01_Mise en page 1 06/10/2024 21:44 Page1

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 1 نوفمبر 1962

ISSN 1111-0449 الإثنين 04 ربيع الثاني 1446 هـ الموافق لـ 07 أكتوبر 2024م العدد: 19589 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1 €

الرئيس يأمر خلال اجتماع مجلس الوزراء:

رفع المنحة السياحية.. منحة الحجاج ومنحة الطلبة

ص03

الرئيس تبون يؤكد أن الرقمنة من أسس الجزائر المنتصرة

قرارات "ثورية" لفائدة المواطنين

■ قانون المالية بلا زيادات ضريبية تمس حياة الجزائريين ■ تجسيد مليوني سكن ومشاريع الطاقة و450 ألف منصب شغل جديد ■ استحداث الوكالة الوطنية للتوازنات الكبرى لميزانية الدولة والاستشراف والتخطيط ■ أقصى العقوبات ضدّ المضاربين بزيوت التشحيم والمنتجات المحلية ■ متابعة الوضعية الوبائية بالولايات الحدودية ومعالجة كل الحالات مهما كانت جنسياتها ■ استعجال تنفيذ مشاريع غارا جبيلات ووادي أميزور وبلاد الحدبة ■ مراجعة شروط منح رخص المدارس الخاصة وفق السيادة الوطنية ص03

رئيس الجمهورية يوجه تطمينات.. يجدد الالتزامات ويحدّد خارطة الطريق

بكلّ صراحة وشجاعة..

الجزائر في الطريق الصحيح ودخلت طريق التغيير الإيجابي

■ حكومة جديدة بأحسن الكفاءات.. وحوار وطني جاد
■ فتح تحرّيات حول الإعلان عن النتائج الأولية للرئاسيات المسبقة
■ العصابة انتهت لكن امتدادها مازال باقيا.. وسنحارب اللوبيات إلى آخر نفس
■ بالمرصاد لمستهدفي الاستقرار.. ورقمنة نهائية للقطاعات قبل نهاية 2024
■ لا نفكر في الانضمام إلى "بريكس".. ومراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي
■ المطالبة بمراجعة اتفاق 1968 فزاعة ترفعها أقلية متطرفة تكن الكراهية للجزائر
■ لن نطرد المغاربة العاملين قانونيا.. ونتمنى للشعب الشقيق الخروج من المرحلة التي يعيشها بسلام

ص02-03

ملف

خبراء ودبلوماسيون وأساتذة ومثقفون.. وفاعلون فلسطينيون لـ "الشعب":

الجزائر - فلسطين.. مواقف الأحرار ووقفة الرجال

■ المتحدث باسم بلدية غزة: نعيش كوارث بيئية تستمر لسنوات مقبلة
■ السفير الفلسطيني: الشكر والتقدير للرئيس تبون على الدعم الدبلوماسي والمادي والإنساني

من ص05 إلى ص19-32

رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح ڤوجيل في حوار لـ "الشعب":

عام الشجاعة والتحدّي والمعارك الدبلوماسية للجزائر

ص07

تصريحات الرئيس حول فلسطين قوية وجريئة وواضحة

تطمينات والتزامات وتصريحات قوية وصريحة.. رئيس الجمهورية:

أمن واستقرار الجزائر وكرامة المواطن.. خطٌّ أحمر

■ حوار وطني جاد.. وحكومة جديدة بكفاءات قبل نهاية السنة

■ تحريات حول الإعلان عن النتائج الأولية للرئاسيات المسبقة سيتم الإعلان عنها حال الانتهاء منها

■ نطالب بالحقيقة التاريخية والاعتراف بمجازر الاستعمار الفرنسي في بلادنا

■ المطالبة بمراجعة اتفاق 1968 فزّاعة ترفعها أقلية متطرفة تكنّ الكراهية والحقد للجزائر

■ علاقات صداقة ومصالح قوية بين الجزائر وروسيا ممتدة عبر التاريخ

خاض رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في أول لقاء إعلامي جمعه بممثلي وسائل الإعلام الوطنية في عهدته الرئاسية الجديدة، في عديد المواضيع التي تخص الشأنين المحلي والدولي، ولعل أبرز رسالة مررها بالمناسبة أن الجزائر تواصل مسيرتها بثبات في طريق التغيير الإيجابي نحو آفاق واعدة.

وتحدث رئيس الجمهورية في اللقاء الدوري، الذي تم بثه مساء السبت على القنوات التلفزيونية والإذاعية، عن الحكومة المرتقبة. وكشف عن إطلاق حوار وطني في غضون سنة، وقال: «نحن لها بالمرصاد ولكل محاولات زعزعة استقرار الجزائر، بفضل قوة الجيش الوطني الشعبي».

وجدد الرئيس تبون، التأكيد على «بناء اقتصاد وطني قوي وجعل الجزائر في مناعة تجاه التقلبات الحاصلة في العالم تعد من الأولويات»، وقال إن «الجزائر ستراجع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي»، كما أنها لا تفكر في الانضمام إلى بريكس.

الدولة لن تتخلى عن المواطن البسيط.. الرئيس تبون:

الجزائر في الطريق الصحيح.. وستواصل مسيرتها بثبات نحو آفاق واعدة

■ هدفنا تحقيق حلم الشهداء في بناء دولة ديمقراطية قادرة على صون سيادتها ■ العصابة انتهت لكن امتدادها لا يزال باقيا.. وسنحارب اللوبيات إلى آخر نفس ■ بالمرصاد لمستهدفي الاستقرار بفضل قوة الجيش وآليات الرقابة والرقمنة ■ رقمنة نهائية للقطاعات قبل نهاية 2024 والبيروقراطية من مظاهر التخلف وينبغي القضاء عليها

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أن الجزائر دخلت في طريق التغيير الإيجابي وأنها ستواصل مسيرتها بثبات نحو آفاق واعدة، مبرزا أن الهدف الأسمى هو تحقيق حلم الشهداء في تأسيس دولة جزائرية ديمقراطية قادرة على الدفاع عن سيادتها وحماية مواطنيها.

خلال لقائه الإعلامي الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، بث مساء السبت على القنوات التلفزيونية والإذاعية، أعرب رئيس الجمهورية عن حرصه على الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الجزائري من خلال «حماية بلادنا واستقلالنا وحماية الضعفاء»، مشيرا إلى أن البلاد «دخلت في طريق التغيير الإيجابي وستواصل مسيرتها».

وأوضح الرئيس، أن «الهدف هو تحقيق حلم الشهداء في تأسيس دولة جزائرية ديمقراطية قادرة على الدفاع عن حريتها وحماية مواطنيها»، مشددا على أن «الجزائر في الطريق الصحيح، رغم ما يتطلب من جهود أخرى من أجل تمكين المواطن الجزائري من العيش بارتياح».

في هذا الصدد، حذر رئيس الجمهورية من وجود «لوبيات تحاول ضرب استقرار البلاد وخلق البلبلة»، مشيرا إلى أن «العصابة انتهت، لكن امتدادها لايزال باقيا»، غير أن الدولة -مثلما قال- «ستحارب هذه اللوبيات إلى آخر نفس».

وتابع السيد الرئيس، أن «نية زعزعة استقرار الجزائر مازالت موجودة رغم اضمحلالها»، مشددا بالقول: «نحن لها بالمرصاد بفضل قوة الجيش الوطني الشعبي وكذا آليات الرقابة والرقمنة التي عززت من قوة الدولة الجزائرية».

في هذا السياق، أعلن رئيس الجمهورية أن الوصول إلى الرقمنة النهائية لكل القطاعات، سيكون قبل نهاية سنة 2024 وذلك في إطار «مسعى بناء الدولة الجزائرية العصرية، بالرغم من وجود مقاومة لهذه العملية من قبل أطراف ألفت العيش في الضبابية»، لافتا إلى أن «البيروقراطية تبقى من مظاهر التخلف التي ينبغي القضاء عليها».

مراجعة القوانين المتعلقة بأجهزة الدولة العصرية

وفي سبيل تحصين الجزائر من التدخلات الأجنبية والقضاء على محاولات زرع الفتنة بين أبناء الشعب الجزائري، أكد رئيس الجمهورية أنه سيتم إرساء حوار وطني جاد في «نهاية سنة 2025 أو بداية 2026 وذلك بعد الانتهاء من مراجعة القوانين المتعلقة بأجهزة الدولة العصرية»، على غرار قانوني البلدية والولاية وقانون الأحزاب السياسية الذي كان قد التزم بوضعه بالتشاور مع الأحزاب.

وتطرق رئيس الجمهورية في هذا اللقاء الإعلامي، إلى موضوع الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية الأخيرة، معلنا عن «فتح تحريات حول ذلك، سيتم الإعلان عنها حال الانتهاء منها».

وفي الشق الاجتماعي، جدد رئيس الجمهورية التأكيد على أن الدولة «لن تتخلى عن المواطن البسيط»، وهذا في إطار الحفاظ على طابعها الاجتماعي، مذكرا بالتزامه بتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين لصون كرامتهم، من خلال محاربة التضخم وتقوية الإنتاج الوطني ومواصلة رفع الأجور والمنح والعلاوات، إلى جانب معالجة ملف السكن.

وفي الشأن الاقتصادي، اعتبر رئيس الجمهورية أن «بناء اقتصاد وطني قوي وجعل الجزائر في مناعة تجاه التقلبات الحاصلة في العالم تعد من الأولويات»، مبرزا أهمية إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية محليا.

وأكد أن الجزائر تمكنت من «تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح الصلب بنسبة 80٪»، وهو ما يعني -مثلما اضاف- أنها «قادرة على تحقيق نسبة 100٪».

وأكد أن ظاهرة التهريب التي تضر بالاقتصاد الوطني «ينبغي أن تتوقف، لأن الجزائر بصدد إنشاء مناطق حرة مع دول الجوار الشقيقة».

لا نفكر في الانضمام إلى «بريكس»

وفي رده عن سؤال بخصوص منظمة «بريكس»، قال رئيس الجمهورية «حاليا، لا نفكر في الانضمام إلى هذه المنظمة واهتمامنا منصب على الانضمام لبنك بريكس الذي لا يقل أهمية عن البنك الدولي».

وبخصوص اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كشف رئيس الجمهورية عن الشروع في مراجعته «ابتداء من سنة 2025»، مؤكدا أن هذه المراجعة أصبحت «ضرورية» وأنها ستتم بـ«كل سلاسة وصداقة ودون الدخول في نزاعات» مع الاتحاد الأوروبي.

وفي الشأن الدولي، دعا رئيس الجمهورية، إلى مراجعة «جذرية» لمنظومة الأمم المتحدة وكذا لمهام مجلس الأمن، مع التشديد على ضرورة منح الجمعية العامة الأممية «سلطة أكبر»، معربا عن أسفه لغياب القانون الدولي، حيث «ساد قانون الأدغال الذي يأكل فيه القوي الضعيف».

فكرة الحكم الذاتي المزعوم فكرة فرنسية وليست مغربية

وبشأن الموقف الفرنسي الداعم «للحكم الذاتي» المزعوم في الصحراء الغربية، قال رئيس الجمهورية إن دعم فرنسا للمخزن من أجل الاستيلاء على الصحراء الغربية «ليس جديدا، بل حتى فكرة الحكم الذاتي المزعوم فكرة فرنسية وليست مغربية».

وأوضح، أن قرار سحب سفير الجزائر بباريس لا علاقة له بالزيارة التي كانت مبرمجة إلى فرنسا، مجددا التأكيد على أن الجزائر «لن تقبل الإهانة».

كما جدد الرئيس تبون موقف الدولة الجزائرية بالمطالبة بـ«الحقيقة التاريخية وبالاعتراف بالمجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في الجزائر».

وبخصوص مطالبة بعض الأطراف الفرنسية بمراجعة اتفاق 1968 المتعلق بتنقل وإقامة الجزائريين بفرنسا، فاعتبره رئيس الجمهورية مجرد «شعار سياسي» ترفعه أقلية متطرفة تكنّ الكراهية والحقد للجزائر.

من جهة أخرى، أشاد رئيس الجمهورية بالعلاقات القوية التي تربط الجزائر بروسيا، مشددا على أنها «علاقات صداقة ومصالح متبادلة وممتدة عبر التاريخ».

وفي تعقيبه على رسائل التهنئة العديدة التي تلقاها في أعقاب انتخابه لعهدة ثانية، قال رئيس الجمهورية إن «هذا يدل على ما وصلت إليه الجزائر من سمعة دولية ومحبة خاصة بينها وبين الأمم».

أكد التمسك بالسياسة الاجتماعية للدولة.. الرئيس:

تحسين القدرة الشرائية.. محاربة التضخم ومواصلة رفع الأجور والمنح والعلاوات

أكد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أن السياسة الاجتماعية للدولة قوامها عدم التخلي عن المواطن وحاجياته الأساسية، مبرزا أن تعزيز الإنتاج الوطني ومحاربة التضخم وتحسين الأجور هي أساس القدرة الشرائية للجزائريين.

أوضح رئيس الجمهورية خلال لقائه الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، بث سهرة السبت، أن «القدرة الشرائية تقوم على ثلاثة روافد وهي محاربة التضخم الذي صار معدله شبه عادي وحماية القدرة الشرائية عن طريق تقوية الإنتاج الوطني ومواصلة مراجعة الأجور والعلاوات إلى حد 100٪ كزيادة إلى غاية سنة 2027 كأجل أقصى. هذه أولوياتنا» بشكل يسمح، كما قال، "بالانتهاء من المشاريع التنموية الخلاقة لمناصب الشغل ولا نتركها معلقة».

وقال رئيس الجمهورية: «إن هذه المشاريع تخص المواد الكيماوية والحديد والصلب ومختلف القطاعات والتي يبلغ عددها المستهدف 20 ألف مشروع، جسد منها لحد الآن 9 آلاف مشروع والتي ستزيد في الإمكانات المالية التي تسمح بإدخال التوازن للسوق».

وبعدما شدد على الأشواط التي قطعتها الجزائر في مجال إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية والاستراتيجية، على غرار السميد والسكر الذي يفوق إنتاجه 150٪ حاجيات البلاد والزيت الذي يتجاوز ما تنتجه الجزائر نحو 200٪ الطلب الداخلي، أكد أن السنة المقبلة ستعرف تطبيق سياسة تسمح بجعل سعر اللحوم في متناول المواطن.

تعزيز الإنتاج الوطني.. والانتهاء من المشاريع التنموية الخلاقة لمناصب الشغل

وأوضح الرئيس في ذات الصدد، أنه في انتظار تطبيق هذا التدبير، فإن «استيراد اللحوم يبقى مفتوحا ولن يتوقف». مضيفا، أن «الجزائر دولة اجتماعية وستبقى اجتماعية» وذلك في إطار سياسة شاملة ترمي إلى «صون كرامة المواطن».

الأنبوب العابر للصحراء.. مشروع حقيقي وغيره مزيف

كما جدد رئيس الجمهورية عزم الدولة على محاربة التهريب ومظاهر المضاربة، من خلال الإجراءات القانونية الردعية ولكن أيضا عبر عدد من التدابير، على غرار تطوير المناطق الحرة مع دول الجوار، على غرار موريتانيا ولاحقا مع النيجر، فضلا عن مشروع منطقة للتبادل الحر مع كل من تونس وليبيا مستقبلا.

مواصلة محاربة التهريب ومظاهر المضاربة بالإجراءات القانونية الردعية

وشدد في السياق على حرص الدولة على محاربة "وإلى آخر نفس» لوبيات «المال السهل» الذين يفتعلون الندرة في بعض المواد وهذا «بإيعاز من أشخاص يريدون تكسير البلاد».

البيروقراطية تعد من مظاهر التخلف

وهنا، أبرز رئيس الجمهورية أهمية مسار الرقمنة الجاري تنفيذه في ضمان شفافية التسيير ومتابعة النشاط التجاري، مضيفا أن الممارسات البيروقراطية تعد «من مظاهر التخلف».

من جانب آخر، أكد رئيس الجمهورية بخصوص سؤال حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (نيجيريا-الجزائر) «أن العمل متواصل بشأنه ولم يتبق على إتمام المنشأة سوى نحو 700 أو 800 كلم» من مجموع حوالي 4000 كلم وأن «هناك اتفاق بشأنه» بين الدول المعنية وهي الجزائر والنيجر ونيجيريا.

وأوضح الرئيس، أنه مقابل هذا "المشروع الاقتصادي»، هناك "مشروع سياسي مزيف ينتظر أن يمر على 14 دولة ويتطلب عشرات الملايير ويمر على الأراضي الصحراوية المحتلة»، مؤكدا أن المحللين النزهاء في مجال الطاقة «يميزون الغث من السمين».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz
التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79
أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 023 4691
الفاكس: 77 023 469
الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: (021) 73.60.59
السرعة والجودة
من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، وكالة ANEP، المتواجة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 42. 05.10. 020 / 91. 20.05. 020
الفاكس: 77. 13.05. 020 / 45. 13.05. 020 / 48. 11.05. 020
البريد الإلكتروني: agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz
■ ملاحظة: المقالات والوثائق التي ترسل أو تسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

القضاء على محاولات زرع الفتنة بين أبناء الشعب.. رئيس الجمهورية:

إرساء حوار وطني جاد لتحصين الجزائر

■ جعل البلاد في مأمن ومناعة من التقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية ■ قد تكون هناك انتخابات محلية وتشريعية مسبقة إذا اقتضت الظروف ■ هناك من يطالب بمراجعة الدستور والانتخابات ونحن متفتحون تجاه كل الاقتراحات

أكد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أنه سيتم إرساء حوار وطني جاد لتحصين الجزائر من التدخلات الأجنبية والقضاء على محاولات زرع الفتنة بين أبناء الشعب الجزائري.

وقال رئيس الجمهورية، خلال لقائه الإعلامي الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، بث سهرة السبت على القنوات التلفزيونية والإذاعية، إن هذا الحوار الوطني، الذي سيجري مع نهاية سنة 2025 أو بداية 2026، سيتم «الشروع فيه بعد الانتهاء من مراجعة القوانين المتعلقة بأجهزة الدولة العصرية، على غرار قانوني البلدية والولاية».

وأوضح، أن هذا الحوار، الذي يتعين التحضير له لكونه «يتصل بمستقبل الأجيال الصاعدة»، يرمي إلى «تحصين الجزائر من التدخلات الأجنبية والقضاء على محاولات زرع الفتنة»، مشيرا الى أنه (الحوار) سيكون «مسبوقا بجملة من الأولويات المتصلة بالاقتصاد الوطني وجعل الجزائر في مأمن ومناعة من التقلبات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، ليتم المرور بعد ذلك الى مرحلة بناء الديمقراطية الحقة». وأعرب رئيس الجمهورية، عن أسفه لحدوث «سوء فهم في بعض الأحيان، مما يتسبب في تكهرب الأوضاع، وهو ما يستوجب رفع اللبس»، متوقفا عند ما يدعوه البعض بـ «سجناء الرأي»، مشيرا إلى أن «من يحكم عليه وفق قانون العقوبات ليس له مناعة أمام تطبيق القانون، مهما كانت صفته». وأردف، مؤكدا على ضرورة «احترام المؤسسات ومحاربة التطرف أيّا كان مصدره».

وبخصوص النصوص القانونية التي ستتم مراجعتها قبل الانطلاق في الحوار الوطني، خص رئيس الجمهورية بالذكر قانوني البلدية والولاية وقانون الأحزاب السياسية الذي كان قد التزم بوضعه «بالتشاور مع الأحزاب».

وأضاف الرئيس قائلا: «قد تكون هناك انتخابات محلية وتشريعية مسبقة إذا اقتضت الظروف، لكن يجب قبل ذلك أن يكون قانونا البلدية والولاية جاهزين»، مشيرا الى أن «هناك من يطالب بمراجعة الدستور وكذا قانون الانتخابات ونحن متفتحون تجاه كل هذه الاقتراحات ولن نقصي أحدا».

على صعيد آخر، تطرق رئيس الجمهورية إلى نتائج الانتخابات الرئاسية لـ7 سبتمبر الفارط والبيان المشترك الذي كان قد أصدره المترشحون الثلاثة آنذاك بخصوص وجود تناقض في الأرقام الأولية التي كانت قد أعلنت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، معلنا عن «فتح تحريات حول ذلك، سيتم الإعلان عنها حال الانتهاء منها لكونها تهم الرأي العام».

وأكد أنه «في حال تبين أن هذه الهيئة لم تكن في المستوى المطلوب، فإنه سيتم تقويمها، خاصة وأن الجزائر مقبلة على انتخابات بلدية وولائية معقدة»، أما في حال ما إذا تبين –مثلما قال– أن «المشكل يتعلق بأشخاص لم يكونوا في مستوى هذه الهيئة الدستورية، التي تعد من ركائز الديمقراطية ونزاهة الانتخابات، فإنه سيتم تغييرهم».

الرئيس تبون يؤكد في اجتماع مجلس الوزراء أن الرقمنة من أسس الجزائر المنتصرة

قرارات «ثورية» لفائدة المواطنين

■ قانون المالية لا يتضمن زيادات ضريبية تمس الحياة اليومية للمواطنين ■ الأخذ في الحسبان مليوني سكن ومشاريع الطاقة والمناجم و450 ألف منصب شغل جديد ■ استحداث الوكالة الوطنية للتوازنات الكبرى لميزانية الدولة والاستشراف والتخطيط تأسيسا للشفافية ■ رفع المنحة السياحية..منحة الحجاج ومنحة الطلبة داخل وخارج الوطن ■ تسليط أقصى العقوبات ضدّ المضاربين بمنتوج زيوت التشحيم والمنتجات المحلية ■ متابعة حثيثة للوضعية الوبائية بالولايات الحدودية ومعالجة كل الحالات مهما كانت جنسياتها ■ المراعاة البالغة للأمن السيبيرياني واليقظة في اقتناء المُعدات والتجهيزات ■ استعجال تنفيذ مشاريع منجم الحديد بغارا جبيلات، والزنك والرصاص بوادي أميزور و الفوسفات ببلاد الحدبة ■ مراجعة شروط منح رخص المدارس الخاصة لاسيما ما تعلق منها بالسيادة الوطنية

ترأس، أمس الأحد، السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، اجتماعا لمجلس الوزراء، تناول مشروع قانون المالية لسنة 2025 وعروضا منها الوضعية الصحية المتعلقة بوباءي الدفتيريا والملاريا بالمناطق الحدودية في أقصى الجنوب، مدى تقدم المشاريع المنجمية المهيكلة، شروط وإجراءات اعتماد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، بالإضافة إلى ملفات متعلقة بالحياة اليومية للمواطن.

وعقب عرض نشاطات الحكومة من قبل السيد الوزير الأول للأسبوعين الماضيين، ثم الاستماع لعروض السيدة والسادة الوزراء حول مختلف القطاعات، أسدى السيد الرئيس الأوامر والتوجيهات التالية:

بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2025:

ثمّن رئيس الجمهورية النموذج المالي لمشروع قانون المالية الذي لا يتضمن زيادات ضريبية تمس الحياة اليومية للمواطنين.

- أمر باستحداث الوكالة الوطنية للتوازنات الكبرى لميزانية الدولة والاستشراف والتخطيط بهدف متابعة كل الميزانيات الفرعية والقطاعية بدقّة تأسيسا للشفافية.

- أمر السيد الرئيس بأن ينسجم مشروع قانون المالية 2025 مع المشاريع الكبرى التي التزم بها مع الشعب الجزائري، على رأسها مليونا سكن ومشاريع قطاع الطاقة والمناجم و450 ألف منصب شغل جديد.

- أمر برفع قيمة المنح التالية:

- رفع المنحة السياحية بشكل معتبر جدا ليستفيد منها المواطنون المسافرون إلى خارج البلاد مرة واحدة في السنة.

- رفع منحة حجاج بيت الله الحرام.

- رفع منحة الطلبة داخل وخارج الوطن.

- أمر السيد رئيس الجمهورية بتسليط أقصى العقوبات والغلق الفوري مع سحب السجلات التجارية ضدّ المضاربين بمنتوج زيوت التشحيم الخاصة بالمركبات ممن يرفعون أثمانها بلا مبرر، والأمر ذاته بالنسبة للمنتجات المحلية، مثل فاكهة التفاح التي أصبحت تسوق بأسعار الفواكه المستوردة.

- شدّد السيد رئيس الجمهورية على مواصلة الدولة للتنمية بوتيرة متصاعدة، خاصة تشجيع الإنتاج والاستثمار كمحرك اقتصادي.

بخصوص الوضعية الصحية المتعلقة بوباءي الدفتيريا والملاريا بالمناطق الحدودية في أقصى الجنوب:

- أمر السيد رئيس الجمهورية بمتابعة حثيثة للوضعية الوبائية في الولايات الحدودية بأقصى الجنوب التي لاتزال تسجل حالات وبائية.

- الحرص على معالجة كل الحالات مهما كانت جنسياتها وفق البروتوكول الصحي المعمول به، مع التحري في هوياتها.

- مواصلة تنفيذ مختلف البروتوكولات الصحية التي أفضت إلى انخفاض عدد الحالات عقب تدخل السلطات العمومية المختصة.

بخصوص التقرير المرحلي لتقدم الرقمنة:

- شدّد السيد رئيس الجمهورية على المراعاة البالغة لمسألة الأمن السيبيرياني، واليقظة في اقتناء المُعدات والتجهيزات، كون هذا المجال متصلا تماما بالأمن القومي.

- وجّه الحكومة باتخاذ كافة التدابير بالتنسيق مع وزارة الدفاع الوطني، بما فيها توظيف كل القُدُرات والكفاءات الجزائرية، لاسيما الجامعية منها، معتبرا مشروع الرقمنة من أسس الجزائر المنتصرة.

بخصوص مدى تقدم المشاريع المنجمية المُهيكلة (منجم الحديد بغارا جبيلات، منجم الزنك والرصاص بوادي أميزور، منجم الفوسفات ببلاد الحدبة):

- وجّه السيد رئيس الجمهورية باختيار المواقع المناسبة لوحدات التصفية والمعالجة، وتقريبها من نقاط المياه والطاقة وخطوط السكك الحديدية.

- شدّد على ضرورة تنفيذ هذه المشاريع بالسرعة القصوى إلى غاية دخولها في الخدمة، باحترام كل ما تقرر فيها من قبل، وذلك لما لها من وزن وتأثير إيجابي بالغ على الاقتصاد الوطني.

حول شروط وإجراءات اعتماد مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وسيرها ومراقبتها:

- شدّد رئيس الجمهورية على وجوب تطابق برامج المدارس الخاصة مع البرنامج الوطني للتربية الوطنية دون سواه.

- العمل وفق عقود نجاعة للوقوف الدقيق على القيمة المضافة لهذه المدارس الخاصة ومستوى النجاح، مع إقرار مراقبة دورية مستمرة.

- مراجعة شروط منح الرخص، لاسيما ما تعلق منها بالسيادة الوطنية.

- تشجيع الاستثمار في مجال التدريس الخاص، من خلال المدارس المتخصصة، لاسيما في مجال العلوم الدقيقة.

أطراف فرنسية تكنّ الكراهية والحقد للجزائر.. الرئيس:

المطالبة بمراجعة اتفاق 1968 فزاعة ترفعها أقلية متطرفة

■ شكوك حول دخول أفراد من الكيان الصهيوني التراب الوطني بجوازات سفر مغربية ■ لن نطرد المغاربة العاملين قانونيا.. ونتمنى للشعب الشقيق الخروج من المرحلة التي يعيشها بسلام

اعتبر رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، أن مطالبة بعض الأطراف الفرنسية بمراجعة اتفاق 1968، المتعلق بتنقل وإقامة الجزائريين بفرنسا، هو مجرد «شعار سياسي» ترفعه أقلية متطرفة تكن الكراهية والحقد للجزائر.

خلال لقائه الإعلامي الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، الذي بث سهرة السبت على القنوات التلفزيونية والإذاعية، أكد رئيس الجمهورية أن دعوة بعض الأطراف بفرنسا إلى إعادة التفاوض بشأن اتفاق 1968 هو «فزاعة وشعار سياسي لأقلية متطرفة يدفعها الحقد تجاه الجزائر».

ولفت رئيس الجمهورية إلى أن الاتفاق المذكور «لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على جودة الهجرة ولا على أمن فرنسا»، مشددا على أن الترويج لغير ذلك يندرج في إطار «الابتزاز والأكاذيب التي يجري تلفيقها من أجل زرع الكراهية في نفوس باقي الفرنسيين تجاه الجزائر»، مبرزا بأن الجزائر «تبحث دوما عن التعايش السلمي مع الجميع، لكن ليس على حساب كرامتها وتاريخها».

وفي رده عن سؤال حول عمل اللجنة المشتركة المكلفة بالملفات المتعلقة بالذاكرة، والتي تضم مؤرخين جزائريين وفرنسيين، قال رئيس الجمهورية إنها «لعبت دورها في البداية، غير أن التصريحات السياسية التي تدلي بها أقلية فرنسية تكن الكره للجزائر أثرت على عملها»، قائلا: «نريد الحقيقة التاريخية ونطالب بالاعتراف بالمجازر التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي الذي كان استيطانيا بحتا»، مضيفا: «لن نقبل الأكاذيب التي يتم نسجها حول الجزائر».

نحن نطوي الصفحة ولا نمزقها.. ولن نقبل الإهانة

وأشار رئيس الجمهورية إلى أنه كان قد تحدث مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون عن «فتح صفحة جديدة»، مذكرا بأن «مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين: «نحن نطوي الصفحة ولا نمزقها» لاتزال سارية».

من جهة أخرى، شدد رئيس الجمهورية على أن اعتراف فرنسا بما يسمى «خطة الحكم الذاتي» كأساس وحيد لحل نزاع الصحراء الغربية في إطار «السيادة المغربية المزعومة»، يأتي ضد احترام القانون الدولي ومجلس الأمن الأممي الذي تعد فرنسا أحد أعضائه الدائمين.

واعتبر الرئيس، أن «الإعلان أمام الملأ بالموافقة على «الحكم الذاتي»، في الوقت الذي يوجد فيه ملف الصحراء الغربية على مستوى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، وكون فرنسا أحد أعضاء مجلس الأمن الأممي، يعكس سياسة الكيل بمكيالين».

كما أوضح رئيس الجمهورية أن سحب سفير الجزائر بباريس لا علاقة له بالزيارة التي كانت مبرمجة إلى فرنسا، مجددا التأكيد على أن الجزائر «لن تقبل الإهانة».

وفي رده عن سؤال حول قرار إعادة العمل بنظام التأشيرة على الأجانب الحاملين لجوازات سفر مغربية، قال رئيس الجمهورية إن «خلفية هذا القرار أمنية بالدرجة الأولى، نظرا لتطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني، وأيضا لوجود شكوك بأن أفرادا من الكيان الصهيوني قد دخلوا التراب الوطني بجوازات سفر مغربية، وهو ما يمثل خطرا حقيقيا لبلادنا». وأضاف، أن «التحريات في هذا الشأن متواصلة، نظرا لفرار أشخاص يرجح أنهم استعملوا جوازات سفر مزورة» في إطار تحقيق في قضية شملت أشخاصا آخرين تم القبض عليهم، كاشفا أن «محاكمة هؤلاء ومعهم بعض الجزائريين ستكون علنية».

وأكد رئيس الجمهورية، أن «الجزائر لن تطرد المغاربة العاملين بالجزائر بصفة قانونية»، مشددا على أن «الشعب المغربي شعب شقيق ونتمنى أن يخرج من المرحلة التي يعيش فيها حاليا بسلام».

ضرورة منح الجمعية العامة الأممية سلطة أكبر

لا بديل عن «مراجعة جذرية» لمنظومة الأمم المتحدة

■ يجب إحداث تغيير بمجلس الأمن.. ونأمل في إعادة إحياء بعض أجهزة الجامعة العربية

دعا رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إلى مراجعة «جذرية» لمنظومة الأمم المتحدة، وكذا لمهام مجلس الأمن وكيفية استعمال حق النقض «الفيتو»، مع التشديد على ضرورة منح الجمعية العامة الأممية «سلطة أكبر».

وشدد رئيس الجمهورية، خلال لقائه الدوري مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية، على ضرورة إجراء «مراجعة جذرية» للأمم المتحدة، متسائلا عن سبب منح الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطة أقل من مجلس الأمن وأن تتحكم 5 دول أعضاء في مصير العالم.

وتابع قائلا: «144 دولة طالبت بمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إلا أن عضوين دائمين في مجلس الأمن يرفضان الأمر، ومنه لم يبق هناك أي قانون دولي، هناك قانون القوي يأكل الضعيف». وشدد رئيس الجمهورية على ضرورة «مراجعة كيفية استعمال حق النقض»، مع الإشارة إلى أن الجزائر لطالما طالبت بإعادة النظر في هيئة الأمم المتحدة ومهام مجلس الأمن، التي وجب أن تتلاءم مع العدالة الدولية، متأسفا لغياب القانون الدولي، حيث «ساد قانون الأدغال أين يأكل القوي الضعيف، واستقواء بعض الدول باستعمال القوة المفرطة ومساندتها لبعضها البعض، على دول ضعيفة»، كما قال، مشددا على ضرورة وضع حد للعدوان الصهيوني. وحول إرادة إفريقيا في أن تكون ممثلة في مجلس الأمن، رد السيد الرئيس قائلا: «وجب إقناع الجميع بضرورة إحداث تغيير في مجلس الأمن، فإفريقيا ليست ممثلة على مستواه، وهي اليوم تطالب بـ7 مقاعد 5 غير دائمة ومقعدين دائمين». أمام بخصوص جامعة الدول العربية، فقال السيد تبون إنها لم تعد ذات فعالية، سواء في الأحداث الدولية أو الجهوية، معربا عن أمله في «إعادة إحياء بعض أجهزتها، على غرار صندوق النقد العربي، الذي كان بإمكانه التكفل بالسودان وبالدول التي هي بحاجة إلى توازن مالي(...)».

وفي تعقيبه على رسائل التهنئة العديدة التي تلقاها في أعقاب انتخابه لعهدة ثانية، قال رئيس الجمهورية إن «هذا يدل على ما وصلت إليه الجزائر من سمعة دولية ومحبة خاصة بينها وبين كل الأمم دون استثناء، ماعدا من يريد معاداتها وله ذلك»، شاكرا «الالتفاتة الطيبة» و«تمنياتنا بالتواصل مع تلك الدول في إطار التعاون المفيد للجميع، وأن تكون هناك انطلاقة جديدة معهم».

اعتبارا من السنة القادمة.. الرئيس:

مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

أعلن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عن الشروع في مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بداية من السنة القادمة.

وصرح خلال لقائه الدوري مع وسائل الاعلام: «ابتداء من سنة 2025 سندخل في مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي»، مؤكدا أن هذه المراجعة أصبحت «ضرورية» وأنها ستتم بـ «كل سلاسة وصداقة» مع الاتحاد الأوربي و«دون الدخول في نزاعات».

وقال بهذا الخصوص: «مراجعة الاتفاق (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي) ضرورية، واتفقنا على هذا بسلاسة وبكل صداقة... لسنا في نزاع مع الاتحاد الأوربي، بل تربطنا علاقات عادية مع دوله بما فيها فرنسا».

6 بنوك عمومية تموّل الصيرفة البديلة.. وزير المالية:

الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.. مؤشرات خضراء

كشف وزير المالية، لعزيز فايد، أمس الأحد، بالعاصمة، أن إجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية لدى البنوك، بلغت 794 مليار دج إلى غاية 1 جوان الفارط، مبرزا أن مجال الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر تطور بشكل إيجابي منذ تاريخ إطلاقه في 2020.

جاء التصريح خلال إشراف الوزير على مراسم افتتاح ورشة تكوينية مخصصة لإطارات القطاع البنكي حول تطوير المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي في الجزائر، المنظمة من قبل مصالح الوزارة، بالتعاون مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ومعهد البنك الإسلامي للتنمية، تحت عنوان «ترسيخ أسس التمكين الاقتصادي في ضوء القواعد والعقود والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي».

في هذا الإطار، أوضح فايد أن إجمالي الودائع المحصلة من طرف البنوك الناشطة في مجال الصيرفة الإسلامية حاليا، منذ إطلاق هذه التعاملات، بلغ 794 مليار دج وقيمة التمويلات المقدمة للشركات تتجاوز 493 مليار دج.

وأبرز الوزير، أن عدد البنوك التي تسوق حاليا المنتجات الإسلامية هي 12 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و6 أخرى خاصة، من خلال 858 نافذة ووكالة موزعة على المستوى الوطني والتي فتحت 715.886 حساب بنكي وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية.

واعتبر فايد أن هذه الأرقام تمثل مدى «التطور الإيجابي» لمجال الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر منذ إطلاقه في 2020، مذكرا بأن البنوك تسوق عدة منتجات إسلامية ابتكارية تتلاءم مع احتياجات الزبائن في مجالات عدة.

ولدى تطرقه إلى الأهمية المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية، أكد فايد على اهتمام وسعي السلطات العمومية لتعزيز الصيرفة الإسلامية، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق مبدإ الشمول المالي، مضيفا «أن وزارة المالية اختارت العمل مع المنظمات الدولية والعربية، منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي تملك خبرة وكفاءة كبيرة في مجال الصيرفة الإسلامية».

في نفس السياق، أفاد فايد بأن السلطات العمومية تعمل حاليا على دمج نشاط الصيرفة الإسلامية بمجال التكنولوجيات الرقمية من أجل اقتراح حلول وخدمات مبتكرة في مجال النقديات الإسلامية، إلى جانب تطوير التكافل وتطوير مجال التجارة الخارجية في الصيرفة الإسلامية.

كما يسعى القطاع المصرفي، يقول الوزير، إلى «الرفع من وتيرة التمويلات الإسلامية بالنسبة للخواص والمؤسسات وتطوير سياسة التكوين في المجال البنكي وتعميم التربية المالية في مجال الصيرفة الإسلامية، إضافة الى دعم المشاريع الخضراء لحماية البيئة التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية».

وبخصوص الدورة التكوينية المنظمة، اعتبرها فايد «فرصة سانحة للتبادل والاطلاع على أفضل الممارسات حول العالم في هذا المجال»، مشيدا «بالخبرة العريقة التي يحوز عليها البنك الإسلامي للتنمية في مجال التمويل الإسلامي».

من جانبه، أبرز رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، علي قادري، أهمية الورشة التكوينية المنظمة لفائدة إطارات القطاع البنكي والتي تمتد من 6 إلى غاية 10 أكتوبر، حيث ستسمح بالتطرق الى عدة مواضيع مهمة تخص مجال الصناعة المالية الإسلامية، على غرار موضوع ترسيخ أسس التمكين الاقتصادي في ضوء القواعد والعقود والأطر التنظيمية للتمويل الإسلامي.

وأوضح قادري، أن هذه الدورة التدريبية تعتبر من بين برامج التكوين الطموحة الهادفة إلى الرفع من مستوى أداء مختلف الإطارات لتقديم خدمة نوعية للزبون الجزائري، مذكرا بالمناسبة بالجهود الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية من أجل تطوير مجال الصناعة المالية الإسلامية.

أما المدير العام لمعهد البنك الإسلامي للتنمية، نواف عطاونة، فقد أبدى استعداد المعهد لمرافقة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصيرفة الاسلامية، لافتا إلى أن الجزائر تعتبر عضوا مهما في البنك الإسلامي للتنمية وتستحق كل الدعم اللازم، لاسيما في مجال التكوين والتدريب.

وثمن عطاونة، بالمناسبة، الجهود التي بذلتها البنوك الجزائرية لفتح شبابيك ووكالات خاصة بالصيرفة الإسلامية في مختلف أنحاء البلاد، مؤكدا أن خبراء البنك الإسلامي للتنمية على أتم الاستعداد للمشاركة وتقديم خبراتهم وتجاربهم المكتسبة في هذا المجال للإطارات البنكية الجزائرية.

الجزائر تمتلك تراثا ثريا ومتنوعا.. الأمين العام لوزارة السياحة:

ضرورة إدراج اللمسة التقليدية في المعمار السياحي

أكد، أمس الأحد، الأمين العام لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، رشيد بن ناصر، من المسيلة، على ضرورة إدراج اللمسة التقليدية في مشاريع القطاع الجاري إنجازها وقيد إعادة التهيئة، سيما في مجال الهندسة المعمارية.

خلال تفقده لمشروع إعادة تهيئة وتأهيل فندق القلعة بمدينة المسيلة، في مستهل زيارة العمل والتفقد التي تقوده إلى الولاية على مدار يومين، أوضح ذات المسؤول أن الجزائر تمتلك تراثا ثريا وتقاليد تختلف من منطقة إلى أخرى، وهو ما يجعل من إدراج اللمسة التقليدية المحلية من جانب الهندسة المعمارية ومواد البناء، والديكورات والتزيين بهذه المنشآت أمرا ضروريا.

واعتبر نفس المتحدث، أن الترويج للسياحة المحلية ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب المهمة في عملية الجذب السياحي، داعيا القائمين على مشروع إعادة تهيئة فندق القلعة بعاصمة الحضنة، إلى الإسراع في وتيرة الإنجاز لتسليم المشروع في آجاله المحددة بنهاية العام الجاري.

وقد قام ذات المسؤول خلال زيارته إلى هذه الولاية، بمعاينة مشروعي إنجاز مقر جديد لغرفة الصناعات التقليدية وآخر لمديرية السياحة والصناعات التقليدية بعاصمة الولاية ومشروع إعادة تهيئة المدرسة الوطنية للفندقة والسياحة بمدينة بوسعادة.

إحياء الذكرى 12 لوفاة الرئيس الأسبق

المجاهد الشاذلي بن جديد.. حياة في خدمة الجزائر

أحيت ولاية الطارف، أمس الأحد، الذكرى 12 لوفاة الرئيس الأسبق المجاهد الشاذلي بن جديد (1929-2012)، حيث تم استذكار مسيرة ونضال وفلسفة المرحوم خلال فترة حكمه للجزائر والتي كانت ترتكز على خدمة شعبه ووطنه.

تم إحياء الذكرى، بالصرح العلمي الذي يحمل إسمه وهو جامعة الشاذلي بن جديد بعاصمة الولاية، من خلال تنظيم ندوة تاريخية تطرقت للمسيرة السياسية والعسكرية للراحل وذلك بحضور السلطات الولائية المدنية والعسكرية ومنتخبين محليين وممثلين عن منظمات الأسرة الثورية وناشطين في المجتمع المدني وطلبة جامعيين وتلاميذ وفتيان الكشافة الإسلامية الجزائرية، إلى جانب أفراد من عائلة الفقيد.

وقال والي الطارف، محمد مزيان، خلال كلمة ألقاها بالمناسبة بالمدرج الشرفي عميرات بغدادي بذات الجامعة، إن «المرحوم سخر حياته من أجل تحرير الجزائر من الاستعمار، ثم ترقيتها اقتصاديا واجتماعيا إلى مصاف الدول المتقدمة في فترة حكمه لها»، مبرزا أن «الفقيد يعتبر أب الديمقراطية والتعددية في الجزائر».

من جانبه، عدد أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قسنطينة-2، مومن العمري، في مداخلته التي حملت عنوان «المجاهد الرئيس المرحوم الشاذلي بن جديد ونضاله العسكري والسياسي»، جملة من خصال ثالث رئيس للجزائر المستقلة والتي من بينها تعلقه الشديد بوطنه، مفيدا بأن «ذلك المجاهد الراحل كان ذكيا ويتمتع ببعد النظر خلال معالجته للقضايا الوطنية واتخاذ القرارات الهامة، إلى جانب تشبعه بالقيم الوطنية» مشيرا إلى أن الفقيد دافع طوال سنوات المسؤولية التي قضاها في منصب رئيس الجمهورية عن قضايا التحرر في العالم العربي والإسلامي.

كما أبرز أستاذ التاريخ بجامعة الطارف، إدريس لعبيدي، أن الراحل «قد اهتم خلال فترة حكمه للجزائر بالعلم وتكريم العلماء وهو ما يؤكد حرصه على تشجيع هذه الفئة وتقدير الإسهامات العلمية التي تقدمها للوطن».

وعرفت المناسبة حضور أفراد من عائلة الرئيس الراحل وبعض من أقاربه الذين سلطوا من جهتهم الضوء على حبه لوطنه منذ كان شابا والذي تجسد من خلال التحاقه بصفوف الثورة التحريرية المظفرة للكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية، ثم تحمله لمسؤوليات مختلفة بالمؤسسة العسكرية، ثم رئيسا للجمهورية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين.

كما شهدت المناسبة أيضا، تنظيم معرض للكتب والوثائق والصور التاريخية التي تبرز جانبا من حياة الرئيس الأسبق الراحل الشاذلي بن جديد المدنية والعسكرية والسياسية.

المجلس الشعبي الوطني عضو ملاحظ دائم لدى برلمان «البرلاتينو»

خطوة تاريخية في سبيل توسيع نطاق التعاون البرلماني

تمت، خلال شهر سبتمبر المنصرم، المصادقة بالإجماع، على انضمام المجلس الشعبي الوطني بصفة عضوا ملاحظا دائما لدى برلمان عموم أمريكا اللاتينية والكاريبي «البرلاتينو»، بحسب ما أفاد به، أمس الأحد، بيان للمجلس.

أوضح المصدر ذاته، أن «هذا القرار توج مداولات الأعضاء 23 المشكلين لمجلس إدارة هذه الهيئة»، مشيرا إلى أن هذا الانضمام يمثل «خطوة تاريخية اتخذتها الجزائر في سبيل توسيع نطاق تعاونها البرلماني ليشمل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لاسيما وأن تكتل البرلاتينو يضم 23 برلمانا يمثلها 4500 برلماني موزعين على 369 حزب سياسي من كل دول المنطقة».

...ويشارك في الاجتماع السنوي للجنة الأممية الرابعة

يشارك المجلس الشعبي الوطني، في الاجتماع السنوي للجنة الدائمة الأممية الرابعة حول المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة الممتدة من 7 إلى 14 أكتوبر الجاري، بحسب ما أفاد به، أمس الأحد، بيان للمجلس. سيكون المجلس الشعبي الوطني ممثلا في أشغال هذا الاجتماع برئيس المجموعة البرلمانية للصداقة والأخوة مع الصحراء الغربية، ميلود تسوح، والنائبين هشام بن حداد ومحمد واكلي. وتعتبر اللجنة الأممية الرابعة واحدة من اللجان الرئيسية للجمعية العامة، حيث تنظر في بنود جدول الأعمال التي تحيلها إليها الجمعية العامة وتقوم بإعداد توصيات في مشاريع قرارات ومقررات لتقديمها إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها.

بالتنسيق مع مختلف القطاعات الشريكة.. بداني:

حريصون على تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للصيادين

أكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية، أحمد بداني، أمس الأحد، بالجزائر العاصمة، حرص القطاع على تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للصيادين، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الشريكة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شعبة الصيد البحري، بحسب ما أفاد به بيان للوزارة.

جاء التأكيد خلال استقبال بداني، بمقر الوزارة، لرئيس غرفة الصيد البحري وتربية المائيات لولاية وهران، علي داودي، الذي نقل له انشغالات الغرفة وكذا مقترحات الحلول المتعلقة بسبل تطوير نشاط الصيد البحري بالولاية.

وأوضح البيان، أن اللقاء، الذي يندرج في إطار سلسلة الاجتماعات الدورية مع رؤساء الغرف الولائية وممثلي المهنيين، سمح لرئيس الغرفة طرح انشغالات الغرفة وكذا المقترحات والحلول المتعلقة أساسا بسبل تطوير نشاط الصيد البحري بوهران، من خلال معالجة مسألة تسيير موانئ الصيد البحري، وضرورة الفصل المادي بين قوارب الصيد وقوارب النزهة، إضافة إلى ملف التكفل بالحماية الاجتماعية لفائدة مهنيي الصيد البحري، وكذا ملف التقاعد والتكوين.

في هذا الصدد، أكد الوزير سهر القطاع على تطبيق كلي لتعليمات رئيس الجمهورية المتعلقة بتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للصيادين، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الشريكة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شعبة الصيد البحري.

في نفس الوقت -يضيف البيان- ذكر بداني بالإجراءات والتدابير التحفيزية التي أقرها القطاع لصالح الصيادين في الآونة الأخيرة، على غرار قرار الترخيص باستيراد محركات السفن الداخلية المستعملة أقل من 5 سنوات، الصادر في قانون المالية لسنة 2024، والذي من شأنه حل مشاكل العديد من الصيادين ومجهزي السفن، بالنظر إلى الأعطال الميكانيكية الكثيرة التي تعاني منها السفن القديمة خاصة، وكذا قرار الترخيص باستيراد السفن أقل من خمس سنوات الموجهة للصيد في أعالي البحار.

05_Mise en page 1 06/10/2024 21:39 Page1

رئيس مجلس الأمة المجاهد صالح قوجيل في حوار لـ "الشعب":

عام الشجاعة والتحدّي والمعارك الدبلوماسية للجزائر

عام من حرب الإبادة الشاملة ضد الفلسطينيين

خبراء ودبلوماسيون وأساتذة ومثقفون وفاعلون فلسطينيون لـ "الشعب":

الجزائر - فلسطين..
مواقف الأحرار ووقفة الرجال

الموقف النبيل للرئيس تبون
هو موقف كل الجزائريين وشرفاء العالم

السفير الفلسطيني:
الشكر والتقدير للرئيس تبون على الدعم الدبلوماسي والمادي والإنساني

الدبلوماسية الجزائرية.. صوت الحق في مواجهة العدوان الصهيوني

المتحدث باسم بلدية غزة: نعيش كوارث بيئية تستمر لسنوات مقبلة

استهداف الأطفال والنساء والمدارس والمستشفيات.. الوجه الآخر للجريمة

الإثنين 07 أكتوبر 2024 م الموافق لـ 04 ربيع الثاني 1446 هـ العدد: 19589

الآلـــة الصّهيونيـــة حرّكـــت أدوات الإبـــادة الشّاملـــة منـــذ عـــام كامـــل

مقبرة الضّمير الإنساني ومسلخ القانون الدولي

غـــزّة..

تدخل حرب الإبادة الصهيونية على قطاع غزّة، اليوم، عامها الثاني، ويرسّم العدوان الغاشم أصالته في الجرائم ضد الإنسانية دون أي بارقة أمل في توقف آلة القتل والدّمار عن سفك دماء الفلسطينيّين، وتحويل مدنهم وقراهم إلى أكوام من الركام، يرقد تحتها آلاف الشهداء الذين تعذّر دفنهم بسبب القصف المستمر، وفوقها ترتسم كل صور المعاناة والمآسي التي يتكبّدها النازحون في هذه المنطقة الصغيرة التي باتت توصف بأنها أكثر منطقة غير صالحة للحياة على وجه الأرض.

فضيلة دفوس

أمام عيون العالم، وبدعم مكشوف من كبريات الدول، حوّل الكيان الصهيوني مدن وشوارع ومدارس وجامعات ومستشفيات ومساجد ومصانع قطاع غزة – في في ظرف عام واحد – إلى أنقاض تنبعث منها رائحة الموت التي سكنت كلّ مكان، وأصابت بوجعها كل العائلات بعد أن بلغ عدد الشهداء 42 ألفا وعدد المصابين نحو 96 ألفا، يواجه عدد كبير منهم إصابات دائمة، وعدد المدفونين تحت الأنقاض نحو 15 ألفا، فيما يتجاوز عدد الأسرى المعتقلين في ظروف كارثية 11 ألف

كلفـة بشريـــة عاليـــة

لم يتردّد الكيان الصّهيوني وهو يخوض أطول وأبشع حرب منذ قيامه المشؤوم على أرض فلسطين، في استعمال كل وسائل القتل والدّمار في قطاع غزة دون أن يميّز بين مقاتل ومدني، بين رجل أو امرأة أو طفل أو حتى جنين في بطن أمّه، فالجميع أصبحوا بالنسبة إليه أهدافا مستباحة .

ولأنّه خطّط للإبادة الجماعية، فقد استعمل كل أنواع الأسلحة الفتاكة وحتى المحرّمة منها التي تسلّمها من الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، مثل قنابل "جيبو 28"، والقنابل الموجّهة بنظام "جي بي اس" بهدف تدمير البنية التحتية، وقنابل الفوسفور الأبيض، والقنابل الغبية أو غير الموجهة، وقنابل "جدام" الذكية، كما ألقى على رؤوس المدنيين في مختلف مناطق القطاع، أكثر من 85 ألف طن من المتفجرات و45 ألف صاروخ، ما تسبب في ارتقاء 42 ألف شهيد، بينهم نحو 17 ألف طفل، ونحو 12 ألف سيدة، و986 من الطواقم الطبية، و174 صحفيا، و85 عنصرا من الدفاع المدني.

وأدّى عدد الضّحايا الكبير إلى تيتيم نحو 25 ألف و973 طفلا في القطاع، حيث باتوا يعيشون بدون والديهم أو بدون أحدهما، ما يرفع عدد الأيتام في القطاع إلى 52 ألفا و322 طفل بعدما كان عددهم 26 ألفا و349 حتى عام 2020، وفق جهاز الإحصاء الفلسطيني.

أما عدد المصابين، فقد وصل إلى 96 ألفا و844 آخرين، بينهم أكثر من 22 ألفا و500 فلسطيني يعانون إصابات تغير حياتهم، بحسب بيان لمنظمة الصحة العالمية في 12 سبتمبر الماضي.

وتشمل تلك الحالات "إصابات خطيرة في الأطراف، وبتر أطراف، وأضرارا في النخاع الشوكي، وإصابات دماغية، وحروقا بالغة، تتطلب خدمات إعادة التأهيل الآن، وفي السنوات القادمة"، وفق المصدر.

وطبعا، تأتي هذه المتطلبات وسط ظروف صحية صعبة يعاني منها القطاع جراء نقص الأدوية والمستلزمات الطبية والتدمير الممنهج للمستشفيات المركزية والصغيرة في القطاع، حيث أورد المكتب الإعلامي الحكومي الفلسطيني، أن الجيش الصهيوني أخرج 34 مستشفى و80 مركزا صحيا عن الخدمة، كما استهدف 162 مؤسسة صحية و131 سيارة إسعاف.

كما قام الاحتلال بالقضاء على القطاع التعليمي في القطاع بشكل كامل, وشلّ الدراسة للعام الثاني على التوالي، وذلك بعد تدمير أكثر من 125 جامعة ومدرسة بشكل كلي، و337 جامعة ومدرسة بشكل جزئي وباتت غير صالحة للتعليم، واستشهد 11.500 طالب وطالبة من المدارس والجامعات، فضلا عن إعدام 750 معلما ومعلمة من مختلف الهيئات التدريسية.

خسائـــر ماديـــة رهيبـــة

بحسب تقييمات الأضرار التي أجراها باحثون في مركز الدراسات العليا في جامعة مدينة نيويورك وجامعة ولاية أوريغون، ونشرتها مواقع أجنبية، فإن أكثر من نصف المباني في جميع أنحاء قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 365 كيلومترا مربعا ويعيش فيه نحو 2.3 مليون نسمة، تعرضت للدمار الكلي أو الجزئي، وارتفعت النسبة إلى ما يقرب من 80 بالمائة في مدينة غزة.

ومن أصل 400 ألف وحدة سكنية في القطاع، دمّر الجيش الصهيوني نحو 150 ألف وحدة بشكل كلي، و200 ألف وحدة جزئيا، بينما تسبّب بتحول 80 ألف وحدة لأماكن غير صالحة للسكن.

كما تسبّب القصف المستمر في تدمير 3 كنائس، و611 مسجدا بشكل كلي و214 بشكل جزئي، و206 مواقع أثرية وتراثية، و36 منشأة وملعبا وصالة رياضية.

القتـل بالتّعطيـش والتّجويـع

هذا، ولم يتردّد الاحتلال الغاشم في استعمال التعطيش كوسيلة لتحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم بقصد إجبارهم على الهجرة القسرية أو الموت. وبحسب تقرير لمنظمة "أوكسفام"، فإنّ الحرب أدت إلى إتلاف أو تدمير 5 مواقع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي كل ثلاثة أيام منذ بداية العدوان.

هذا الأمر أدّى إلى تراجع حصة الفرد الفلسطيني في القطاع من المياه بنسبة 94 بالمائة، حيث بالكاد يستطيع المواطن في قطاع غزة

الوصول إلى 4.74 لترات من المياه يومياً، مقارنة بحصوله على نحو 26.8 لتر يوميا عام 2022، وفق تقرير سابق للجهاز.

وتبقى حصّة الفرد الفلسطيني في غزة ضئيلة بموجب ما أقرته منظمة الصحة العالمية من حق كل فرد الحصول على 120 لترا يوميا، بما يشمل الاستخدام الشخصي والمنزلي.

إلى جانب التعطيش، يستخدم الجيش الصهيوني التجويع كسلاح لقتل الفلسطينيين في حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها ضدهم في غزة. وبالفعل لقد ارتقى نحو 36 طفلا بسبب سوء التغذية وإصرار الاحتلال على منع وعرقلة دخول المساعدات الغذائية، وإن دخلت، فبكميات شحيحة، إضافة إلى استهدافه المخازن الغذائية التي كانت تتواجد في القطاع والمخابز وشاحنات المساعدات والجوعى الذين ينتظرون دورهم للحصول على مساعدات.

وبحسب تقرير نشرته "اوكسفام" في 6 سبتمبر الماضي، فإن 1 من كل 5 أشخاص يعيشون في غزة يواجهون "مستويات كارثية" من الجوع.

أوبئـــة منقرضـــة..تعـــود

منذ الحرب، بلغت نسبة ما دمرته القوات الصهيونية من مضخات الصرف الصحي نحو 70 بالمائة، فضلا عن تدمير 100 بالمائة من جميع محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومراكز اختبار جودة المياه.

وتسبّب هذا التدمير الواسع في تسرب مياه العادمة إلى الشوارع وخيام النازحين، حيث تتفاقم هذه المأساة في فصل الشتاء، ما يتسبب بانتشار الأمراض في صفوف النازحين، وهذه تهمة وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس للكيان، بتعمد "نشر الأوبئة بغزة".

وقد وصل عدد من أصيبوا بالأمراض المعدية إلى أكثر من مليون و730 ألفا من أصل 2 مليون نازح، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي بغزة.

كما ظهر مرض شلل الأطفال في القطاع لأول مرة منذ 25 عاما في أوت الماضي، ما دق ناقوس الخطر ودفع المؤسسات الصحية الدولية لتوفير التطعيمات، وإطلاق حملة تطعيم في القطاع بالتعاون مع وزارة الصحة.

الفقـــر يتمـــدّد..

هذا، ودمّرت القوات الصهيونية بشكل ممنهج القطاع الاقتصادي الفلسطيني بما فيه المنشآت والمصانع والمزارع وأسواق الأسماك، ما تسبب بخسائر مالية أولية مباشرة قدرها المكتب الإعلامي الحكومي في غزة بحوالي 33 مليار دولار أمريكي.

كما ارتفعت البطالة إلى أعلى مستوياتها وبات معظم الفلسطينيين بلا عمل ولا أجر، وبذلك تكون نسبة الفقر في القطاع قد ارتفعت إلى 100 بالمائة، بينما كانت 50 بالمائة قبل الحرب وفق أرقام المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

قتل الشّهود لطمس الحقيقة

من ناحية ثانية، ورغم الحماية التي يجب أن يتمتعوا بها، لم يتوانَ جيش الاحتلال الصهيوني عن استهداف الصحافيين الفلسطينيين على مدار عام من حرب الإبادة التي يشنها على قطاع غزة على مرأى ومسمع من العالم.

ومنذ اندلاع الحرب الدموية، ونتيجة للمذابح الصهيونية، استشهد 174 صحافيا فلسطينيا في القطاع، وأصيب 396 آخرين، واعتقل 36، فيما دُمرت 87 مؤسسة إعلامية، بحسب إسماعيل الثوابتة، المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، الذي قال بأن "الاحتلال يضع الصحافيين والإعلاميين في دائرة الاستهداف منذ بدء حرب الإبادة الجماعية في غزة، حيث يتعمد قتلهم وتصفيتهم".

وعن أسباب استهداف الصحافيين، أوضح الثوابتة بأن "الاحتلال يهدف إلى ترهيبهم، وطمس الحقيقة، ومنعهم من التغطية الإعلامية لجرائمه ضد الأطفال والنساء والمدنيين، في إطار حرب الإبادة الجماعية على جميع أطياف شعبنا".

سجون الكيـان..''أهلا بكم في جهنّم''

خلال عام الإبادة الجماعية، اعتقل الجيش الصهيوني آلاف المدنيين الفلسطينيين من القطاع الذي يحاصره للعام الثامن عشر على التوالي، وبين الأسرى، أطفال ونساء وعاملون بالطواقم الطبية والدفاع المدني ورجال مدنيون ولا سيما الأسرى المحررون الذين استهدفهم الاحتلال بشكل خاص. وقليل من هؤلاء الأسرى أُطلق سراحهم، والبقية يقبعون في الأسر حيث يتعرضون للتعذيب بأبشع صوره ووسائله، وقد استشهد كثير منهم.

لقد تضمّنت الممارسات العدوانية للاحتلال الصهيوني على غزة، حملات واسعة ومكثفة من الاعتقالات، طالت نحو 11 ألف و100 حالة تم توثيقها لدى نادي الأسير الفلسطيني، في الضفة الغربية المحتلة وحدها، في حين لم يتم تحديد العدد في القطاع، إذ يتعمد الاحتلال إخفاء المعلومات حول المعتقلين أو أماكن احتجازهم.

وقد حوّلت السلطات الصهيونية حياة المعتقلين والأسرى إلى جحيم، في ظل ما يتعرضون له من ضرب مستمر وتقييد الأيدي في أوضاع مؤلمة، وتركهم معصوبي الأعين لفترات طويلة والتجويع والإهمال الطبي الشديد وحرمانهم من زيارة ذويهم، ووضع عراقيل أمام المحامين الذين يشكلون حلقة الوصل الوحيدة بينهم وذويهم، وحتى الاعتداء عليهم جنسيا كما وثقته عدّة فيديوهات، ففي 29 جويلية الماضي، تم توقيف 10 عساكر صهاينة بشبهة الاعتداء الجنسي على أسير فلسطيني من غزة في معتقل "سدي تيمان" سيء السمعة، مما أثار انتقادات حادة للكيان إقليميا ودوليا، لكن للأسف، لم تتم محاكمة الجناة ولا معاقبتهم، كما رفضت المحكمة العليا الصهيونية في 18 سبتمبر الماضي، طلب منظمات أهلية إغلاق هذا المعتقل رغم سجل انتهاكاته.

غـزّة..مقـبرة المبادئ الغربية

في الواقع، ما تمّ سرده من خسائر بشرية ومادية للعدوان الصهيوني المتواصل على قطاع غزة، هو غيض من فيض، لأنّ ما ألحقه جيش الاحتلال بالفلسطينيين خلال سنة، هو باختصار إبادة حقيقة تتمّ أمام مرأى ومسمع العالم الذي فضّل بعضه التزام الصمت، فيما تحرّكت قلّة قليلة بحزم لوقف إراقة دماء الفلسطينيين، مثل جنوب إفريقيا التي رفعت دعوى قضائية ضد الكيان الغاصب لدى محكمة العدل الدولية، والجزائر التي سخّرت عضويتها في مجلس الأمن ومكانتها الدولية للمطالبة بوقف إطلاق النار في غزة، لكن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أي قرار يدعو لوقف المذبحة بالفيتو. لتكشف الأيام والأشهر بأن الموقف الأمريكي والغربي ومواقف كثير من المنظمات والهيئات الدولية التي تدّعي حقوق الإنسان والحريات، اختارت الاصطفاف إلى جانب الصّهاينة، ودعمت حربهم الظالمة عسكريا وسياسيا وقانونيا ودبلوماسيا، وهو الأمر الذي جعل مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل يقول: "إنّ غزّة مقبرة للعديد من أهم مبادئ القانون الإنساني"، ويرى كثيرون أنّها مقبرة لمبادئ الغرب كذلك.

رئيس مجلس الأمّة المجاهد صالح قوجيل لـ "الشعب":

عام الشّجاعة والتّحدّي والمعارك الدّبلوماسية الضّارية للجزائر وشرفاء العالم

- تصريحات الرّئيس تبون حول فلسطين قويّة وجريئة وواضحة استحقّت الصّدى السّياسي والإعلامي
- إنّه عام النّكبة الكبرى التي أصابت ليس فقط الشّعب الفلسطيني بل كافّة وحدات المجتمع الدولي
- شهدنا كارثة التّقتيل والتّنكيل والتّهجير القسري والتّجويع وتدمير الأرض ومطاردة الحياة في كل بقعة من فلسطين
- شهدنا صدمة التّغاضي الدولي وردود الفعل الإقليمية والدولية غير المتجانسة مع بشاعة الفعل الإجرامي
- الاستعمار الاستيطاني منهجه واحد وسياساته الإرهابية معروفة في كل مكان وزمان
- لن نشارك في أي مبادرة لا تعترف بأحقية الشّعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة
- عملكم الإعلامي مشرّف وتأثيركم كبير..وأنتم الآن صوت الفلسطينيّين والصّدى الصّادق للحقيقة

أكّد رئيس مجلس الأمّة، المجاهد صالح قوجيل، "بمناسبة مرور عام على حرب الإبادة الشّاملة التي أعلنها الصّهاينة على غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، أنّ القضية الفلسطينية لم تبدأ في السابع أكتوبر 2023، بل هي ممتدّة منذ 76 عاما، وأن المجزرة الرهيبة ليست الأولى، بل تاريخ المنطقة مليء بالمجازر، وليست حملة التهجير الأولى، فقد هجّرت العصابات الصهيونية آلاف الفلسطينيين منذ 1948، واستولت على أراضيهم وثرواتهم، وأقامت عليها دويلة الإرهاب التّوسّعية. وشدّد السيد قوجيل على أنّه يجب إجهاض المغالطات والسّردية الكاذبة لدولة الاحتلال، التي توهم الرّأي العام العالمي أنّ المقاومة الفلسطينية المشروعة أثارت قضية جديدة في السابع أكتوبر الماضي". رئيس مجلس الأمة تقبل أسئلتنا بحفاوة، فكان هذا الحوار الذي اختصّ به قرّاء "الشعب". إليكموه..

حاوره: محمد كاديك

الشعب: السيد رئيس مجلس الأمّة، نأسف لأنّنا نستحضر معكم اليوم ذكرى مرور عام كامل على حرب الإبادة التي يقودها الصهاينة ضد شعبنا في فلسطين..كيف تلخّصون هذا العام العصيب من العدوان الصّهيوني؟

•• **رئيس مجلس الأمّة المجاهد صالح قوجيل:** إنّه عام أليم، عشنا فيه مأساة إنسانية أدمت قلوبنا. عام النكبة الكبرى التي أصابت هذه المرة ليس فقط الشعب الفلسطيني الأبي، بل كافة وحدات المجتمع الدولي، فقد هزّت مصداقيته وسفهت قيمه وأهانت قوانينه ومؤسساته الإقليمية والدولية. منذ السابع أكتوبر 2023، سقطت الأقنعة كما سقطت أرواح الفلسطينيين البريئة في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت إبادة جماعية وعدوان وحشي للاحتلال الصهيوني. هذا العام، شهدنا كارثة التقتيل والتنكيل والتهجير القسري والتجويع، وتدمير الأرض ومطاردة الحياة في كل بقعة من فلسطين. كما شهدنا صدمة التغاضي الدولي، وردود الفعل الإقليمية والدولية غير المتجانسة مع بشاعة الفعل الإجرامي الواقع، بل وتشجيعه عبر خطاب عنصري يبرر الهمجية. هذا عام الكارثة التي حلّت بالضمير العالمي، وبالقانون الدولي الإنساني وبالسلم والأمن الدوليين. عام مرعب ساده الخذلان والنفاق السياسي والتواطؤ وتغييب الحقيقة، وستبقى الذاكرة العالمية شاهدة على السعار الصهيوني، وجرائمه ضد الإنسانية في أكتوبر 2023 في حق الشعب الفلسطيني، وفي أكتوبر 2024 ضد الشعب اللبناني.

من جهة أخرى، يمكنني القول إنّه عام الشجاعة والمواجهة والتحدي والمعارك الدبلوماسية الضارية للجزائر وشرفاء العالم في أروقة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، من أجل وقف فوري لإطلاق النار وتجريم ومعاقبة الاحتلال الصهيوني، شجاعة الفلسطينيين بصمودهم ومقاومتهم، وشجاعة أحرار العالم الذين جرّوا الاحتلال الصهيوني إلى القضاء الدولي لأول مرة...أستحضر هنا المبادرة التاريخية التي قامت بها جمهورية جنوب إفريقيا، برفعها دعوى قضائية ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية. حقيقة، لم يتوقّف العدوان لكنها خطوة هامة بأبعاد متعدّدة، ولا بد أن تتجلى يوما ثمارها.

هو أيضا عام الهبة الشعبية العالمية ضد العدوان، وخروج آلاف الطلبة في حراك شبابي هزّ دول الغرب الموالية للاحتلال الصهيوني، وذلك من أجل التعبير عن مناهضتهم لتواطؤ الديمقراطيات العريقة بالصمت أو الدعم المباشر للإبادة الجماعية في فلسطين...إنه عام اكتشاف الحقيقة من طرف الأجيال الجديدة في العالم.

غير أنّه وجب التذكير أن القضية الفلسطينية لم تبدأ في السابع أكتوبر 2023..بل هي ممتدة منذ 76 عاما، وهذه ليست المجزرة الأولى، بل تاريخ المنطقة مليء بالمجازر، وليست حملة التهجير الأولى، فقد هجرت العصابات الصهيونية آلاف الفلسطينيين منذ 1948، واستولت على أراضيهم وثرواتهم وأقامت عليها دويلة الإرهاب التوسعية. يجب إجهاض المغالطات والسردية الكاذبة لدولة الاحتلال، والتي توهم الرأي العام العالمي أن المقاومة الفلسطينية المشروعة أثارت قضية جديدة في السابع أكتوبر الماضي.

عشتم معاناة وطننا من ويلات الاستعمار..أليس ما يتعرّض له الفلسطينيّون اليوم شبيها بما قاسى الجزائريّون؟

•• نعم، إنّها نفس القسوة ونفس المعاناة..الاستعمار الاستيطاني منهجه واحد وسياساته الإرهابية معروفة في كل مكان وزمان، فهو متعطّش إلى الدماء ولا ترضيه إلا الأرض المحروقة، لذلك تتضامن القوى الاستعمارية فيما بينها، وتتحالف ويساند بعضها بعضا..بل إنّ أوجه الشبه تكاد تتطابق بين ممارسات الاستعمارين الفرنسي والصهيوني. في الجزائر، خبرنا مثل هذه الوحشية ودفعنا في مواجهتها أكثر من خمسة ملايين شهيد. تذكّرني مجازر غزّة ورفح بالمجزرة المروعة التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجزائريات والجزائريّين في الثامن ماي 1945، وسقط على إثرها أكثر من 45000 شهيد، فأستحضر بشاعة الموقف والخديعة التي قوبلت بها مظاهرات سلمية لشعب أعزل خرج يطالب بحقه المشروع في الحرية والاستقلال. ومثلما حدث لأشقّائنا في غزّة والأراضي الفلسطينية المحتلة، أعلن الاستعمار حربا انتقامية على الشعب بكافة فئاته، وطارده في كل مكان لجأ إليه. هذا هو الاستعمار..لا حدود لقمعه ولا تردعه إلا الوحدة والمقاومة. وبالمناسبة، شكّلت هذه المجازر منعرجا تاريخيا حاسما في مسيرة التحرير الوطني، فحين بلغ الاضطهاد مداه، ولدت شعلة الثورة في وجدان الجزائريين، وتنامت حتى استوت وكُتب بلهيبها بيان أول نوفمبر 1954، لذلك أقول إنّ الحرب الانتقامية المعلنة على الشعب الفلسطيني، تحمل في جبروتها ومعانتها بذور فناء الاحتلال ونهايته القريبة. هذه حتمية تاريخية لا تخيب.

أقول أيضا إنّ تشابه السياسات الاستعمارية العالمية، يقابله أيضا تشابه الوسائل التحررية التي تهزمها. ومن هنا، أجدّد التأكيد على ضرورة الوحدة والمصالحة الوطنية الفلسطينية من أجل تسريع النصر، لقد انتصرت ثورة نوفمبر بالوحدة وانصهار الانتماءات من أجل هدف واحد هو الاستقلال، فرعاية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في 13 أكتوبر 2022 لم يأت عبثا، بل هو استشراف نابع من عصارة التجربة، وها نحن نحيي بعد أسبوع الذكرى الثانية لهذا الاتفاق في ظرف عصيب..لكن يبقى جوهره صالحا مهما تغيرت الظروف وغيب الموت الأشخاص، إنّه مبدأ ثابت لا بديل عنه.

الجزائريّون لا يقبلون أي عدوان على الشّعوب الآمنة، بحكم ما عانوا تحت نير الاستعمار، ولقد أشرتم غير مرّة - في كتاباتكم ومداخلاتكم - إلى هذا، وكنتم سبّاقين إلى تلبية نداء رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون للعمل في هذا الاتجاه..بعد عام من العدوان، كيف ترون الوضع اليوم؟

•• لقد عبّر الشّعب الجزائري دوما عن مساندته المطلقة ودعمه اللامشروط للقضية الفلسطينية العادلة، هذا موقف موحّد بين الشعب وقيادته، موقف رسمي وشعبي ثابت لن يتغير تحت أي ظرف، وقد عبر عن هذا رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، باسمنا جميعا خير تعبير عن قوة وديمومة هذا الدعم، وذلك من كافة المنابر الدبلوماسية والإعلامية، فقد صرّح أن القضية الفلسطينية قضية وطنية لن نتخلّى عنها، وسنبقى مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

وقوفنا إلى جانب الفلسطينيين ضد الاحتلال الصهيوني نابع من مناهضتنا للاستعمار كمبدأ إنساني ثابت، فالحرية قيمة عليا في موروثنا الثقافي والحضاري، وحتى لو لم نذق ويلات الاستعمار، كنا سندعم نضال الشعوب المستعمرة ونساند حقها في تقرير مصيرها...فما بالك إن كان هذا الشعب شقيقا تربطنا به أواصر الدم واللغة والتاريخ.

القضية الفلسطينية كانت حاضرة ونحن نكافح الاستعمار الفرنسي، حملناها معنا في نضالنا في الحركة الوطنية، وفي كفاحنا إبان ثورتنا التحريرية المظفرة، في أحلك أيامنا تحت القمع الاستعماري لم نتوان عن تقديم ما استطعنا من الدعم.

مجلس الأمّة كان له دائما حضوره القوي، دفاعا عن الحق الفلسطيني، هل لكم أن تستعيدوا مع قرّاء "الشعب" أهم محطّات النّضال البرلماني الوطني في هذا الشأن؟

•• حقيقة، برلمان الجزائر بغرفتيه سجّل حضوره في هذه الأزمة الإنسانية، ناضلنا من كل المنابر البرلمانية الإقليمية والجهوية لإسماع صوت الشعب الفلسطيني وإغاثته، وفرض وقف فوري لإطلاق النار. تمّ ذلك من خلال عضويتنا في المنظمات والبرلمانات الدولية والإفريقية والمتوسطية والعربية، غير أنّنا اصطدمنا – في كل مرة – بمعارضة غير مبرّرة من طرف العديد من دول الغرب، لاسيما في الاتحاد البرلماني الدولي، أين خضنا نقاشات حادة من أجل تمرير بند طارئ حول الوضع في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة. المفارقة أنها نفس الدول التي رافعت لسنوات طويلة من أجل حقوق الإنسان، وصدعت رؤوسنا ببيانات برلمانها الإقليمي الذي تباكى على وضعية حقوق الإنسان في الجزائر وفي دول أخرى..قلت آنفا إنّ الأقنعة سقطت وتأكّد ما طرحناه سابقا حول التسييس الممنهج لحقوق الإنسان في العالم، وتحويله إلى سجل تجاري تُقايض المصالح من خلاله وتحاك به المؤامرات، ويُلوّح به ضد الدول التي ترفض المساومة حول حق الشعوب في الحرية والسيادة وتقرير المصير.

أكّدت الجزائر على الدّوام التزامها بالسّلام وتكريس حل الدولتين، ورفضت السياسة القمعية التي ينتهجها الكيان..كيف جسد مجلس الأمة المواقف الجزائرية عبر الدبلوماسية البرلمانية؟

•• جسّدنا ذلك بالإعلان عن هذا الموقف والدفاع عنه ومعارضة كل ما يعرقل تحقيقه، وذلك عبر وسائل الدبلوماسية البرلمانية..لقد أثرنا قضية الوضع في فلسطين في كل لقاءاتنا الثنائية، وخلال مشاركاتنا في النشاطات الدولية متعدّدة الأطراف، وطلبنا دعم الجزائر بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي من أجل منح فلسطين مقعد دائم في الأمم المتحدة، وطرحنا الحقائق كما هي أمام برلمانيّي الدول الداعمة للكيان الصهيوني. ليس لدينا ما نخشاه،فالجزائر معروفة بمواقفها قولا وفعلا، ومجلس الأمة يسير على خطى مبادئ سياستنا الخارجية المهيبة بإشراف وتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لاسيما منذ تولي الجزائر العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

لقد عملت الجزائر طويلا من أجل تفعيل حلّ الدولتين وإحلال السلام في المنطقة دون التعدي على المشروع الوطني الفلسطيني، وكثّفت من جهودها في مجلس الأمن الدولي من أجل استرجاع الالتزام الجماعي الذي تعهد به المجتمع الدولي حول هذا الحل العادل. نحن لا نشارك في أي مبادرة لا تعترف بأحقية الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وقد كانت بلادنا حاضنة لهذا الحق منذ 36 سنة حين إعلان قيام دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988 في الجزائر.

كيف تعلّقون على المواقف الثّابتة للجزائر والتصريحات القوية والجريئة للسيد رئيس الجمهورية بشأن أم القضايا؟

•• حقيقة، تصريحات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حول القضية الفلسطينية، خصوصا منذ بدء العدوان الغاشم، قوية ومعبّرة وواضحة استحقّت الصدى السياسي والإعلامي الدولي الذي حققته، وهذا ليس مفاجئا، بل كان منتظرا بالنظر إلى الزخم الدبلوماسي للجزائر الجديدة، والذي أعاد للأذهان أمجادنا التاريخية في المحافل الدولية والإقليمية. تصريحات رئيس الجمهورية لخّصت مواقف كل أحرار العالم، وسمّت الأشياء بمسمياتها واتّسمت بجرأة افتقدها كثير من القادة والرؤساء، وهذه من شيم الجزائريّين التي ورثوها عن سلفهم من الشهداء والمجاهدين، فقد كانوا أبطالا لا يخشون في الحق لومة لائم.. وقيادتنا تسير على خطاهم..

كيف ترون - السيد الرئيس - دور الإعلام الوطني في الدفاع عن حقوق الشّعب الفلسطيني؟

•• الإعلام الوطني قام بواجبه على أكمل صورة، فهو الوجه الآخر للجزائر النوفمبرية التي لا تقبل الظلم والاحتلال والطغيان. التغطية الإعلامية الوطنية جسّدت مواقف الجزائر تجاه القضية الفلسطينية، وعبّرت بوسائلها عن الدعم والتضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق في كل بقعة من أرض فلسطين. أنتهز هذه السّانحة لأحيّي كافة وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية، عملكم مشرّف وتأثيركم كبير، وأنتم الآن صوت الفلسطينيين والصدى الصادق للحقيقة.

عام كامل من بداية العدوان..هل من أمل للخلاص من أوجاع الحرب؟

•• مثلما قلت آنفا، وجه الشبه كبير بين الاستعمار الاستيطاني الفرنسي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وأنّنا في الجزائر مررنا بهذه المآسي وقاسينا المذابح وواجهنا سياسات التقتيل والتجويع والتدمير والنفي والتهجير، وقد صمدنا وفي الأخير انتصرنا، وسطّرنا فصلا جديدا في تاريخ الإنسانية، خلاصته أنّ الاحتلال إلى زوال ولو بقي مائة أو ألف عام...لذلك أقول نعم، هناك أكثر من الأمل في الخلاص من أوجاع الحرب، إنّه اليقين بحتمية النصر. سينتهي الاستعمار في فلسطين وفي الصحراء الغربية حتما وليس تمنيا..إنّها دروس التّاريخ التي يؤمن بها الأقوياء ويتنكّر لها الأغبياء.

المجد والخلود لشهداء الجزائر وفلسطين.

نشـــاط دبلوماســـي مكثـــف بتوجيـــه رسمـــي مـــن رئيـــس الجمهوريـــة

الدبلوماسية الجزائرية..

صـــوت الحـــق فـــي مواجهـــة العـــدوان

■ مبادرات لوقف إطلاق النار وانتصار لامشروط للسلام ■ دبلوماسية نشطة فضحت المحتل الصهيوني وأحرجت حلفاءه

تعهدت الجزائر، منذ انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، بأن تجعل القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها، وتضع حدا للعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني والإبادة الجماعية التي يتعرض لها، وتقدمت - في هذا السياق - بعدد من المقترحات التي لقيت إجماعا دوليا على مستوى مجلس الأمن والهيئات القضائية الأممية، وذلك في سياق العمل الحثيث لتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

آسيا قبلي

كثفت الجزائر، خلال أقل من سنة من تولي منصبها في مجلس الأمن الدولي، من مساعيها لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وقد تقدمت بعديد المقترحات للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وعقدت البعثة الدبلوماسية الجزائرية لدى الأمم المتحدة منذ جانفي 2024 عددا من الاجتماعات في مجلس الأمن خصصت لفلسطين، وللوضع في غزة بصفة خاصة، وذلك في إطار جهودها لإسماع صوت فلسطين على مستوى هذه الهيئة الأممية، وتمكنت من استصدار قرارات لصالح القضية على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقـــف إطـــلاق النـــار

وكللت جهود الجزائر بتصويت مجلس الأمن بالإجماع، شهر مارس الماضي، على مقترح تقدمت به لوقف العدوان على غزة، حيث قامت الجزائر بعمل دبلوماسي مكثف مع مجموعة الدول العشر المنتخبة للعضوية غير الدائمة، من أجل صياغة قرار يحمل نقاطا هامة تمثلت في الوقف الدائم والمستدام لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع المسجونين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الطبية.

قبل ذلك، قدمت الجزائر مشروع قرار بوقف فوري لإطلاق النار، شهر فيفري صوتت لصالحه 13 دولة، وامتنعت بريطانيا وصوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضده، ثم تبنى مجلس الأمن الدولي قرارا آخر شهر جوان تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت الجزائر إدراج بعض انشغالاتها في النص النهائي لمشروع القرار الذي طرحته الولايات المتحدة «حتى يكون متوافقا مع تطلعات الفلسطينيين»، وذلك في إطار البحث عن منفذ لإنهاء المجازر الصهيونية بحق المدنيين في غزة. وهما القراران الوحيدان اللذان تبناهما المجلس الدولي بشأن وقف إطلاق النار في غزة.

مسؤوليـــة مجلـــس الأمـــن

إلى ذلك، وبطلب من الجزائر، عقد مجلس الأمن، يوم 27 سبتمبر، اجتماعاً رفيع المستوى حول القضية الفلسطينية، على هامش النقاش العام للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ودعت الجزائر، ممثلة في وزير الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، أحمد عطاف، مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته القانونية والسياسية والأخلاقية والإنسانية، إزاء ما يحدث ضد فلسطين، وأنها مسؤولية «لا تقبل التبرير لعدم الالتزام بها تحت أي ظرف من الظروف، ولا تقبل التملص منها تحت أي ذريعة من الذرائع».

وشددت الجزائر خلال مداخلات ممثليها على ضرورة استصدار قرارات تساندها آليات متابعة ومساءلة حتى يتم ضمان تنفيذها، وضرورة «فرض السلام على كل من يرفضه ولا يؤمن به.»

وجددت الجزائر الدعوة، في الرابع أكتوبر الحالي، رفقة سلوفينيا، إلى عقد جلسة لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في غزة، بالتوازي مع المطالبة بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار باعتباره «حاجة ملحة» لتجنب تصعيد التوتر في منطقة الشرق الأوسط، في ظل تواصل العدوان الصهيوني الهمجي على القطاع..

العضويـــة الكاملـــة لفلسطـــين..

إلى جانب ذلك، رافعت الجزائر من أجل منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وطالبت مجلس الأمن بذلك «استدراكا لما فَوّته على نفسه وفَوّته على المجموعة الدولية بأسرها من فرص لإنصاف الشعب الفلسطيني وإحقاق حقوقه»، وهو الطلب الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة شهر ماي المنصرم.

وصوتت لصالح القرار 143 دولة و امتنعت 25 عن التصويت، ورفضت القرار 9 دول. ووفق مشروع القرار، فإن دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وفقا للمادة 4 من الميثاق، ومن ثم ينبغي قبولها في عضوية الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، أوصى القرار مجلس الأمن بإعادة النظر في هذه المسألة بشكل إيجابي، في ضوء هذا القرار وفي ضوء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 28 ماي 1948، وبما يتفق تماما مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي شهر أفريل 2024، قدمت الجزائر المقترح أمام مجلس الأمن للتصويت عليه، وحصل على 12 صوتا، وامتنعت دولتان هما بريطانيا وسويسرا، بينما استعملت أمريكا حق النقض 'الفيتو». وتقدمت الجزائر، باسم المجموعة العربية، بالقرار الذي يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمكين دولة فلسطين من الحصول على عضويتها الكاملة بالهيئة الأممية. وردت الجزائر على الفيتو الامريكي، بأنها لن تتوقف وستعود بقوة وأكثر زخما بدعم من شرعية الجمعية العامة والدعم الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة لطرح العضوية الكاملة لفلسطين». وهو ما نجحت فيه فعلا شهر ماي كما أشير أعلاه.

وفي إطار التزامها بالسعي لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، دعا ممثل الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، رشيد بلادهان، المجتمع الدولي إلى التعجيل بعودة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» لممارسة نشاطاتها في فلسطين من «خلال توفير الدعم السياسي والمالي لها، لتمكينها من أداء مهامها الحيوية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وآلامه، ومعالجة الأسباب الجذرية للوضع في الشرق الأوسط والمتمثلة أساسا في احتلال استيطاني للأراضي الفلسطينية دام 76 عاما، والذي فضحت الحرب على غزة والتصعيد في لبنان وجهه المقيت».

أستـــاذ العلـــوم السياسيـــة بجامعـــة الأقصـــى -غـــزة.. ناهـــض أبـــوحمـــاد لـ«الشعـــب»:

الشعـــب الفلسطينـــي صامـــد فـــي وجـــه غطرســـة الاحتـــلال

■ الجزائـر شجّعـت تفعيـل المصالحـة الداخليـة الفلسطينيـة ■ الـدور الجزائـري حيـوي في ترسيـخ التضامـن العربـي والدولـي مـع فلسطـين

أكد أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الأقصى في غزة -دولة فلسطين، الدكتور ناهض أبو حماد، أن الصمود الفلسطيني يُعدّ رمزاً للثّبات والتحدّي في مواجهة الاحتلال على مرّ العقود، وشهادة على قوة الإرادة الفلسطينية في مجابهة الظلم والإبادة، لاسيما منذ بداية حرب الإبادة، باعتبارها مرحلة عصيبة في تاريخ فلسطين.

سفيان حشيفة

وقال الدكتور أبو حماد في اتصال مع «الشعب»، إن الأمل في تحقيق الحرية والاستقلال يبقى حاضراً في قلوب الفلسطينيين مع استمرار الكفاح والمقاومة والتضحية، حيث واجه الفلسطينيون العديد من التحدّيات، واستطاعوا الحفاظ على هويتهم وثقافتهم، كما تُعتبر المقاومة الشعبية جزءًا أساسيًا من الصمود الفلسطيني، من خلال الاحتجاجات السلمية، والمظاهرات، والفعاليات الثقافية، التي يعبّر الفلسطينيون بها عن رفضهم للاحتلال ودعواتهم للانعتاق من براثنه.

وتابع ناهض قائلا إن الحفاظ على الهوية الفلسطينية من خلال الثّقافة والتراث، يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الصمود مثل الفنون والموسيقى والأدب، وكلها تعكس النضال الفلسطيني وتُعزّز الشعور بالانتماء، بالإضافة إلى تشجيع الجاليات في المهجر على القيام بدور نشط في دعم القضية من خلال تنظيم الفعاليات والمشاركة في الحملات.

تعزيز موقف فلسطين

يُساهم الدّعم الدولي من البلدان والمنظمات غير الحكومية – مثلما أضاف الدكتور ناهض – في تعزيز موقف الفلسطينيين، والتوعية بالقضية الفلسطينية في الساحة الدولية للضغط على الاحتلال، وتعضيد الجهود لإجبار الحكومات على استخدام الدبلوماسية لتحقيق السلام، وحثّ الدول الفاعلة على اتخاذ مواقف مساندة للفلسطينيين في المحافل الأممية.

فضلاً عن ذلك، فإن دعم الحركات الشعبية العالمية التي تتضامن مع القضية الفلسطينية، مثل حركة مقاطعة الكيان الصهيوني (BDS)، والتعاون مع النقابات والجمعيات من خلال بناء تحالفات مع نقابات العمال والفعاليات التي تدعم حقوق الإنسان، والتأسيس لشراكات مع منظمات حقوق الإنسان وعلاقات تعاون معها، مثل «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية» بغية تمتين الجهود الرامية إلى دعم حقوق الفلسطينيين، وكل هذا من أجل ترسيخ التعاون ورفع مستوى الوعي بالقضية، وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، بحسب قوله.

وتتطلب المرحلة القادمة – يبرز أبو حماد – وحدة الصّف الفلسطيني بين الفصائل المختلفة؛ ذلك أن الوحدة تعزز من قوة الفلسطينيين في التفاوض وتساعد في تحقيق الأهداف الوطنية، حيث يواجه الفلسطينيون بالرغم من الصمود، تحديات كثيرة مثل الاستيطان، والتهجير، والقيود الاقتصادية، مما يستدعي استعداد الدولة الفلسطينية لمجابهة كل التحديات بشكل استراتيجي.

تجاوز الانقسامات الداخلية

أوضح الدكتور ناهض أبو حماد أن الأوضاع في قطاع غزة والقدس تظل معقّدة ومتغيّرة، والسيناريوهات المحتملة بعد الحرب تعتمد على العديد من العوامل بما فيها الإرادة السياسية للأطراف المعنية، والدعم الدولي، والقدرة على تجاوز الانقسامات الداخلية.

وأردف محدثنا: «الأمل في تحقيق سلام دائم يستلزم جهدًا مشتركًا من جميع الأطراف لتحقيق حقوق الفلسطينيين وتطلّعاتهم، ومن المتوقع بعد انتهاء الحرب أن تُجرى تسويات سياسية تشمل جميع الأطراف، حيث يُعتبر العمل بتسوية عادلة تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والمبادئ الدولية حلاً فعّالًا، مما يمهد الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة بعد وقف إطلاق النار والتسويات المتوقعة».

وقد تتوصل الأطراف إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لفترة طويلة ضمن هدنة طويلة الأمد، مما يسمح بإعادة الإعمار في غزة وتخفيف الحصار- يقول محدثنا – وسيؤدي ذلك إلى استقرار مؤقت في المنطقة، يُمكّن الفلسطينيين من تحسين ظروفهم المعيشية واستعادة بعض الخدمات الأساسية الحياتية.

كما أن المصالحة الفلسطينية بإمكانها دفع الحرب، وإذا ما تم تحقيق الوحدة المنشودة سيسمح الأمر بتقوية الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية ويُعزِّز من جهود مواجهة الاحتلال، مثلما يتوقّع ناهض.

تواصل تصاعد التوترات

رغم احتمال إعلان هدنة مؤقتة، أشار الدكتور أبو حماد، إلى إمكانية تواصل تصاعد التوترات بسبب عدم حلّ القضايا الأساسية مثل الاستيطان، والقدس الشريف، وحق العودة، وقد تؤدي هذه الاضطرابات إلى جولات جديدة من القتال، مما يزيد من معاناة المدنيين ويعوق جهود إعادة الإعمار.

علاوة على ذلك، فإن استمرار الاحتلال في عمليات توسيع الاستيطان، يمكن أن يدفع نحو مزيد من التوتر في الضفة الغربية والقدس، بحيث ستُفاقم هذه السياسات من الأوضاع الإنسانية وتزيد من مشاعر الإحباط بين الفلسطينيين.

ولفت المتحدث ذاته، إلى ضرورة تدخل قوى دولية مثل الأمم المتحدة أو الدول الكبرى، بغرض تسهيل الحوار وفرض التسويات، حتى يؤدي التدخل الدولي دوره في تحقيق تقدم في المفاوضات، ورغم ذلك قد يواجهه مقاومة من بعض الأطراف.

ويظلّ صمود الفلسطينيين في وجه الاحتلال – بحسب ناهض – أساسًا لبناء مستقبل مشرق، وباستمرار النضال والجهود الدولية، يستطيع الفلسطينيون أن يُحققوا طموحاتهم في إقامة دولة مستقلة تعكس تطلعاتهم وحقوقهم.

دعم جزائري متواصل

وفي هذا الصدد، اعتبر الدكتور أبو حماد، الجزائر واحدة من أبرز الدول المساندة للقضية الفلسطينية، وقال إنها دعمت المقاومة الفلسطينية عبر التاريخ، وقدمت السند في مجالات عديدة، ما يعكس التزامها بالقضية.

وأفاد الباحث الفلسطيني، أن الجزائر لعبت دورًا محوريًا في مؤازرة القضية الفلسطينية، عبر الدعم السياسي والدبلوماسي من خلال الاعتراف بفلسطين، حيث كانت من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين عام 1988م، وواظبت على مناصرة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم عبر التأييد في المحافل الدولية، وبسعيها الدؤوب في دعم القضية وإنهاء الاحتلال الصهيوني في منابر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

واستطرد يقول: «شجّعت الجزائر على تفعيل المصالحة الداخلية الفلسطينية، ودعت إلى توحيد صف الحركات والفصائل المختلفة، وتسهيل الحوار فيما بينها، بغية تعزيز الجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية، مع استضافتها مؤتمرات للمّ الشمل وحرصها على إيجاد أرضية مشتركة بين المكوّن الفلسطيني».

وفي السياق، تبقى الجزائر منارة لدعم القضية الفلسطينية، بسندها الدبلوماسي والشعبي لتعزيز حقوق الفلسطينيين، كما يظل الدور الجزائري في ظلّ استمرار الصراع، حيوياً في ترسيخ التضامن العربي والدولي مع الشعب الفلسطيني، مما يترجم فعلا التزام الجزائر الثابت بقضية التحرر الوطني، يختم أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الأقصى في غزة الدكتور ناهض أبو حماد.

سفـــير دولـــة فلسطـــين بالجزائـــر.. فايـــز أبوعيطـــة لـ «الشعب»:

حرب إبادة الشعب الفلسطيني.. وصمة عار على جبين كل العالم

الشكر والتقدير للرئيس تبون على الدعـم الدبلوماسـي والمـــادي والإنســـاني

يؤكد سفير دولة فلسطين بالجزائر فايز أبوعيطة، أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ سنة كاملة، من حرب إبادة وتنكيل واضطهاد وظلم، لم تشهد لها البشرية مثيلا، ستبقى وصمة عار على جبين كل العالم، لافتا إلى أن الشعب الفلسطيني البطل الوحيد في هذه المعركة.

ولم يفوت الحوار، الذي خص به «الشعب»، ليتقدم ببالغ الشكر والتقدير لدولة الجزائر، وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، على كل ما قدمته من دعم سياسي ومادي وإنساني للقضية الفلسطينية، مثمنا الجهود الدبلوماسية الجبارة منذ أن باشرت عضويتها بمجلس الأمن مطلع السنة الجارية.

حوار: فريال بوشوية
تصوير: محمد سنواني

«الشعب»: سنة كاملة مرت على حرب إبادة شنعاء لم تشهد لها البشرية مثيلا، يشنها الكيان الصهيوني الغاشم على غزة، ما هي حصيلة جرائم الإبادة التي يرتكبها الكيان الصهيوني بعد كل هذه المدة؟

سفير دولة فلسطين: السابع أكتوبر 2023- السابع أكتوبر 2024، عام دموي أسود مر على الشعب الفلسطيني، تعرض خلاله لأبشع مجازر عرفها التاريخ القديم والحديث؛ مجازر إبادة حقيقية طالت البشر والحجر، قتل الصهاينة بدم بارد خلالها ما يزيد عن 15 ألف طفل، وما يزيد عن 15 ألف امرأة، وعدد إجمالي من شهداء وضحايا هذه الحرب البربرية الهمجية من قبل قوات احتلال الكيان الصهيوني، يفوق 41 ألف شهيد تم إحصاؤهم بالعدد، ناهيك عن إحصاء نفس العدد تحت الأنقاض، ويوجد شهداء وضحايا لم يتم إحصاؤهم، ولم يتم التعرف عليهم وتم دفنهم في قبور جماعية، وإلى ذلك تم إحصاء أكثر من 100 ألف جريح.

إذن، نستطيع أن نقول، هذا العام الأسودُ في تاريخ الشعب الفلسطيني، حصلت خلاله حرب إبادة جماعية، بلغ خلاله عدد الشهداء والجرحى ربع مليون فلسطيني، تعرضوا إما للقتل أو الإصابة، ناهيك عن إحصاء أكثر من 11 ألف فلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، بالإضافة إلى تدمير قطاع غزة تدميرا شبه كلي طال عشرات المباني، بالإضافة إلى كافة الجامعات وكافة المدارس والمستشفيات، وكل البنية التحتية التي شيدت على مدار أزيد من قرن كامل.

غزة من أجمل مدن العالم، لكن للأسف الشديد حولها هذا الاحتلال المجرم الفاشي، إلى أثر بعد عين، نظرا للسلاح الذي يمتلكه الاحتلال الصهيوني، والمدعوم به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تنل الجرائم البشعة ومحاولات التصفية من الفلسطينيين الذين رفضوا مغادرة أرضهم، ولا محاولات الإذلال والتجويع ولم يقايض الشعب الأبي شربة ماء أو حبة دواء بوجودهم على أرضه.

■ هل يمكن القول إن الشعب الفلسطيني أحبط مخططات إفراغ الأرض الفلسطينية من الفلسطينيين، وتصفية القضية نهائيا؟

■■ إن الشعب الفلسطيني، كما أسلفنا، تعرض لأبشع عملية إبادة جماعية، ولكنه أيضا تعرض إلى أبشع عملية تنكيل واضطهاد وظلم عرفتها البشرية في العالم. أزيد من (2) مليوني فلسطيني تعرضوا للتهجير القسري من بيوتهم ونزحوا منها تحت القصف وتحت القتل، دون مراعاة أبسط مقومات النزوح أو التهجير وفق القوانين الإنسانية، بل تعرض الشعب الفلسطيني هذا العام إلى أبشع عملية تنكيل، وفرض على هؤلاء المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، النزوح من منازلهم إلى أماكن ضيقة ومحدودة في منطقة تسمى مواصي خان يونس ومواصي رفح، يعني كل سكان قطاع غزة يعيشون بهذه المنطقة، التي لا تستطيع استيعاب كم هائل من النازحين يزيد عددهم عن مليوني نازح، من جنوب قطاع غزة، ومن شرق قطاع غزة، ومن شمال قطاع غزة، بما فيها مدينة غزة، ويعيشون في خيام بالية لا تقيهم حر الصيف ولا برد الشتاء، وتفتقر لأبسط مقوم من مقومات الحياة الإنسانية، التي تمكن القاطنين فيها من نساء وأطفال وكبار السن من قضاء أبسط حوائجهم الإنسانية، للأسف الشديد.

حتى على حبة الدواء، وعلى الطعام، وعلى شربة ماء وعلى كل شيء فرضوا حصارا مطبقا، لدرجة أن عدد الوفيات الطبيعية ارتفع 6 أضعاف الوفيات الطبيعية، لماذا؟ لأنه لا يوجد حبة دواء، ترتفع حرارة الطفل يموت، أو يرتفع ضغط الدم أو منسوب السكر في الدم لدى مرضى السكري، فيموتون لعدم تناولهم الدواء، وبالتالي بالإضافة إلى القتل المباشر الذي يتعرض له المواطنون الفلسطينيون البواسل، هناك عملية قتل غير مباشرة من خلال الحصار.

جل هؤلاء الشهداء ويفوق عددهم 95٪، هم من المواطنين الذين رفضوا مغادرة بيوتهم التي تؤويهم، وتم قتلهم بقصف بيوتهم وهم بداخلها، وجزء كبير منهم مازال تحت الأنقاض وجثث ألقيت بالشوارع، وجثث تحللت للأسف الشديد. هذا الاحتلال الغاشم لا يحترم جثة الميت التي تنص على احترامها كل الشرائع السماوية، وتركها لتتحلل وتنهشها الحيوانات الضالة، يسيء للأحياء والأموات، لم يحترم أبسط مقومات الحياة.

وبالرغم من كل ذلك، إلا أنني أستطيع أن أقول إن الشعب الفلسطيني وهو البطل الوحيد في هذه المعركة، الشعب الفلسطيني عانى كل هذا الألم والمعاناة، وهو يدرك أن واجبه هو الحفاظ على البقاء على هذه الأرض، وهو يصمد ليس رغبة في الصمود، وإنما رغبة في الحفاظ على أرض فلسطين، يصمد لأنه يدرك أن الهدف الحقيقي من حرب الإبادة الجماعية، ترحيل الشعب الفلسطيني وتهجيره عن أرضه.

إن هذه الحرب تؤكد أن الاحتلال يتعامل معها على أنها حرب وجودية، وهكذا عقلية الكيان الصهيوني المجرم والحكومة اليمينية المتطرفة، وبالتالي لا يريد الاحتلال الصهيوني المجرم وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويريد أن يبقى الوجود الصهيوني على هذه الأرض فقط لليهود وللصهانية الموجودين على أرض فلسطين والقادمين من كل أصقاع العالم، ليتواجدوا على أرض فلسطين وينشئوا هذا «الكيان المارق» على أنقاض الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولذلك تجد الفلسطيني -وبكل ألم أقولها- إنه يصمد بالرغم من انتهاك كرامته وحقوقه وجعله يعيش في أبأس وضع ممكن أن يتحمله بشر، تخيلوا امرأة يجوع أطفالها ولا تجد لهم كسرة خبز، كيف سيكون وضعها، أو أب لا يستطيع توفير أبسط مقومات الحياة لأبنائه الذين يعيشون في خيمة، بلا طعام ولا دواء ولا تعليم ولا صحة.

عملية إذلال ممنهجة يمارسها هذا الاحتلال المجرم، وهذا لا يقل قسوة عن القتل المباشر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، ماذا يبقى للإنسان عندما يعيش مثل هذه الظروف، لإذلاله وكسره وكسر إرادته، ولكن الشعب الفلسطيني يدرك أن واجبه هو الصمود على هذه الأرض ليحافظ عليها، لأنه يعرف بأن الهدف الحقيقي لهذه الحرب هي اجتثاثه من أرضه.

■ الشعب الفلسطيني يدفع تكلفة باهظة للغاية، لكنه في المقابل أعاد قضيته إلى قلب العالم أجمع، كيف تقيمون التفاعل الدولي مع كل ما يجري منذ السابع أكتوبر من العام الماضي، على صعيد الجماهير وعلى صعيد الأمم المتحدة؟

■■ وصمة عار على جبين كل العالم استمرار حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني. هذه الحرب التي دامت سنة كاملة، كان لابد أن تتوقف في اليوم الأول، لو كان هنالك ضمير حقيقي. ولكن للأسف الشديد، لا. شاهدنا هبات جماهيرية كبير على نطاق واسع من أغلب شعوب المعمورة، ترفض وتستنكر الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني. ولكن للأسف الشديد،، أن كل ذلك لم يوقف هذا الاحتلال المجرم عند حدوده، أو توقف هذه الحرب وهذه المجازر، بل بالعكس تمادى هذا الاحتلال، لأنه مع الأسف الشديد. على المستوى الرسمي، الدول التي تمتلك حق الفيتو وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا، توفر الغطاء السياسي والغطاء العسكري والغطاء المادي لهذا المجرم، أي الاحتلال، ليستمر في ارتكاب هذه الجرائم.

لذلك، أقول وصمة عار في جبين البشرية أن تقف صامتة ومتفرجة. صحيح أن أغلب دول العالم رفضت أن تستمر هذه المجازر وعبرت عن إدانتها ورفضها لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حرب إبادة. ولكن للأسف الشديد، هل أوقفت هذه المواقف الحرب؟ ضمير الإنسانية يجب أن يتحرك ليمارس ضغطا أكبرَ على الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول العظمى من أجل العمل على لجم ووقف هذا العدوان.

تقود الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، جهودا حثيثة بالأمم المتحدة. إلى أي مدى تساهم في رفع الحصار الدولي المفروض على القضية الفلسطينية؟

بالتوازي حقيقة كانت هناك مواقف مشرفة قادتها الجزائر في أروقة الأمم المتحدة، وتحديدا في مجلس الأمن، كون دولة الجزائر تتبوأ موقعا مهما اليوم، بموجب عضويتها في مجلس الأمن، ممثلة للمجموعة العربية، ولذلك مافتئت ومانفكت عن تقديم العديد من مشاريع القرارات التي تطالب بوقف هذا العدوان ووقف المجازر اللاإنسانية وحرب الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني.

واستطاعت الجزائر بفضل مواقفها إحراج الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تسعى دائما لعرقلة قرارات دولة الجزائر وعرقلة قرارات مجلس الأمن، ولكن الجزائر ثابرت وآخر مبادرتها كان مشروع قرار منح فلسطين العضوية الكاملة في مجلس الأمن، وأيضا اعتبار فلسطين عضوا أمميا كامل العضوية.

وعندما عرقلت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار الجزائري، اتفقت فلسطين والجزائر على أن يتم تقديم مشروع القرار في الجمعية العامة، وفعلا تم الأمر وحصل القرار على تأييد الأغلبية الساحقة، إذ صوتت 143 دولة لمنح العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وتضمن هذا القرار توصية باسم الجمعية العامة إلى مجلس الأمن، لأخذها بعين الاعتبار. ولكن للأسف الشديد، الولايات المتحدة الأمريكية تعرقل كل هذه المشاريع.

ناهيك عن ذلك، ترتب عن قرار مجلس الأمن رفع مكانة فلسطين الدولية، ومنح دولة فلسطين المزيد من المزايا والحقوق داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم مشاريع قرارات، الحديث باسم دولة فلسطين، والحديث باسم المجموعات الدولية، إلى جانب وضع مقعد لدولة فلسطين مع باقي مقاعد الدول الأخرى، حسب الأحرف الأبجدية، وبالتالي رفع مكانة فلسطين الدولية ليس فقط بالأمم المتحدة ولكن عبر كل الهيئات الدولية، وهذا يعتبر إنجازا للدبلوماسية الفلسطينية وإنجازا للدبلوماسية الجزائرية، .

ودعوني أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لدولة الجزائر، وعلى رأسها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، على كل ما قدمته من دعم سياسي ومادي وإنساني، إذ أرسلت عشرات القوافل، وأقامت جسرا جويا من أجل توصيل المساعدات الإنسانية للمكلومين والمنكوبين في قطاع غزة، من أجل تعزيز صمودهم على أرضهم، في مواجهة حرب الإبادة الجماعية.

ولا ننسى أن الجزائر استقبلت العديد من الدفعات من الجرحى والمصابين لعلاجهم. كل الشكر لدولة الجزائر الشقيقة، ولرئيسها السيد عبد المجيد تبون، ولوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، على كل الجهود الدبلوماسية التي تقودها الجزائر، في كافة المنظمات الدولية من أجل دعم وإسناد القضية الفلسطينية.

القضية الفلسطينية حققت مكاسب دبلوماسية كبيرة بفضل الجزائر

■ قادة الكيان الصهيوني صاروا مطلوبين من قبل محكمة العدل الدولية، وهو ما نادت به الجزائر منذ الأيام الأولى للعدوان، حين دعا الرئيس تبون أحرار العالم لإنهاء حالة الحصانة التي يتمتع بها الكيان الغاشم. هل تعتبرون مسار العدالة الدولية من بين المكاسب التي حققتها القضية الفلسطينية؟

■■ الجزائر أدت دورا كبيرا في هذا الشأن، وأيضا دول أخرى مثل جنوب إفريقيا، التي تقدمت بدعوى لمحكمة العدل الدولية من أجل وقف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني. ودولة فلسطين أيضا رفعت قضايا. ورفع محامون جزائريون قضايا، لأن الرئيس عبد المجيد تبون، من بداية هذه الحرب، وجه وطالب الحقوقيين الجزائريين، سواء محامين أو قضاة، بتقديم عرائض بمحكمة العدل الدولية لمحاكمة قادة الكيان الصهيوني على جرائم الإبادة، والآن الصهاينة يخشون حقيقة على قادتهم وعلى مجرمي الحرب، بمن فيهم نتنياهو وغالانت وزير الحرب الصهيوني، الاعتقال وتقديمهم للمحاكمة في أي وقت. وبالتالي كل هذه الجهود من نضال دبلوماسي وقانوني على كل المستويات، يقوم بها الشعب الفلسطيني، مسنودا بالدبلوماسية الجزائرية من أجل لجم هذا العدوان.

■ كلمة أخيرة

■■الوجع كبير والألم كبير، وعام دموي حقيقي أسود مروا على الشعب الفلسطيني نتيجة هذا الصمت الدولي، الأمريكي- البريطاني- الفرنسي، على الجرائم البشعة التي يرتكبها الصهاينة، ولكنه أيضا عام صمود لشعبنا الفلسطيني وأهلنا بأرضه، وتمسك بوجودهم على أرض فلسطين من أجل إفشال كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

وأيضا أوجه رسالة محبة وتقدير واعتزاز كبير بالشعب الفلسطيني، وأوجه رسالة شكر كبيرة للدبلوماسية الجزائرية، وعلى رأسها السيد الرئيس عبد المجيد تبون.

لم تتردّد في مواجهة المحرقة الصّهيونية عبر المحافل الدولية

دبلوماسية الأحرار..

إيمان بالعدالة وإخلاص للإنسانية

مرّ عام كامل منذ بداية العدوان الصّهيوني على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، والذي خلّف وراءه مأساة إنسانية عميقة، حيث استشهد أكثر من 45 ألف مدني جراء الهجمات العنيفة التي طالت الأحياء السكنية والمستشفيات والمدارس، استخدم الكيان آلة الحرب بشكل غير مسبوق، ما أثار موجة غضب واستنكار عالمي تجاه استهداف المدنيّين والبنية التحتية الأساسية.

علي مجالدي

رغم حجم الكارثة الإنسانية، كان الصمت الغربي المدوي مثيرًا للشّبهات، ويعكس ازدواجية المعايير التي غالبًا ما يتعامل بها الغرب مع القضايا الإنسانية، بينما يتم التعامل بصرامة مع انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق أخرى، إلا أن القضية الفلسطينية غالبًا ما تُهمّش، ما يثير تساؤلات حول دور المصالح الجيوسياسية وتأثيرها في تعاطي المجتمع الدولي مع هذا الصراع.

في هذا السياق، برزت الجزائر كواحدة من الدول القليلة التي واصلت دعمها غير المشروط للفلسطينيين، فمنذ بداية العدوان كثّفت الجزائر جهودها على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، حيث قامت بتقديم العديد من مشاريع القرارات في مجلس الأمن بهدف وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدات الإنسانية، ومحاسبة الكيان الصهيوني على جرائم الحرب التي ارتكبها، كما كانت الجزائر واضحة في موقفها الرافض للتطبيع مع الكيان، وسعت إلى حشد الدعم الدولي لفلسطين في المحافل العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

دعم جزائري للفلسطينيين

مباشرة بعد اندلاع العدوان الصهيوني على قطاع غزة، كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أوائل الزعماء السياسيين في العالم، الذين أعلنوا دعماً صريحاً للقضية الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، ومنذ تولي الجزائر مقعدها في مجلس الأمن في جانفي 2024، قادت حملة دبلوماسية نشطة لفضح جرائم الكيان الصهيوني. وقدّمت الجزائر عدة مشاريع قرارات تهدف إلى إنهاء العدوان ودعم حقوق الفلسطينيين، ما وضع الولايات المتحدة وحلفاءها في موقف محرج أمام العالم.

ويرى العديد من المحلّلين أنّ الجهود الجزائرية داخل مجلس الأمن تُعتبر تاريخية، خاصة بعد أن نجحت في كسب دعم العديد من الدول، بل إن بعض الدول الغربية اتخذت خطوات للاعتراف بدولة فلسطين نتيجة للجهود الجزائرية رغم الفيتو الأمريكي الذي أعاق العديد من مشاريع القرارات التي قدمتها الجزائر.

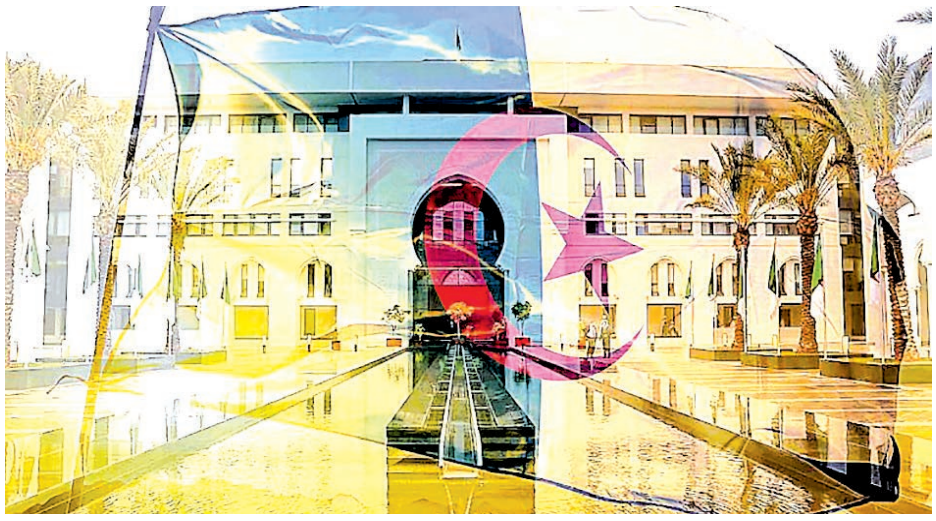

صوت فلسطين في مجلس الأمن

بداية من جانفي 2024، أخذت الجزائر على عاتقها دعم القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية، مستغلّة عضويتها في مجلس الأمن للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وقدّمت عدة مشاريع قرارات كان الهدف الرئيسي منها هو تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار، حماية المدنيين الفلسطينيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

وفي فيفري 2024، قدّمت الجزائر أول مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، تضمّن المشروع أيضًا دعوة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى قطاع غزة، ورفض عمليات التهجير القسري للفلسطينيين، كما شدّدت الجزائر على ضرورة التزام جميع الأطراف بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تمّ إجهاض هذا المشروع بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو)، وخلال الاجتماع قدم ممثل الجزائر في الأمم المتحدة عمار بن جامع مداخلة تاريخية، مؤكّدا بأنّ الجزائر لن تتوقف وستعود في كل مرة للدفاع عن الفلسطينيين وتجريم الكيان الصهيوني، كما وجّه بن جامع انتقادات شديدة للممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، مشيرًا إلى أن مجلس الأمن يجب أن يدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية بدلاً من عرقلتها. وأشار إلى أنّ العدوان على المدنيين في غزة لا يمكن أن يستمر دون محاسبة، مطالبًا باتخاذ موقف حازم من المجتمع الدولي لفرض السلام على أولئك الذين يرفضونه.

وبالفعل عادت الجزائر مرت أخرى بمشروع قرار جديد، حيث دعت إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد الكيان الصهيوني. المشروع كان يهدف إلى تسليط الضوء على الجرائم الصهيونية ضد المدنيين الفلسطينيين، ومنع مزيد من التصعيد ، كما دعمت الجزائر جهود جنوب افريقيا ضد مسؤلين في الكيان الصهيوني في محكمة العدل الدولية لاجل ادانتهم بارتكاب جرائم حرب وابادة جماعية.

وشهد مجلس الأمن الدولي يوم 18 أفريل جلسة تصويت تاريخية على مشروع القرار الذي تقدمت به الجزائر، والذي يوصي بقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. وقد تمّ وضع مشروع القرار باللون الأزرق، في خطوة تعني اقتراب التصويت النهائي بعد سلسلة من الجهود الدبلوماسية المكثفة التي قادتها الجزائر بدعم قوي من المجموعة العربية في نيويورك، بالرغم من الفيتو الامريكي أكدت الديبلوماسية الجزائرية أنها لن تتوقف وسوف تعود عبر الجمعية العامة مرة أخرى لأجل منح فلسطين العضوية الكاملة.

دعم حل الدولتين

وفي ماي 2024، خلال اجتماع وزاري في بروكسل، أكّد وزير الخارجية أحمد عطاف على أنّ الجزائر ستعيد طرح ملف عضوية فلسطين الكاملة في مجلس الأمن والأمم المتحدة. وأوضح أن هذا التّحرك يهدف إلى تحقيق تقدم ملموس في مسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، خصوًصا في ظل التوترات المتصاعدة في الأراضي المحتلة والاعتداءات الصهيونية المتكررة. ودعا عطاف حينها إلى استغلال الزخم الدبلوماسي الذي نتج عن اعتراف العديد من الدول الأوروبية بدولة فلسطين، وشدد على أهمية تعزيز الدعم الدولي لهذا الحل باعتباره الحل العادل والدائم لهذا الصراع.

وفي 10 ماي وبأغلبية 143 صوت، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في الطلب.

كما يحدّد طرقا لإعمال حقوق وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركة فلسطين بالأمم المتحدة، وكان هذا التصويت تتويجا لجهود دبلوماسية جزائرية مضنية، وعمل سياسي جبار داخل مجلس الأمن والأمم المتحدة لإقناع المجتمع الدولي بضرورة دعم هذا المسار، والذي يعتبر خطوة مهمة نحو انهاء الاحتلال.

وعلى مدار عام من العدوان على غزة، أثبتت الجزائر أنها حليف ثابت للفلسطينيين على الساحة الدولية، حيث لم تقتصر جهودها على الدعم السياسي والإعلامي، بل تجسّدت في تحركات دبلوماسية حاسمة داخل مجلس الأمن وخارجه. رغم العقبات المتكررة واستخدام الفيتو ضد مشاريع قراراتها، واصلت وتواصل الجزائر الدفاع عن حق الفلسطينيين في الحماية والعدالة، معارضةً موجة التطبيع التي اجتاحت المنطقة. موقفها الواضح ضد الاحتلال الصهيوني وتأييدها الثابت لحل الدولتين جعلها رمزًا للاستمرارية في مواجهة التحديات الدولية، مؤكّدة على أن القضية الفلسطينية ستظل في صلب اهتمامها مهما تعاظمت الضغوط.

عضوية فلسطين بالأمم المتّحدة بداية الطّريق.. ميزاب:

إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية أولوية جزائرية

كشف الخبير الأمني والاستراتيجي الدكتور أحمد ميزاب عن الجهود الجبارة التي بذلتها الدّبلوماسية الجزائرية خلال عام كامل نصرةً للقضية الفلسطينية، وكيف تمكّنت هذه الديبلوماسية من حصد نتائج إيجابية أعادت القضية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح.

علي عويش

قال ميزاب إنّ الجزائر ومنذ تولّيها لمقعدها كعضو غير دائم بمجلس الأمن، وضعت مسألة الدفاع عن الفلسطينيين وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ضمن الأولويات في أجندتها، في الوقت الذي كان يحاول فيه البعض تصفية القضية وإلغائها من على طاولة النقاش الدولي.

تحدّث ميزاب بإسهاب عن السياق الزمني الذي نالت فيه الجزائر عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، والذي شهد أحداثاً متتالية خاصة بعد معركة طوفان الأقصى وبداية حمّام الدم في الأراضي الفلسطينية، ما دفع بالجزائر – يضيف القول – الى الأخذ بزمام المبادرة، وتكثيف جهودها من أجل وضع آلية عمل للدفاع عن القضية الفلسطينية، وكشف الجرائم التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني.

وتابع الخبير الأمني والاستراتيجي قائلًا إنّ الجزائر تتحرّك من منطلق قناعات استراتيجية إذا ما تعلّق الأمر بالقضية الفلسطينية التي تعتبر ضمن أولوياتها، ناهيك عن بذلها لجهود ديبلوماسية معتبرة في هذا الإطار أدّت الى تشكيل "جلف غير معلن" داخل مجلس الأمن يضم عدداً من الدول الأعضاء غير الدائمين بمجلس الامن، يهدف الى تسليط الضوء وتقديم الصورة الكاملة والحقيقية لما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من إبادة.

وأشار المتحدّث إلى أن الجزائر نجحت في إرجاع فلسطين الى جدول النقاش بالأمم المتحدة، وتمكّنت من ممارسة الضغط على الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الساحة الدولية أو حتى داخل مجلس الامن، خاصة الدول التي تمتلك حق النقض الفيتو وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

ولَفَتَ ميزاب إلى أن الجزائر على قناعة تامة بأنّ منح دولة فلسطين العضوية الكاملة بالأمم المتحدة هو أساس ومنطلق للحديث عن أي تسوية أو حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية، وبأن تحقيق هذا الهدف سيجعل من فلسطين عضواً فاعلاً ومؤثراً، كما سيمكّن هذا القرار من تحريك عملية السلام بما يستجيب لمطالب الشعب الفلسطيني، عدا ذلك – يضيف – سنكون أمام أفعال مقصودة تهدف الى الحيلولة دون وصول القضية الفلسطينية الى مبتغاها أو تسجيل أي تقدّم.

وتابع قائلاً إنّ رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون قد توعّد خلال أشغال القمة العربية في دورتها 31 المنعقدة بالجزائر، بالدعوة إلى جمعية عامة استثنائية للأمم المتحدة من أجل مناقشة ومنح فلسطين عضوية كاملة بالأمم المتحدة، وهو ما تم بالفعل مباشرةً بعد استلام الجزائر لمقعدها كعضو غير دائم بمجلس الامن، حيث تحرّكت في هذا السياق ووضعته ضمن أولوياتها عبر مشاورات ولقاءات مكوكية تمخّضت عنها نتائج مثمرة.

دبلوماسية نشيطة في خدمة قضية عادلة

يرى الخبير الأمني والاستراتيجي أحمد ميزاب أنّ منح فلسطين عضوية كاملة بالأمم المتحدة هو بداية السير نحو تعبيد الطريق للوصول إلى حقوق وأهداف الشعب الفلسطيني، وغير ذلك من خطابات، هو مجرّد مناورات سياسية مكشوفة تعوّدنا عليها في أوقات سابقة، يرافع فيها الكل حول مسألة السلام والمفاوضات وحل الدولتين، ولكن لا توجد أي خطوة ملموسة أو عملية تُثبت ذلك على أرض الواقع، وبالتالي، منح فلسطين عضوية كاملة بالأمم المتحدة تماشياً مع رؤية رئيس الجمهورية وجهود الديبلوماسية الجزائرية، هو بداية الإقرار بإمكانية إحلال السلام من أجل بلوغ الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة.

المتحدّث وهو يعدّد انتصارات الديبلوماسية الجزائرية لصالح القضية الفلسطينية خلال العام المنصرم، نوّه الى ضرورة الإقرار بقوة هذه الديبلوماسية وبالجهد المبذول في أروقة الأمم المتحدة الذي أدى الى استصدار قرارات تدين الكيان الصهيوني، مشيراً في الوقت ذاته الى صلابة الخطابات التي كان يلقيها الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة والتي كانت خطابات قوية، ومداخلات كانت تذهب في الصميم وفي العمق، وسجّلت متابعات على نطاق واسع.

وقال ميزاب إنّ الدّبلوماسية الجزائرية بمجلس الامن قد أسقطت أوراق من كان يوفّر الحماية للكيان الصهيوني ويدافع عنه، وأجبرت بعض الجهات على أن ترضخ للأمر الواقع، وهو التوجه نحو الإدانة والمطالبة بوقف إطلاق النار، والوقوف عند المسائل الإنسانية، وبالتالي، فهذا في حد ذاته يؤكد قوة الديبلوماسية الجزائرية.

وخلُص قائلاً إنّ الجهد الذي يُبذل على مستوى الفعل الديبلوماسي وحشد الجهود للأطراف الشّريكة من أجل تشكيل كتلة ضغط وكمية الإصرار والعمل والخطابات القوية، هو ما مكّن الجزائر من أن تفتكّ قرارا يُدين الكيان الصهيوني أمام مجلس الأمن، وقرارا آخر يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار "الذي للأسف غير مفعّل الى اللحظة".

المجاهد والدبلوماسي السابق صالح بن قبي لـ"الشعب":

الفلسطينيون سيواصلون الصمود إلى غاية النصر

■ الموقف النبيل للرئيس تبون هو موقف كل الجزائريين ■ الجزائريون والفلسطينيون يتقاطعون في مسار كفاح متشابه
■ الدبلوماسية الجزائرية تتحرّك في كل الاتجاهات لوقف الطغيان على غزة.

قال المجاهد والدبلوماسي السابق صالح بن قبي، إن نيران الهمجية والظلم والغطرسة الصهيونية لم تتوقف عن حرق الأبرياء في غزة، وتواصل بكل جبروت وقسوة، اقتلاع كل أسباب الحياة، في ظل صمت مطبق وتواطؤ مقيت من طرف القوى الغربية الكبرى، بعد أن أدارت ظهرها للفلسطينيين متجاهلة الإبادة الجماعية بغزة، وأكد أن الجزائر تحركت في جميع الاتجاهات لوقف العدوان، وكانت الأقرب إلى فلسطين، بدعم لامحدود وتضامن لامشروط، ليشبه مسار التحرر الفلسطيني بالمسار الجزائري متوقعا النصر والاستقلال لفلسطين

فضيلة بودريش

تمرّ سنة كاملة وغزة المقاومة الصامدة، مازالت تعاني تحت قصف العدوان الصهيوني الوحشي، وتتعرض لوحشية مدمرة لمحتل غاشم يتمادى يوميا في ارتكاب المجازر الوحشية المحرمة دوليا، في حق شعب أعزل محاصر.. هذا ما أكده المجاهد والدبلوماسي السابق صالح بن قبي الذي يتوقع أن يواصل الشعب الفلسطيني، صاحب الأرض، مقاومته إلى غاية تحرير كل شبر من أرضه، واستعادة مقدساته، ووصف صموده وتشبثه بأرضه بالدرس الحقيقي للمحتل ومن يدعمه، ليشير إلى أن استهداف المدنيين والأطفال والنساء في غزة، فضح علنيا الإبادة الجماعية المقترفة من دون رادع، وكشف عن همجية المحتل واستخدامه لمختلف الأساليب المحرمة قانونا وغير المشروعة إنسانيا، بدافع الاستيلاء على حقوق الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم، من خلال تطبيق مخطط جهنمي بائس لتهجيرهم من أرض أجدادهم.

المحتـــل البائـــس..

يواصل العدوان الصهيوني تطبيق أعنف وأبشع الوسائل المقيتة في حق الشعب الفلسطيني المقاوم والبطل في غزة الجريحة، ومنع الأكل والشرب والدواء عن الأبرياء العزل، ومحاصرتهم بطريقة لا إنسانية في ظل صمت مطبق للقوى العالمية المتشدقة بالدفاع عن حرية الشعوب، المهرولة لحماية قيم الديمقراطية في العالم!!.

واعتبر بن قبي، أن المحتل الغاشم يقتل الأبرياء العزل بمحاصرتهم ومنعهم عن كل مستلزمات الحياة، غير عابئ بالقوانين والمواثيق الدولية، متملصا من العقاب جراء جرائمه المقترفة أمام الرأي العام العالمي، فهو يستهدف الأطفال والنساء والشيوخ، وحجته القضاء على المقاومة، مؤكدا بأن كفاح الشعب الفلسطيني يتشابه في مساره مع كفاح الشعب الجزائري، المتمسك بأرضه بإيمان عميق في الدفاع عن سيادته وحريته بشجاعة وبطولة.

ويرى بن قبي أن أوجه التقاطع بين الكفاحين الجزائري والفلسطيني، تكمن في قوة تحملهما، فالجزائريون تعرضوا إلى إبادات جماعية ومجازر أحرقت الأخضر واليابس، ومارس المستعمر في حقهم كل أساليب الطغيان، مستشهدا بمجازر سطيف وقالمة وخراطة، المرتكبة من طرف الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري، وأكد الدبلوماسي السابق وعضو اتحاد الطلبة المسلمين بإبان حرب التحرير المجيدة، أن الاحتلال حيثما حل، يتشابه في طريقة بطشه وظلمه وسرقته

لأرض ليست ملكا له، وكذا في كونه تلميذ غبي لا يعي الدرس، ومتغطرس مفتون بقوته لا يدرك بأن اليوم الذي سيندم فيه ويقع في شر أعماله، آت لا محالة.

دعم فلسطين بالغالي والنفيس..

وعاد بن قبي بذاكراته إلى أزيد من خمسة عقود مضت، ساردا أحداثا وحقائق عاشها في مسيرة دعم الجزائر للقضية الفلسطينية، وأوضح بأن الجزائريين يدعمون القضية الفلسطينية بالغالي والنفيس؛ فالجزائر لا تبخل بكل ما لديها لدعم الشعب الفلسطيني في صموده من أجل افتكاك النصر من براثن الصهاينة، وبسط السيادة الكاملة على أراضيه.

ويرى بن قبي حتمية استمرار دعم القضية الفلسطينية وغزة الجريحة، وأضاف أن الجزائر تبذل كل الجهود الممكنة في أروقة الهيئات الدولية، ومن منابر المنظمات لفضح المحتل، ولا تكف عن المطالبة بوقف العدوان، وتحذّر من التهجير القسري الخطير المنفذ بخلفية إفراغ الأرض للاستيلاء عليها من طرف مجرمي الحرب الصهاينة.

ولأن الفلسطينيين متشبثون بخيار المقاومة حتى النصر، وينتظرون المساعدة الجزائرية وينظرون إلى الجزائر كطرف منصف داعم لهم، فالجزائر تنتصر للقضايا العادلة، وهي مركز سلام عالمي، وأشار بن قبي – في السياق – إلى أن قلوب الجزائريين تتفطر لكل ما يحدث في غزة من جرائم وحصار وظلم كبير.

وبما أن دور الدبلوماسية محوري في الضغط من أجل إنصاف المظلوم ووضع حد لتجاوزات الظالم، في ضوء منظومة القوانين والمواثيق الدولية، قال بن قبي إن الدبلوماسية الجزائرية تبذل كل ما في وسعها من أجل وقف الحرب والطغيان على غزة، لأن القضية الفلسطينية عادلة والصراع القائم بسبب الكيان المحتل الذي أراد أن يستحوذ على أرض لم تكن ولن تكون له، وتعجب بن قبي من غياب بعض الدول الكبرى التي كانت تستنكر الحروب وتدافع عن حقوق الإنسان وعدم تحركها للدفاع عن الإنسان المحاصر والمنكل به في غزة، والسبب – بحسب تقديره – أن الصهاينة مدعومين بسياسة الإفلات من العقاب.

وذكر بن قبي أن كل ما أخذ بالقوة ينبغي أن يسترجع بالقوة، خاصة وأن مخطط الصهاينة واضح وخطير، وبعد سنة كاملة، لم تتحرك ضمائر القوى الكبرى، وتركت الفلسطينيين ليواجهوا الإبادة والترويع في معادلة غير متوازنة، كشّر فيها الجلاد عن أنيابه، واستعمل أسلحة مدمرة محظورة دوليا، ليفرغها على رؤوس الأطفال والنساء.. العصابة الصهيونية انقضت على الفلسطينيين لتحرمهم بيوتهم وتسرق مقدراتهم، وهنا، شدّد الدبلوماسي السابق على أن كل من ارتكب جريمة في حق الفلسطينيين، يجب أن يحاكم وتسلط عليه العقوبة المستحقة.

تضامن لامشروط وانتصار للقضية

ووصف المجاهد بن قبي مواقف الرئيس عبد المجيد تبون بأنها "واضحة وحاسمة ونابعة من موقف الشعب الجزائري الداعم بقوة وقناعة لقضية الشعب الفلسطيني العادلة"، واعتبره الموقف الجزائري تضامنا لامشروطا ولامحدودا، وانتصارا للحق الفلسطيني، وذكر بأن الجزائر طالبت المجموعة الدولية عبر الهيئات الدولية، بضرورة التدخل الفوري، من أجل حماية الشعب الفلسطيني من جرائم المحتل البشعة.

وقال بن قبي إنه تابع كل الجهود المنيرة التي بذلتها الجزائر، ومنها تسيير جسر جوي من المساعدات الإنسانية إلى غزة، إلى جانب التحرك بشكل مبكر – بالتعاون والتنسيق مع جنوب إفريقيا – لمنع تمدد الكيان الصهيوني في الاتحاد الإفريقي، ومواصلة الجزائر والدول الإفريقية الصديقة والجارة في دعم فلسطين، وأضاف أن الدبلوماسية الجزائرية سجلت نجاحا يبقى راسخا في التاريخ، بعد طرد ممثلين عن الاحتلال الصهيوني من قاعة اجتماعات قمة الاتحاد الإفريقي، وتمكنت – إلى جانب ذلك – من سحب مقترح منح "الكيان الصهيوني" صفة مراقب بالاتحاد الأفريقي بشكل نهائي.

تحرك الدبلوماسية الجزائرية – يقول بن قبي – لم يتوقف عند تقديم الدعم الدبلوماسي والقانوني والسياسي المتاح، فقد ضغطت مستعملة جميع الأوراق من خلال تحرك جنوب إفريقيا على مستوى محكمة العدل الدولية، حيث كانت تقف وراءها، وكان الرئيس تبون أول من دعا إلى رفع الدعوى القضائية على الكيان المحتل.

سياســة الكيــل بمكيالــين

وتحدث بن قبي عما تبذل الجزائر من جهود بمجلس الأمن الدولي، حيث تقدمت بمقترح قرار لمجلس الأمن من أجل وقف إطلاق النار في غزة، لولا أنه قوبل بالفيتو أمريكي. ولم يخف بأن الجزائر بدبلوماسيتها المحنكة، تتواجد في المواقع الأولى في حل الأزمات الدولية وتساند وتمد يد العون للشعوب المحتاجة والمظلومة صاحبة الحق والمتطلعة للحرية.

وانتقد المجاهد بن قبي سياسة الكيل بمكيالين المنتهجة من طرف القوى المتحالفة مع الكيان الصهيوني، بتغاضيهم عن جرائم الصهاينة في غزة، وقال إنها تقدم صورة لمواقف غربية غير صادقة تجاه العالم، وهذا ما جعل غض الطرف عن القضية الفلسطينية ودعم المحتل الظالم يحدث تنديدا في قلب أمريكا وفي الدول الأوروبية، ودفع الرأي العام العالمي ليشجب ويستنكر في مسيرات حاشدة وغاضبة، جرائم محاصرة وقتل الأطفال بالقنابل وعن طريق التجويع في أشنع الطرق المطبقة، ضاربة بذلك كل القوانين عرض الحائط، بل ولم تعد قادرة على وقف آلة الدمار والتنكيل الصهيونية.

وفي ضوء تجربته الطويلة، النضالية أو الدبلوماسية، يعتقد بن قبي أن التاريخ لم يثبت أن محتلا تفوق على صاحب الأرض المطالب باستعادة حقه، ولا يمكن لأي صوت أو قوة أن تتجاهل حق الشعب الفلسطيني الذي دفع ثمنا غاليا عبر التاريخ، وتعد ضريبة الدم أغلى ثمن لاستعادة ما سرق، ومثلما حاولت فرنسا أن تدعي بأن الجزائر لم تكن موجودة وأنها جزء لا يتجزأ من فرنسا، يحاول الكيان الصهيوني ترديد نفس العبارة الغبية، بأن فلسطين أرضه ويحاول تهجير أصحاب الأرض من الفلسطينيين نحو المجهول، غير أن فرنسا دفعت ثمنا غاليا وخسرت معركتها بالجزائر، ويرى أن الشعب الفلسطيني مرتبط بأرضه ومحب لوطنه، وقضيته محورية، وهذا ما يجعله في الطريق الصحيح، فالقضية الفلسطينية عادلة والشعب الفلسطيني الصامد سينتصر ويسترجع كل ما سلب منه.

القضيـــة الفلسطينيـــة فـــي ظـــل تواصـــل العـــدوان الصهيونـــي

حصـــاد دبلوماســـي حافـــل وزخـــم تضامنـــي عالمـــي

● حـــقّ عضويـــة فلسطـــين الكاملـــة بهيئـــة الأمـــم المتحـــدة.. انتصـــار ساحـــق

تمكنت القضية الفلسطينية طيلة فترة العدوان الصهيوني على قطاع غزة من انتزاع المزيد من المكاسب الدبلوماسية بالمحافل الدولية الرسمية بعد الاعترافات المتتالية بدولة فلسطين وما رافقه من زخم تضامني عالمي غير مسبوق داعم لنضال الشعب الفلسطيني، في خطوة شكلت "نقطة تحوّل" في الموقف الدولي إزاء شرعية وحق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

في أروقة الأمم المتحدة.. جرت أهم "المعارك الدبلوماسية" بين دولة فلسطين والكيان الصهيوني، وعززت القضية الفلسطينية من حصادها الدبلوماسي بعد تحقيق انتصارات تاريخية بفضل دعم دول صديقة وشقيقة.

ورغم القتل والتدمير والتهجير، فإن القضية الفلسطينية ما فتئت تكسب ديناميكية عالمية توجت باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار "تاريخي" في 10 ماي الماضي تقدمت به الجزائر باسم المجموعة العربية وبأغلبية ساحقة (143 صوتا من أصل 193 دولة عضوا)، وهو قرار يقضي بأحقية دولة فلسطين –العضو المراقب – في العضوية الكاملة بالأمم المتحدة.

وعلى نفس الخطى، تواصل القضية الفلسطينية تعزيز رصيدها في المحافل الدولية اثر اعتماد الجمعية العامة في 18 سبتمبر الجاري وبأغلبية ساحقة قرارا أخرا –بطلب من دولة فلسطين– لا يقل أهمية عن الاول، يطالب الكيان الصهيوني بإنهاء وجوده غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في ظرف 12 شهرا، في خطوة جديدة تصب في مصب "الانتصارات التاريخية" لمطالب الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة المنشودة.

وفي إطار الضغوطات الدولية من أجل حظر تزويد الكيان الصهيوني بالسلاح في حربه على قطاع غزة، ووقف كل اتفاقيات التعاون العسكري معه، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 5 أبريل الماضي قرارا تقدمت به باكستان –نيابة عن 55 دولة من أصل 56 في الأمم المتحدة منضوية في منظمة التعاون الإسلامي – باستثناء ألبانيا– يقضي بحظر تصدير السلاح إلى الكيان الصهيوني، بأغلبية 28 صوتا، مقابل اعتراض 6 دول وامتناع 13 عن التصويت.

ودعا القرار أيضا الى محاسبة الكيان الصهيوني على جرائمه "ضد الإنسانية وجرائم الحرب" في قطاع غزة، في موقف يعتبر الأول من نوعه الذي يتخذه المجلس الأممي حيال الحرب على غزة.

وكان لهذا التصويت "وقعا" على مواقف بلدان كبلجيكا وإيطاليا وإسبانيا وشركة "إيتوتشو" اليابانية التي علقت بيع الأسلحة إلى الكيان الصهيوني، قبل أن تلتحق كندا بركب هذه الدول، اثر تصويت برلمانها بأغلبية ساحقة لصالح هذا الاقتراح الذي تضمن أيضا بندا يدعو إلى دعم "إقامة دولة فلسطين".

وجاء اعتراف عدد من الدول الأوروبية "الوازنة" بدولة فلسطين، وهي اسبانيا وايرلندا والنرويج في وقت "مهم" و«دقيق" يشهد تنامي التأييد الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

كما سبق وأن فعلت كل من سلوفينا وجامايكا وبربادا وترينداد وطوباغو، فيما اعتبر خطوة "محفزة" لاعتراف دول أخرى بدولة فلسطين باعتبار أن هذه الدول "مؤثرة" في أوروبا الغربية.

وفي خضم كل هذه التطورات، تزايدت المطالب الدولية بضرورة تجسيد "حل الدولتين"، وهو ما ألّح عليه أيضا الأمين العام للامم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في العديد من المناسبات، باعتبار أنه "الحل الوحيد لإنهاء هذا النزاع، بما يحقق السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم أجمع".

وتزامنا مع الأحداث المتسارعة منذ 7 أكتوبر 2023 بقطاع غزة، عرفت القضية الفلسطينية زخما تضامنيا عالميا متصاعدا رفضا للإبادة الجماعية الصهيونية بقطاع غزة، إذ عجت شوارع عواصم دول العالم وأكبر مدنها بحشود بشرية متحدّية التضييقات والعراقيل وكسرت الصمت الرسمي لحكوماتها الداعمة للاحتلال والمتسترة عن جرائمه المتواصلة في حق الفلسطينيين.

وتعالت أصوات أحرار العالم لتطالب بصوت واحد ونبرة موحدة بضرورة وقف العدوان الصهيوني وإيصال المساعدات إلى قطاع غزة، ليبلغ صداها الجامعات الأمريكية قبل أن تنتقل شرارتها إلى جامعات أوروبية وسط مطالب بقطع كل شكل من أشكال التعاون مع نظيراتها الصهيونية.

كل هذه الأحداث التي ميزت المشهد الفلسطيني طيلة عام كامل من العدوان الصهيوني، شكلت "لحظة حاسمة" في السياسة الدولية، حيث عكست مدى إمكانية التأثير على صنّاع القرار في دوائر رسمية غربية للالتحاق بركب الدول التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كبقية شعوب العالم.

يرفضون حرب الإبادة المسلّطة على الشعب الفلسطيني..

المثقّفون الجزائريون مع فلسطين.. ظالمة أو مظلومة

• جرائم مروّعة ضدّ الإنسانية استدعت تعليق النّشاطات الاحتفالية • الندوات والملتقيات والمهرجانات الثقافية تحتفي بفلسطين • روايات.. دواوين شعرية ودراسات محكّمة بروح فلسطيني

عام ينقضي.. وما تزال فلسطين تعيش تحت وطأة الدمار والخراب الذي يفرضه الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني الأبيّ.. ليال دامية ومجازر يندى لها الجبين يسبّبها القصف العدواني الذي يتعمّد - دون أيّ قواعد أخلاقية أو قيم إنسانية - استهداف الأبرياء من نساء وشيوخ وأطفال مخلّفا عشرات الآلاف من الشهداء..

ولقد شكّلت الثقافة عاملا من عوامل مجابهة العدوّ، إيمانا بأنّ الكلمة أقوى من الرصاص، ليكون المثقّف لسان شعبه الذي ينقل للعالم ما يعانيه بلده في ظلّ الاحتلال الغاشم الذي يقف الطبقة بالمرصاد لإدراكه بقيمة الكلمة المقاومة وتأثيرها القويّ على الرأي العام، فعمل على تكميم هذه الأفواه بالقتل أو النفي أو السجن، وهو بطبيعة الحال ما يحدث مع المثقّف الفلسطيني الذي يعيش معركة أخرى مع الكيان الصهيوني الذي يسعى إلى طمس الهوية الفلسطينية باستهداف المعالم التاريخية والمقدّسات الدينية.

الجزائر.. بلد الأحرار، مع القضايا العادلة؛ لهذا وقفت مع الحقّ الفلسطيني، وكانت وزارة الثقافة والفنون - على غرار جميع المؤسّسات الجزائرية - تعلن وزارة الثقافة والفنون تضامنها اللاّمشروط مع الفلسطينيين ضدّ حرب الإبادة، سواء من خلال تعليق وتأجيل مختلف النشاطات الاحتفالية، أو من خلال التظاهرات الثقافية والفنية التي ما فتئت ترافع لأجل فلسطين وشعبها الأبيّ الصامد ضدّ العدوان الغاشم.

المثقّفون الجزائريون ينتصرون للحقّ الفلسطيني

نصرة فلسطين.. قيمة ثابتة في الموقف الجزائري

تعدّدت تجلّيات تضامن الجزائر مع فلسطين، ووقوفها في وجه العدوان الجائر ضدّها. ومن أهمّ هذه التجلّيات الحركية التي عرفها المشهد الثقافي الجزائري في هذا الصدد، والتي تجسّدت في اتّجاهين رئيسيين عبّرت عنهما وزارة الثقافة والفنون: الأول، تعليق كلّ النشاطات الإحتفالية بالموازاة مع المأساة التي يعيشها الفلسطينيون، والثاني، مواصلة المهرجانات والتظاهرات الثقافية، على أن يتم تكييفها مع الموقف التضامني المناصر للقضية الفلسطينية.

أسامة إفراح

شهد المشهد الثقافي الجزائري مظهرين للتضامن مع الشعب الفلسطيني (والأن اللبناني) الأول بتعليق النشاطات، والثاني بجعل القضية في قلب التظاهرات الثقافية.

التضامن بتعليق النشاطات

تجلّى المظهر الأول أياما قليلة بعد "طوفان الأقصى"، وبدء العدوان الهمجي على غزّة، حين قرّرت وزارة الثقافة والفنون تعليق كلّ النشاطات الإحتفالية التي كانت مبرمجة وتأجيلها إلى وقت لاحق، تعبيرا عن التضامن الكامل مع الإخوة الفلسطينيين وعائلات الشهداء، بالنظر إلى الوضع المأساوي في غزّة.

وفي جويلية الماضي، قرّرت الوزارة تأجيل كل المهرجانات الفنية الكبرى المبرمجة في الصائفة، "مع تكييف النشاطات الثقافية والفكرية الأخرى مع الموقف التضامني المناصر للقضية الفلسطينية، وتعزيز التظاهرات الثقافية الرامية إلى ترسيخ الثقافات الشعبية المحلية ومقوّمات الهوية الوطنية".

وجاء هذا القرار "انطلاقا من موقف الجزائر الريادي والثابت المناصر والداعم للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في مقاومته الشرعية الباسلة والصامدة في وجه الوحشية الصهيونية، وانسجاما مع جهود الدولة الجزائرية وفي مقدّمتها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبّون لنصرة الشعب الفلسطيني المضطهد في أرضه، وأمام تصاعد فظاعة المجازر التي ترتكبها قوّات الإجرام الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية المفتوحة ضدّ الشعب الفلسطيني المحاصر".

الأدب والفكر في خدمة القضية

خلال اجتماع تنسيقي، سبتمبر الماضي، تحضيرا لتنظيم معرض الجزائر الدولي للكتاب 2024، أسدت وزيرة الثقافة والفنون صورية مولوجي توجيهاتها بخصوص الطبعة الـ27 نوفمبر المقبل، حيث ستكون القضية الفلسطينية حاضرة، وذلك من خلال الندوات التي ستقام، على غرار أدب المقاومة في فلسطين، أقلام في وجه النار فلسطين في الشعر الجزائري.. ومن الندوات أيضا ندوة قضية تصفية الاستعمار، الصحراء الغربية آخر المستعمرات في إفريقيا.

قبل ذلك، كانت الدورة 26 من معرض الجزائر الدولي للكتاب، وهو الحدث الثقافي الأكثر جماهيرية في البلاد، موعدا لتجديد العهد مع القضية الفلسطينية. وفي حين كانت إفريقيا ضيف شرف الدورة، فقد تفاعلت هذه الأخيرة مع الأحداث، حين كانت غزّة تواجه بداية العدوان الهمجي.

وحمل لواء المشاركة الفلسطينية كل من الكاتبين إبراهيم نصر الله ويحيى يخلف. واحتفى المعرض بدولة فلسطين، من خلال تنظيم العديد من الفعّاليات الثقافية الهامة، من عرض للكتب وندوات ولقاءات حول الأدب والتاريخ والنضال الفلسطيني، وأمسيات شعرية تضامنية. وقدّم روائيون تجاربهم المختلفة في سرد القضية الفلسطينية روائيا.

وأكّد الروائي والشاعر الفلسطيني إبراهيم نصر الله أنّ المثقّف العربي "ما يزال يدافع عن القضية الفلسطينية عبر الرواية والشعر" وأنّ الأدب الفلسطيني "واكب نضال وكفاح شعبه".

وكان من أجنحة المعرض الرئيسية "فضاء غزّة"، الذي احتضن أماسي شعرية عنوانها التضامن مع القضية الفلسطينية والتنديد باعتداءات الكيان الصهيوني.

ودائما على وتر المقاومة، احتفى المعرض بشاعر الثورة الجزائرية مفدي زكريا، وأحيى الذكرى العاشرة لرحيل الزعيم نيلسون مانديلا، الذي سترافع بلاده جنوب إفريقيا عن حقوق الفلسطينيين أمام محكمة العدل الدولية.

وفي اختتام "منتدى الفكر الثقافي الإسلامي"، شهر رمضان الماضي بجامع الجزائر، أشارت مولوجي إلى أنّ الجزائر كانت دوماً متمسّكة بمبادئ نصرة الضعيف وتحرير الشعوب، ومنها القضية الوجودية بالنسبة للجزائريين، تحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وفي إشرافها على افتتاح "ملتقى أدب المقاومة العربي"، أكّدت وزيرة الثقافة موقف الجزائر من القضية الفلسطينية التي هي "أمُّ القضايا"، وأنّ الجزائر ظلّت على عهدها إزاء نصرة الشعب الفلسطيني، مذكّرة بأنّ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبّون، أكّد أكثر من مرة، ومنذ العدوان السافر للكيان الصهيوني على غزّة، أنّ نضال الشعب الفلسطيني وثورته لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يوصف بالإرهاب، وأنّ الجزائر لن تتوانى أبدا عن نصرة القضية الفلسطينية. وعرف الملتقى (من تنظيم الاتحادية الجزائرية للثقافة والفنون) ديسمبر من العام الماضي، مشاركة ثلّة من الشعراء والشخصيات الأدبية العربية، وتنظيم جائزة الكاتبة والشاعرة الفلسطينية الشهيدة "هبة أبو ندى".

المسرح والسينما في الموعد

بعد مرور أسبوع على "طوفان الأقصى"، وبمناسبة المهرجان الثقافي الدولي للمسرح ببجاية في طبعته الـ12، رافع العرض الافتتاحي الكوبي "تويو" من أجل العدالة، وقدّم صورة عن الظلم المنتشر في العالم، وهو ما عبّر عنه السفير الكوبي حين أكّد أنّ المسرحية تمثّل ما يحدث للفلسطينيين والصحراويين وأطفالهم من ظلم وحجب لألوان الحياة.

كما فتحت الجزائر قاعاتها السينمائية للفن السابع الفلسطيني.. مثلا، بعد إلغاء الدورة العاشرة من "أيام فلسطين السينمائية"، التي كان مقررا إقامتها في خمس مدن في غزّة والضفة الغربية، عرض المركز الجزائري للسينما بمختلف قاعاته، بالتنسيق مع مؤسّسة "تحيا السينما"، وتحت شعار "فلسطين في القلب"، الوثائقي الفلسطيني "اصطياد الأشباح" للمخرج رائد أنضوني، وذلك في الثاني من نوفمبر، تاريخ وعد بلفور. وصرح لنا عادل مخالفية، مدير المركز الجزائري للسينما، حينذاك، أنّ العدوان على غزّة حال دون إقامة مهرجان "أيام فلسطين السينمائية"، وكعربون تضامن تمّ بالإجماع على مستوى الوطن العربي اختيار فيلم "اصطياد الأشباح" ليُعرض عربيّا وفي توقيت موحّد".

بعد ذلك بشهر، احتضنت سينماتك الجزائر الطبعة الثانية للأيام السينمائية لفيلم التراث، وكانت فلسطين ضيف شرف التظاهرة.

تضامن غير مشروط

وعلى ذكر السينما، ومع مرور عام على حرب الإبادة التي يقودها الصهاينة ضدّ الفلسطينيين، يعرض مهرجان وهران للفيلم العربي، الجارية فعّالياته هذا الأسبوع، مجموعة الأفلام الفلسطينية "غزّة من المسافة صفر"، وهي مجموعة من الأفلام القصيرة بين الروائي والوثائقي والتحريك، وتعرض 22 قصة متنوّعة لمخرجات ومخرجين من قطاع غزّة، صوّرت في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد تحت القصف وفي مخاطرة كبيرة على حياة صنّاعها.

من جهتها، نظّمت محافظة مهرجان الجزائر الدولي للشريط المرسوم، في الطبعة 16، الذي اختتمت فعّالياته، أول أمس، مسابقات وطنية ودولية، من بينها مسابقة "كلّنا غزّة" للشريط المرسوم.

ومن التظاهرات الثقافية التي تشرف عليها وزارة الثقافة والفنون، المعارض الوطنية للكتاب، التي لم تخلُ أنشطتها من مظاهر التضامن مع الشعب الفلسطيني. على سبيل المثال لا الحصر، تضمّن المعرض الوطني للكتاب بالجلفة، ماي الماضي، أمسية شعرية في الشعر الشعبي، مرفوعة إلى أرواح شهداء غزّة، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد الوطني للشعراء الشعبيين.

وشهدت الطبعة 13 للمهرجان الوطني الثقافي للعيساوة بميلة، مارس الماضي، إقامة ندوتين فكريتين بإذاعة ميلة الجهوية، موضوع إحداهما "العيساوة كامتداد للمرجعية الوطنية في إسناد الامتداد العربي، القضية الفلسطينية نموذجا".

واحتضنت ميلة أيضا الطبعة الثانية من المسابقة الوطنية الجامعية لأفلام الموبايل، ديسمبر الماضي، تحت شعار "إبداعات طلابية بعدسات عصرية"، وعرفت مشاركة 44 فيلما قصيرا، تمثل 30 مؤسّسة جامعية و21 ولاية. وكان الملفت للنظر، وفق الجهة المنظمة، معالجة 12 عملا من الأعمال المشاركة موضوع كفاح الشعب الفلسطيني، رغم عدم فرض هذه الثيمة على طلاب الجامعة المشاركين.. ولعلّ هذا يعكس الاتجاه العام للشعب الجزائري، ووقوفه العفوي واللاّمشروط مع القضية الفلسطينية.

الصّمود الفلسطيني نسف المشروع الصهيوني..

عبد الحميد هيمة لـ "الشعب"

المقاومة الفلسطينية.. وردة تطعن الخنجر

أكّد الدكتور عبد الحميد هيمة أنّ محنة الشعب الفلسطيني وحّدت الشعوب ضدّ الاحتلال، وأعادت القضية الفلسطينية للواجهة، كما نسف الصّمود مشروع التطبيع إلى الأبد، ووحّد المقاومة بجميع طوائفها ضدّ الكيان المحتلّ.

أشار الدكتور عبد الحميد هيمة، أنّ المقاومة الفلسطينية حقّقت نصرا تاريخيا على الكيان الصهيوني، وقال في تصريح لـ«الشعب"، "تشاء الأقدار أن تأتي رياح الذكرى السنوية الأولى لعملية طوفان الأقصى، وقد توسّعت هذه المقاومة، فإذا هي طوفان حقيقي وحّد كلّ الأمّة، ووحّد تيار المقاومة من اليمن إلى العراق ضدّ الكيان، تحت عنوان "وحدة الساحات"، بعد عام من المواجهة والصّمود، استطاعت هذه المقاومة الباسلة تحقيق كثير من الإنجازات".

وأضاف: "ولعلّ أهم هذه الإنجازات الصّمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية على الرغم من إمكاناتها العسكرية المحدودة، ونحن اليوم نقف بكلّ فخر وشموخ بهذه المقاومة الباسلة التي غيّرت الصورة النمطية للجيش الصهيوني الذي لا يغلب. هذه الصورة تحطّمت وانهارت أمام ضربات المقاومة، كما غيّرت أيضا الصورة النمطية للإنسان العربي الذي يأكل على رأسه ويذبح ولا يستطيع أن يردّ، فهذه الصورة تحطّمت إلى الأبد.."

وأشار هيمة إلى أنّ هناك تغييرا كبيرا في الرأي العام الدولي، خاصّة في أمريكا والعالم الغربي إزاء القضية الفلسطينية، حيث رأينا على طول السنة الماضية خروج المسيرات الحاشدة المدعّمة للمقاومة، في أغلب العواصم الغربية احتجاجا على العدوان الصهيوني، فضلا عن المظاهرات في عواصم الدول الإسلامية والعربية"..

وأشار المتحدّث – في السياق – إلى أنّ "الصّمود الفلسطيني نسف مشروع التطبيع إلى الأبد، ووحّد المقاومة بجميع طوائفها ضدّ الكيان المحتلّ، بل استطاع تجاوز وتخطّي كلّ مستويات الردع التي حاول المحتلّ ترسيخها خلال السنوات الماضية مع جبهة المقاومة، حيث تأكّد مجدّدا – في هذه الحرب – قدرة تيار المقاومة على الردع والانتصار على الصهاينة، وستنتصر إرادة المقاومة على همجية الاحتلال الصهيوني".

ويضيف: "عندما نذكر الجزائر، فإنّنا نذكر المواقف المشرفة والوقوف الدائم مع القضية الفلسطينية، وكلّنا نذكر مقولة الرئيس الراحل هواري بومدين: "الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"، ثم إنّ الجزائر أول من فتح إذاعة للفلسطينيين باسم صوت فلسطين"..

وسجّل الأستاذ عبد الحميد هيمة، أنّ الجزائر – بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبّون – دعّمت المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وجمعت شمل الفلسطينيين عام 2022، كما كان الإعلان عن قيام دولة فلسطين من الجزائر في عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد عام 1988، وقال: "اليوم، الجميع يلحظ هذا الدعم الدبلوماسي الذي ما فتئت تقدّمه الجزائر في المحافل الدولية على غرار مجلس الأمن. لوقف حرب الإبادة على غزّة ".

أما على الصعيد الثقافي، فقد أكّد محدّثنا، أنّه لم تحظ قضية بالاهتمام بالقدر الذي حظيت به القضية الفلسطينية، مشيرا إلى أنّها شغلت بال الشعراء، وألهمت الروائيين والفنانين، الذين سعوا إلى إذكاء روح المقاومة والنضال والصّمود، في ظلّ ما يواجه الشعب الفلسطيني من اجتثاث ودحض لهويته، تحت وطأة الاحتلال الصهيوني.

وذكر هيمة – في السياق ذاته – أنّ المبدع الجزائري كان ومازال مع الحقّ الفلسطيني المشروع في تقرير المصير، خاصة وأنّ الجزائر عاشت ويلات الاستعمار البغيض، وخاضت مقاومة وثورة تحريرية شاملة، راح ضحيتها ملايين الشهداء، إلى أن تحقّق استرجاع الحرية والكرامة.

كما لفت المتحدّث إلى أنّنا في الجزائر، نرى أنّ استقلالنا سيبقى منقوصا، إذا لم تتحرّر فلسطين، ولم يتحرّر الأقصى الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين، وأكّد على أنّ القضية الفلسطينية حاضرة في كلّ المحافل والتظاهرات الثقافية التي نظّمتها وزارة الثقافة، دعما وإسنادا للمقاومة الفلسطينية، بل إنّ السلطات الجزائرية أجّلت كلّ التظاهرات الفنية الكبرى المبرمجة تضامنا مع فلسطين، انطلاقا من موقف الجزائر الريادي والثابت الداعم للمقاومة الفلسطينية المشروعة.

فاطمة الوحش

الأمين العام لاتحاد الكتّاب والأدباء الفلسطينيين .. مراد السوداني:

الاحتلال الصهيوني يسعى إلى محو الثقافة الفلسطينية

- أشرف أبو عامر: الصهاينة يحرصون على طمس هوية الفلسطينيين
- عيسى قراقع: العدوان دمّر جزءا كبيرا من التراث في غزّة والقدس ونابلس

يتعرّض التراث الثقافي الفلسطيني في ظل العدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزّة والضفة الغربية والقدس المحتلّة لهجمة شرسة تهدّد جوهر الهوية الفلسطينية وتاريخها العريق، حيث لا يقتصر العدوان على التدمير المادي للبنية التحتية، بل يتعدّاه إلى استهداف الوجود الثقافي الفلسطيني.

وفي سياق الانتهاكات الجسيمة للإرث الثقافي الفلسطيني، أكّد الأمين العام للاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، مراد سوداني، في تصريح لـ(وأج)، أنّ الاحتلال الصهيوني يستهدف التراث الفلسطيني بشكل ممنهج في محاولة لطمس الذاكرة والهوية الثقافية، مؤكّدا أنّ هذه الاعتداءات "تأتي ضمن خطة تهدف إلى النيل من التاريخ الفلسطيني، في محاولة لإلغاء الوعي والتراث واستبداله بروايات زائفة".

وبخصوص الدمار الذي لحق بالتراث الفلسطيني منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزّة والضفة الغربية والقدس المحتلّة، أوضح السيد سوداني أنّ قوات الاحتلال استهدفت خلال الأشهر الأربعة الأولى من حرب الإبادة أكثر من 44 كاتبا فلسطينيا، معظمهم من أعضاء الاتحاد العام للكتاب والأدباء، إلى جانب اغتيال ما يزيد عن 100 أكاديمي ومفكّر، معتبرا استهداف الكتّاب والأكاديميين جزء من محاولات الاحتلال لتدمير الفكر والذاكرة الفلسطينية.

ولم تتوقف الاعتداءات عند ذلك – يضيف المتحدّث – بل امتدت لتشمل المراكز والمؤسّسات الثقافية والتعليمية في قطاع غزّة، فقد تم تدمير 32 مؤسّسة ثقافية، بالإضافة إلى استهداف 12 متحفا فلسطينيا، ممّا أدّى إلى إلحاق الضرر بأكثر من 2100 قطعة تطريز وأثواب تقليدية، كما تم استهداف المكتبات العامة، حيث دمّرت تسع مكتبات في غزّة، إضافة إلى ثماني دور نشر.

وفي السياق ذاته، أشار السوداني إلى أنّ الاحتلال استهدف أيضا المباني التاريخية في مدينة غزّة، حيث تم هدم ما يزيد على 195 مبنى تاريخيا بشكل جزئي أو كلّي.

وأشار أيضا إلى محاولات الاحتلال المستمرة لسرقة الرموز الثقافية الفلسطينية، مثل الأكلات الشعبية والدبكة والكوفية الفلسطينية، مذكّرا بقيام بعض الشخصيات الصهيونية بارتداء الأزياء الفلسطينية التراثية وحتى سرقة التطريز الفلسطيني في محاولة لادّعاء ملكيته.

من جهته، قال أشرف أبو عامر، المستشار الثقافي بسفارة فلسطين في الجزائر، أنّ الفلسطينيين يواجهون تحدّيات كبيرة في الحفاظ على تراثهم، أوّلها وجود الاحتلال الصهيوني الذي يسعى منذ عقود إلى تهويد المدن والشوارع والمناطق التراثية وإعادة تشكيل هويتها التاريخية ويعمل على تغيير أسماء الأماكن التراثية والاستيلاء عليها، ممّا يهدّد بطمس الهوية الفلسطينية.

إلى جانب ذلك، يضيف أبو عامر، أدّت التقسيمات السياسية الناجمة عن اتفاق أوسلو عام 1993 إلى صعوبة وصول الفلسطينيين إلى العديد من المواقع التراثية، خاصة في المناطق التي تقع تحت السيطرة المباشرة للاحتلال.

هذه القيود تعيق الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الفلسطيني وتمنع إمكانية ترميم وحماية الأماكن الأثرية.

علاوة على ذلك، أكّد المستشار الثقافي أنّ التراث الفلسطيني يعاني من غياب الحماية القانونية الدولية، ممّا يتركه عرضة للتلف بسبب السياسات التهويدية وتجاوزات الاحتلال، في ظلّ انعدام قوانين دولية واضحة تحمي عناصر التراث المادي وغير المادي.

كما يضاف إلى ذلك نقص التمويل، حيث يتطلّب الحفاظ على التراث جهودا وموارد كبيرة، لكنّ المشاريع المعنية غالبا ما تعاني من نقص الدعم المالي وهذا الوضع يجعل من الصعب تنفيذ الخطط والمشاريع الضرورية لحماية التراث وضمان استمراريته للأجيال القادمة، على حدّ تعبيره.

وفي سياق سعي الكيان الصهيوني لإبادة الثقافة الفلسطينية وإزالة هويتها، أكّد عيسى قراقع، وزير سابق لشؤون الأسرى والمحرّرين ورئيس المكتبة الوطنية الفلسطينية حاليا، أنّ المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية تشكّل تهديدا كبيرا للتراث الفلسطيني، حيث تشمل الأراضي التي تحتوي على مواقع تاريخية وأثرية حالات مثل انتهاك مواقع سبسطية وقبر يوسف عليه السلام في نابلس، بالإضافة إلى ضمّ الحرم الإبراهيمي في الخليل، حيث هذه الممارسات تؤدّي إلى تآكل التراث الفلسطيني وتغيير دلالاته.

وتابع قائلا: "منذ عام 1948، سطا الاحتلال على آثار فلسطينية مثل التوابيت الكنعانية والمخطوطات ونقلها إلى متاحفه، ممّا أعاق جهود استعادة هذه القطع الأثرية"، مضيفا أنّ العدوان العسكري دمّر جزءا كبيرا من التراث في غزّة والقدس ونابلس، بما في ذلك تدمير المكتبات الجامعية وحرق الكتب، ما يتطلب توثيق الأضرار التي لحقت بالمواقع التراثية بعد العدوان باستخدام أدوات علمية دقيقة وتقديم المعلومات إلى المحافل الدولية للمطالبة بإجراءات قانونية.

وأكّد رئيس المكتبة الوطنية الفلسطينية أنّه رغم محاولات الاحتلال لمحو التراث، يستمر الفلسطينيون في نقل تراثهم عبر الروايات والحكايات والتاريخ الشفوي.

كما تبذل جهود توثيقية للحفاظ على التراث غير المادي مثل الحرف اليدوية والطبخ التقليدي والأزياء الشعبية، من خلال مؤسّسات فلسطينية رغم الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال الصهيوني.

مواقف الجزائر تمثل متنفّسا للفلسطينيين .. بوكبة لـ "الشعب":

المثقّفون صامدون في وجه العدوان الصهيوني

يرى الكاتب عبد الرزاق بوكبة أنّ "العالم سيدرك ولو متأخرا، أنّ المقاومة ضدّ المسخ الصهيوني، كانت تنوب عنه في تحريره من ورم شوّه الضمير الإنساني

وأخلاق الحرب والسلم وأصولهما، كما سيكون سببا في تشنّجات ومعارك بين الأمم والشعوب، في عزّ حاجتها إلى السلام والتكامل".

إيمان كافي

وقال بوكبة في تصريح لـ«الشعب": "حلفاء المسخ الصهيوني مدانون أخلاقيا وإنسانيا وحضاريا، وتدينهم القوانين والأفكار التي صاغوها بأنفسهم خلال عقود من الأنوار"، مشيرا إلى أنّ إدراك قطاع واسع من نخب الغرب، خاصة في الفضاءات الجامعية، لهذا الواقع، هو ما جعلها تنتفض وتدعو دولها إلى الكفّ عن المساندة العمياء للمشروع الصهيوني المقيت، وهي بهذا تدافع عن شرف الغرب وانسجامه المفقود مع خطابه.

وأضاف: "ليس أمام الأحمق إلا أن يصرّ على حماقاته، أمام استنكار الآخرين لها؛ حتى يوحي بأنّه ما يزال قويّا، وأنّه على حقّ، فيوسّع دائرة الاستنكار عليه، بما يؤدّي إلى استكمال فضحه وعزلته".

واعتبر محدّثنا بأنّ التعويل الآن على الضمائر الحية في العالم، وقد بدأت تستعيد وعيها، للدفع بالأنظمة الحليفة للكيان، إلى سحب دعمها، وإنّ هذا ممكن جدّا – يقول بوكبة -– بالنظر إلى مراعاة الأنظمة الغربية للمصالح الانتخابية، فإن لم يحصل ذلك قريبا، ربحنا على الأقلّ انتقال جهة التشويه والإدانة من المقاومة إلى الاحتلال؛ بعد عقود من سيطرة منابره ولوبياته على مفاصل الهيئات والمنابر في العالم، وهو ليس مكسبا بسيطا.

وقال محدّثنا إنّ ما يحدث في فلسطين المحتلّة، لم يعد يدين الاحتلال وحده، بل يضع إنسانية الغرب وحداثته وحضارته وقوانينه محلّ مساءلة. وقد بات الدفاع عنها، من طرف ضمائره الحية، يؤدّي بالضرورة إلى الدفاع عن الحقّ الفلسطيني.

وذكر بوكبة بأنّه ليس أقسى على الاحتلال، من ارتفاع الأصوات المفكّرة ضدّه، لأنّها تضعه في مهبّ الفضيحة الإنسانية. وسيأتي عليه حين يفاوض فيه، ليس على توقيف إطلاق النار، بل على وجوده أصلا في فلسطين. وهذا ما حدث بالضبط لشبيهه الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

البروفيسور عبد القادر فيدوح لـ "الشعب":

نصرة القضية الفلسطينية.. ثابت جزائري

أكّد البروفيسور عبد القادر فيدوح أنّ الجزائر حكومة وشعبا، ودبلوماسية، لعبت دورا فعّالا في نصرة القضية الفلسطينية من خلال الدفاع المستمر عن حقوق الشعب الفلسطيني على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتعزيز التضامن العربي والإفريقي مع القضية، وتقديم الدعم الإنساني والمادي خلال الأزمات.

فاطمة الوحش

وقال عبد القادر فيدوح – في تصريح لـ«الشعب" – إنّ مرور عام على حرب الإبادة المسلّطة على شعبنا الفلسطيني، يوضح أنّ "عملية طوفان الأقصى" تركت آثارًا عميقة على الصعيدين العربي والدولي، ما يستدعي تقييمًا شاملاً للنتائج والتداعيات، خاصة مع ما شهدت فلسطين من ترويع وتهجير وقتل ممنهج.

وأوضح فيدوح أنّ العمليات العسكرية تسبّبت في نزوح أكثر من مليوني فلسطيني داخل غزّة، ممّا يُعزّز من معاناة السكان ويزيد من الضغوط الإنسانية، حيث أدّت العملية من ناحية الآثار السياسية إلى تغيّرات في ميزان القوى وإعادة تقييمها، وزادت من قوّة الفصائل الفلسطينية في نظر بعض المراقبين.

ويضيف: "في مقابل ذلك، عزّزت عملية طوفان الأقصى الشعور بالهوية الوطنية لدى الفلسطينيين، ممّا قد يؤدّي إلى مزيد من التلاحم الداخلي رغم الانقسامات السياسية. ويمكن القول إنّ عملية طوفان الأقصى قد أحدثت تغييرات جذرية على مختلف الأصعدة.

وتابع محدّثنا أنّه يمكن تقييم نتائج هذا الحدث على القضية الفلسطينية من جوانب متعدّدة، سواء على الصعيد السياسي أو الشعبي أو الدبلوماسي. قائلا إنّه "على الرغم من أنّ هذا الصراع ما زالت آثاره عميقة ومستدامة، فإنّ واحدة من أهم النتائج هي تعزيز الشعور بالوحدة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، خاصة بين سكان الضفة الغربية، قطاع غزّة، وأراضي 48؛ وفي ضوء ذلك، عزّزت المقاومة الفلسطينية من مكانتها كعنصر قويّ في القضية الفلسطينية. بما في ذلك أداء فصائل المقاومة، من خلال إعادة توجيه الانتباه إلى الفعّالية العسكرية كأداة مقاومة."

ولفت فيدوح إلى أنّنا شهدنا خلال هذه الأحداث تحوّلًا كبيرًا في التغطية الإعلامية العالمية. ووسائل الإعلام الغربية التي كانت تُعتبر في كثير من الأحيان منحازة إلى هذا المحتل الغاشم، أصبحت أكثر انتقادًا له ولسياساته، وسلّطت الضوء على الانتهاكات المنتهجة ضدّ الفلسطينيين. وفضلا عن ذلك، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي – رغما عن التضييق المقصود – دورًا كبيرًا في نشر القضية الفلسطينية بشكل غير مسبوق، ممّا ساهم في خلق موجة عالمية من التضامن الشعبي مع الفلسطينيين.

أما بالنسبة إلى تعزيز التعاطف الدولي – يقول فيدوح– فقد شهدنا تزايدًا في الحركات التضامنية الدولية مع فلسطين، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة. وقد طالبت هذه الحركات بالعدالة للفلسطينيين، واحتجّت ضدّ السياسات الصهيونية الاستيطانية والعسكرية. ومن ثمّة فإنّ هذا التعاطف الدولي قد أخذ شكل احتجاجات واسعة، ومواقف تضامن عبر الجامعات والمجتمعات، ما عزّز من الحضور الشعبي للقضية الفلسطينية على المسرح الدولي.

وفي الوقت نفسه، يؤكّد المتحدّث، أنّه لا يمكن إغفال التبعات الإنسانية على سكان غزّة، بعد أن ترك العدو الصهيوني آثارا مدمّرة على البنية التحتية، ممّا أدّى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية التي كانت أصلاً كارثية؛ إذ فقدت آلاف العائلات منازلها، وتدهورت الظروف المعيشية بشكل كبير. ومع استمرار الحصار، ما زالت غزّة تواجه تحديات إنسانية

واقتصادية خطيرة..

واعتبارا لذلك، قال فيدوح إنّ الصبر الفلسطيني أعاد إحياء القضية الفلسطينية بشكل قويّ على عدّة مستويات، سواء على الصعيد الشعبي أو الرمزي أو الدولي. ولكن رغم المكاسب المعنوية والسياسية، لا تزال هناك تحدّيات كبيرة على الأرض، خاصة فيما يتعلّق بالوضع الإنساني في غزّة واستمرار الاحتلال الصهيوني بممارساته اللاّإنسانية".

وفي سياق متصل، أكّد فيدوح أنّ الدبلوماسية الجزائرية كانت من أبرز الداعمين للقضية الفلسطينية على الصعيدين الإقليمي والدولي، منوّها بالمواقف الثابتة للجزائر تجاه حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة. قائلا إنّه "في ضوء عملية "طوفان الأقصى"، كان للدبلوماسية الجزائرية دور ملحوظ في تعزيز الدعم السياسي والإنساني للشعب الفلسطيني."

وفي سياق متصل، لفت المتحدّث إلى أنّ الجزائر لعبت دورًا نشطًا في جمع الدعم للقضية الفلسطينية، خاصة بعد أن استغلت الجزائر عضويتها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، للتأكيد على عدالة القضية الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية للفلسطينيين.

وأضاف بأنّ الجزائر عملت على تنسيق مواقف الدول العربية والإفريقية لدعم فلسطين خلال هذه الأزمة، وفي ضوء ذلك، دعت الدبلوماسية الجزائرية إلى اجتماعات طارئة على مستوى الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لمناقشة هذا التصعيد، وحشدت التأييد لموقف مشترك يدعم الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى الجهود السياسية – يواصل فيدوح – قدّمت الجزائر مساعدات إنسانية للفلسطينيين خلال الأزمة، بما في ذلك دعم النازحين والمصابين جراء العمليات العسكرية. كما دعت إلى تقديم دعم دولي للفلسطينيين لتخفيف المعاناة في غزّة والضفة الغربية.

أما بخصوص موقف الشعب الجزائري، فقد أشار المتحدّث إلى أنّه كانت هناك تظاهرات ومواقف تضامنية واسعة في الجزائر دعمًا للفلسطينيين، ممّا يعكس الارتباط العميق بين القضية الفلسطينية والشعب الجزائري، وهو ما عزّز المواقف الدبلوماسية للحكومة الجزائرية.

وخلال حديثه عن دور المثقّف الجزائري في نصرة فلسطين، قال فيدوح إنّ " المثقّف الجزائري لم يبخل بما يلزم من تقديم النشاطات، والفعّاليات المبرمجة حول القضية الفلسطينية، على غرار ما تقوم به أكاديمية الوهراني بوصفي أحد مؤسّسيها التي وضعت شعارها في كلّ نشاطاتها، منذ طوفان الأقصى إلى يومنا هذا: "أكاديمية الوهراني توثّق فعّاليّاتها تضامنا مع غزّة المكافحة"، وأضاف فيدوح: "لعلّ من مكاسب طوفان الأقصى، والمقاومة الشريفة: تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر"..

الشاعر توفيق ومان لـ "الشعب":

مواقف الجزائر العادلة.. لا تحول ولا تزول

أكّد الشاعر توفيق ومان أنّ مواقف الجزائريين من القضايا العادلة ثابتة، ومنها القضية وقضية الشعب الصحراوي، ونوّه بالقرارات التضامنية لوزارة الثقافة والفنون، في ضوء توجيهات الرئيس عبد المجيد تبّون، من خلال تأجيل نشاطاتها وتخصيص جانب من التظاهرات للقضية الفلسطينية، مشيرا بأنّ جميع الهيئات الوطنية تفاعلت بكلّ جوارحها مع القضية المركزية، ولا تزال تعيش قلقا في كلّ لحظة مع التصعيد الأمني الذي ينتج عنه قتل الأبرياء من أطفال وشيوخ ونساء ودمار شامل للبنى التحتية"، وقال "هذا ما يخوّلني أن أقولها بكلّ حب، أبارك هذا التفاعل وهذا الاندماج النفسي والروحي والسياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعب الفلسطيني، رئيسا وحكومة وشعبا".

أمينة جابالله

630 ألف طالب حرموا حقّهم في التعليم

تجهيل أطفال غزّة..

الوجه الآخر لحرب الإبادة

عام يمرّ على أطفال غزّة وهم يعيشون تحت وطأة حرب إبادة يشنّها كيان صهيوني لا يرضى بأقلّ من قتل جميع الفلسطينيين، أمّا من تكتب له النجاة من القتل، فالتهجير مصيره المحتوم.. مخطّط وضعه قادة الكيان الصهيوني لاستكمال مسيرة "الوعد الكاذب"، وحتى تبلغ غايتها وضعت الطفل أولويتها الأولى، فبين قتل وإصابة وتجويع وتخويف، يفقد الطفل في غزّة أبسط حقوقه في التعليم؛ لأنّ المدارس لم تسلم من صواريخ جيش الاحتلال ولم يشفع لها أنّها مكان لصناعة الغد، والجليّ أنّ المحتل يريد أن يرتبط اسم غزّة بالماضي؛ لأنّه لا يرى للطفل الفلسطيني مستقبلا على أرض العزّة.

فتيحة كلواز/ وكالات

رغم أنّها تعدّ انتهاكا صارخا لحقوق الطفل، يشنّ جيش الاحتلال حرب التجهيل وتحطيم جيل كامل بسبب رغبته الجامحة في سرقة الحاضر والمستقبل رغم أنّ التاريخ يأبى ذلك، بدأ العام الدراسي في الأراضي الفلسطينية الاثنين 9 سبتمبر الماضي، لكن على خلاف أطفال العالم، لم يتمكّن أطفال فلسطين من بدء عامهم الدراسي بشكل طبيعي، بعد عدم تمكّنهم من استكمال عامهم الدراسي الماضي أيضا، بسبب حرب الإبادة.

وتسبّب العدوان على فلسطين في مقتل آلاف الطلاب الفلسطينيين ومئات المعلّمين، إذ قال وزير التربية والتعليم الفلسطيني، أمجد برهم، في جويلية 2024، إنّ "10 آلاف طالب و400 معلّم استشهدوا في العدوان الصهيوني على قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر 2023".

وأدّت الحرب، الدائرة منذ عام، إلى انهيار شبه تام في البنية التحتية لقطاع غزّة، بما فيها البنية التعليمية، وتقول المديرة الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أديل خُضُر: "فقد الأطفال في قطاع غزّة منازلهم وأفراد عائلاتهم وأصدقاءهم وسلامتهم وروتينهم. لقد فقدوا أيضا الملاذ والتحفيز الذي توفره المدرسة، ممّا يعرّض مستقبلهم المشرق لخطر الانطفاء."

وحسب الناطق باسم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، صادق الخضور: "حُرم 630 ألف طالب من حقّهم في التعليم في المدارس على مدار عام دراسي، بالإضافة إلى 78 ألف طالب في الجامعات. كما حُرم 39 ألف طالب من أداء امتحان الثانوية العامة".

تحذيرات أممية من ضياع جيل كامل

وحذّر المفوّض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيليب لازاريني، من ضياع جيل كامل من أطفال غزّة وحرمانهم من التعليم.

وقال لازاريني، في منشور له على مواقع التواصل الاجتماعي، بالتزامن مع بدء العام الدراسي: "يعود الآولاد والبنات في جميع أنحاء المنطقة إلى مدارس الأونروا باستثناء غزّة. أكثر من 600 ألف طفل هناك يعانون من صدمة عميقة، ويعيشون تحت الأنقاض. وهم ما زالوا محرومين من التعلم والتعليم. وكان نصفهم في مدارس الأونروا".

وأضاف لازاريني: "في غزّة، تم تدمير أو إتلاف أكثر من 70 في المائة من مدارسنا. الغالبية العظمى من مدارسنا الآن عبارة عن ملاجئ مكتظة بمئات الآلاف من العائلات النازحة. لا يمكن استخدامها للتعلّم".

وشدّد المسؤول الأممي على مخاطر استمرار الحرب في غزّة، قائلا: "كلّما طالت مدّة بقاء الأطفال خارج المدرسة، كلّما زاد خطر ضياع جيل، ممّا يغذّي الاستياء والتطرف. في غياب وقف إطلاق النار، من المرجّح أن يقع الأطفال فريسة للاستغلال"، فيما يؤكّد المدير الإقليمي للإعلام والمناصرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اليونيسف، عمار عمار، أنّ التقديرات تشير إلى أنّ "نحو 93 في المائة من المباني المدرسية قد تعرّضت لبعض الأضرار، وأنّ 84 في المائة منها يتطلّب إعادة بناء بشكل كامل أو ترميما كبيرا".

ويضيف عمار أنّ "ما يحتاجه أطفال قطاع غزّة حاليا وبشكل عاجل هو وقف إطلاق نار فوري، للبدء في بناء حياتهم من جديد، وأيضا للعودة للانتظام في الدراسة".

وأطلق متطوّعون فلسطينيون في غزّة مبادرات فردية لتعليم الأطفال في خيام. وأظهرت عدّة مقاطع مصوّرة، على مواقع التواصل الاجتماعي، أطفالا فلسطينيين يدرسون داخل خيام، كما عبر أولياء أمور عن عزمهم مواصلة تعليم أبنائهم رغم الصعوبات.

وأنشأت منظمة اليونيسف بالتعاون مع شركاء داخل قطاع غزّة "12 مساحة تعليمية لتوفير التعليم لأكثر من 17 ألف طفل في المنطقة الوسطى من قطاع غزّة"، حسبما أفاد المدير الإقليمي للإعلام والمناصرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اليونيسف، عمار عمار.

ويؤثّر غياب التعليم، خاصة بالنسبة للأطفال الأصغر سنّا، في نموّهم الإدراكي والاجتماعي والنفسي. إذ أبلغ الآباء عن تأثيرات كبيرة في الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية بين الأطفال، بما في ذلك الشعور بالإحباط والعزلة المتزايدة.

وبالنسبة للأطفال الأكبر سنّا، يؤدّي غياب التعليم إلى "خلق حالة من عدم اليقين والقلق. بدون التعليم، يتعرّض الشباب لخطر متزايد، والأهم من ذلك أنّهم معرضون لخطر الانقطاع عن المدرسة بشكل دائم"، حسبما تؤكّد منظمة اليونيسف.

الصهاينة يستهدفون المدارس

اتخذ الاحتلال الصهيوني منذ بداية عدوانه على غزّة المدارس أهدافا رئيسية لنيرانه، وأسفر قصف المدارس، الذي تصاعد بوتيرة أصبحت شبه يومية، عن عشرات المجازر وما يزيد عن ألاف من الضحايا، فضلا عن الجرحى والمصابين، معظمهم من النساء والأطفال، ولا سيما أنّ المدارس أصبحت ملاجئ مكتظة بالنازحين، الذين اعتبروها ملاذا آمنا بموجب القانون الدولي الإنساني.

وبفعل الحرب المستمرة، تحولت معظم المؤسّسات التعليمية إلى أنقاض، وأفادت وزارة التعليم والتعليم العالي الفلسطينية، مع نهاية أوت 2024، بأنّ 377 مدرسة و112 مبنى جامعيا ومعهدا للدراسات العليا في القطاع قد تعرضت لتدمير كامل أو أضرار بالغة أو جزئية.

وصرحت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بأنّه إلى جويلية 2024، كان نحو ثلثي المدارس التابعة لها أو التابعة للحكومة في غزّة قد تعرّض للتدمير، وفي الشهرين التاليين تم قصف أكثر من 20 مدرسة، واستشهد جرّاء ذلك نحو 300 فلسطيني، وأصيب مئات آخرون.

وبحسب البيانات الفلسطينية الرسمية، استشهد في الغارات الصهيونية على مدى نحو عام، ما يقارب 10 آلاف طالب مدرسي وأكثر من 650 طالبا جامعيا، وأصيب نحو 17 ألفا من الطرفين، في حين استشهد أكثر من 500 من معلّمي المدارس والأساتذة الجامعيين، وأصيب أكثر من 2500 آخرين.

وسبّبت أزمة النزوح واتخاذ المدارس والمؤسّسات التعليمية ملاجئ، واستهدافها بالقصف المستمر، انهيار النظام التعليمي. وبحسب أرقام الوزارة، حُرم 630 ألف طالب مدرسي و88 ألف طالب جامعي من الالتحاق ببرامجهم التعليمية للعام الثاني على التوالي.

النـــزوح.. إلـــى أيـــن؟

أصدر الجيش الاحتلال في 13 أكتوبر 2024 أوامر لأكثر من مليون شخص في شمال غزّة بإخلاء منازلهم في غضون 24 ساعة، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت أوامر الإخلاء حدثا يوميا لفلسطيني القطاع، حيث يخلي الجيش الصهيوني مناطق وأحياء سكنية استعدادا لقصفها وتدميرها والتوغل فيها، ثم يغير أوامر الإخلاء إلى مناطق أخرى غير السابقة.

وخلال الشهور الثلاثة الأولى من الحرب، نزح أكثر من 75٪ من سكان غزّة، بما يعادل نحو 1.7 مليون شخص، أجبروا على العيش في خيام وملاجئ مكتظة وأحيانا في الشوارع، دون توفر الضروريات الأساسية للحياة.

واضطر سكان القطاع للنزوح مرارا وتكرارا، حتى إنّ بعضهم نزحوا نحو 10 مرات، بهدف الانتقال إلى مناطق يحدّدها الإحتلال بأنّها آمنة، ويستمر في تغييرها بشكل روتيني.

وعلى الرغم من ذلك، درج جيش الكيان الصهيوني على استهداف مواضع حدّدها ضمن المناطق الآمنة أو المناطق الإنسانية، وتعمّد قصف الملاجئ ومراكز الإيواء، وتدميرها فوق رؤوس النازحين، حتى إنّ الأمم المتحدة أعلنت مرارا أنّه لا مكان آمن في القطاع.

وبحسب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، يتعمّد جيش الاحتلال تدمير مراكز الإيواء في قطاع غزّة، بما في ذلك المدارس والمرافق العامة، بهدف خلق بيئة قهرية تجبر المدنيين على إخلاء مناطق سكنهم باتجاه وسط وجنوب القطاع.

وحتى نهاية أوت 2024، ووفق بيانات الأمم المتحدة، فإنّ حوالي 11 بالمائة فقط من قطاع غزّة لم يخضع لأوامر الإخلاء، وإلى منتصف سبتمبر، كان هناك أكثر من 55 أمر إخلاء ساري المفعول، يغطي أكثر من 85 بالمائة من قطاع غزّة، وتسبّبت هذه الإجراءات في وضع مليوني غزاوي، يشكّلون 90 بالمائة من سكان القطاع، في حالة نزوح مستمرّ ومتكرّر.

آلاف الأطفـــال والنســـاء بـــترت أطرافهـــم..

ربـــع جرحـــى غـــزّة يعانـــون إصابـــات "مغيّـــرة للحيـــاة"

كشف تحليل حديث صادر عن منظمة الصحة العالمية حول الوضع في قطاع غزّة، عن أزمة حادّة في مجال إعادة التأهيل نتيجة حرب الإبادة الجماعية المستمرّة. ويشير التحليل إلى أنّ ما لا يقلّ عن 22.500 شخص مصاب في غزّة يحتاجون إلى خدمات إعادة التأهيل الفورية وطويلة الأمد، بعد أن شهدوا إصابات شديدة تؤثر بشكل جذري على حياتهم.

وفقًا للتحليل، تتركز معظم الإصابات في الأطراف، مع تقديرات تشير إلى أنّ العدد يتراوح بين 13.455 و17.550 إصابة. من بين هذه الحالات، تم تسجيل عمليات بتر للأطراف تتراوح بين 3.105 و4.050 عملية.

كما تسهم الإصابات الخطيرة في النخاع الشوكي، والإصابات الدماغية الرضحية، والحروق الشديدة في زيادة الطلب على خدمات إعادة التأهيل، ممّا يؤثر على آلاف النساء والأطفال. يقول الدكتور ريتشارد بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الأراضي الفلسطينية: "تزامن الزيادة الهائلة في احتياجات إعادة التأهيل مع تدمير النظام الصحي في غزّة يجعل توفير الرعاية الطبية أمرًا بالغ الصعوبة. تعاني خدمات إعادة التأهيل من تعطّل كبير ولا توجد رعاية متخصّصة للمصابين بإصابات معقّدة، ممّا يعرّض حياة المرضى لخطر شديد. هناك حاجة ماسّة لدعم فوري وطويل الأمد لمواجهة هذه الأزمة."

ويركّز التحليل على الإصابات الجديدة التي حدثت منذ تصاعد الحرب الصهيونية في أكتوبر 2023، إلا أنّ هناك أيضًا عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يعانون من حالات مزمنة مسبقًا، ممّا يعرّضهم لمخاطر إضافية بسبب نقص الخدمات الطبية.

قتل الطواقم الطبية ومنع الدواء والأوكسيجين..

الجيش الصهيوني

يدمّر قطاع الصحة بفلسطين

منذ الأيام الأولى من هجومه على غزّة، حوّل الاحتلال مستشفياتها إلى ساحة حرب، حيث وجّه ضرباته إليها بشكل مقصود، وعمل على تدمير بنيتها التحتية، وارتكاب مجازر فيها، بحجة وجود بنى تحتية عسكرية للفصائل الفلسطينية فيها، ممّا أدّى في نهاية المطاف إلى انهيار القطاع الصحي.

وخلال ما يقارب شهرا من بداية الحرب، تسبّبت الهجمات العسكرية في إخراج 25 مستشفى من أصل 35، و 51 مركز رعاية أولية من أصل 72 مركزا عن العمل، وفي الوقت نفسه، منع الاحتلال إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية للقطاع.

وقد باشر الجيش الصهيوني استهدافه المتعمّد للقطاع الصحي بعد يومين فقط من بداية الحرب، ففي التاسع من أكتوبر 2023، تم استهداف مستشفى الشفاء، الذي يعد أكبر مجمع طبي في غزّة، ويضمّ 3 مستشفيات متخصّصة، ويعمل فيه ربع إجمالي العاملين في مستشفيات القطاع.

وفي اليوم العاشر من الحرب، قصف الاحتلال المستشفى المعمداني، ممّا أدّى إلى استشهاد أكثر من 500 شخص، أغلبهم من النساء والأطفال الذين اتخذوا من المستشفى ملجأ آمنا، كما استشهد عدد من أفراد الكوادر الطبية.

ومع استمرار الحرب، تصاعد عدد سيارات الإسعاف والمستشفيات ومراكز الرعاية الأولية المستهدفة بالقصف المستمر والمهددة بالإخلاء القسري، ممّا أدّى إلى تفاقم الأزمة الصحية في القطاع.

وضاعف من حدّة المشكلة استمرار الحصار وإعاقة الاحتلال دخول الإمدادات، إذ أصبحت المنظومة الصحية تعاني من نقص حادّ في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية والوقود، وهو ما هدّد التدخلات الإنسانية، وأثر بعمق على وظائف المستشفيات والمراكز الصحية وخدمات الإسعاف.

ومع مرور زهاء عام على العدوان، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، أنّه لم يبق في العمل سوى 17 مستشفى من أصل 36 مستشفى، كلّها تعمل بشكل جزئي، ولا يعمل سوى 57 من أصل 132 مرفقا للرعاية الصحية الأولية.

وقد نالت الاستهدافات المستمرة من العاملين في المجال الصحي، ما نجم عنه نقص في الطواقم الطبية، وإلى أواخر سبتمبر 2024، بلغ عدد الشهداء من العاملين في القطاع الصحي، نحو ألف، بينهم أطباء ومختصّون وممرضون وموظفون في مهن طبية مساندة وإداريون ومسعفون.

وتسبّبت ممارسات الاحتلال بأزمة إنسانية حادّة، وتراجع الأمن الغذائي في القطاع، وصنّفته منظمة الصحة العالمية، منذ الأشهر الأولى من الحرب ضمن الترتيب الأسوأ، فقد وصفت حوالي 50 بالمائة من السكان، بواقع 1.17 مليون إنسان، بأنّهم يعيشون في وضع طارئ من حيث الأمن الغذائي.

تفشّي الأمراض والأوبئة

قطع الاحتلال الصهيوني منذ بداية عدوانه على غزّة إمدادات الوقود والكهرباء والأنابيب التي تزوّد سكان القطاع بالمياه، ممّا تسبّب في إغلاق محطات تحلية المياه والصرف الصحي بشكل كامل، وأدّى إلى تفاقم مشاكل نقص مياه الشرب النظيفة وسوء الصرف الصحي.

ونجم عن ذلك، تفشّي العدوى البكتيرية التي تنقلها مياه الشرب الملوّثة، مثل مرض الزحار والتيفوئيد وشلل الأطفال.

وضاعف الاكتظاظ الشديد للنازحين في الملاجئ معدّلات الأمراض المعدية مثل الإسهال والالتهابات الحادة للجهاز التنفسي، وأمراض الجلد الالتهابية وفيروس التهاب الكبد الوبائي، التي زاد من خطرها نقص خدمات الصرف الصحي وسوء التغذية ونقص الإمدادات الطبية وانهيار المنظومة الصحية.

الصهاينة يقترفون جرائم ضدّ الإنسانية..

القصف الصهيوني المروّع يستهدف.. الأطفال والنساء

سوء التغذية.. التجويع سلاح حرب في أيادي الظالمين

عام كامل.. وفلسطين تعيش حرب إبادة لم تستثن أحدا.. الكلّ مستهدف أطفال ونساء ومسنّون، لا أحد بمعزل عن الموت شهيدا تحت صواريخ وقنابل طائرات ومسيرات جيش الاحتلال.. عام كامل، أوّل ما أبيد فيه ضمير الإنسانية الذي رضي بدور المتفرّج، وأخذ وضعية القردة الثلاث لا "أسمع"، "لا أرى"، و"لا أتكلّم".. عام كامل.. حرم العدوان الصهيوني فيه أكثر من عشرات الآلاف من الحقّ في الحياة، بينهم 17 ألف طفل وأكثر من 11 ألف امرأة، فضلا عن أكثر من 96 ألف مصاب و10 آلاف مفقود، ما يعني أنّ ثلثي الضحايا هم أطفال ونساء، أمّا الثلث الباقي فيعاني كلّ ما تجرّه الحرب من فظائع وجرائم ضدّ الإنسان.

فتيحة كلواز

بعد سنة كاملة من حرب الإبادة ضدّ الفلسطينيين، عاش فيها الغزّاويون، والفلسطينيون في كلّ الأراضي المحتلة، كلّ أنواع الدمار، التجويع والتهجير.. مجازر يرتكبها جيش الاحتلال ليفرض قانونه الدموي على الأبرياء والعزّل، ليحوّل حياة الأطفال والنساء والمسنّين إلى جحيم، ويصبح حلمهم الوحيد أن يستشهدوا دون أن تتحوّل أجسادهم إلى أشلاء أو تتبخر في الهواء، وبينما يستمتع أطفال العالم بطفولتهم، يجد الطفل الفلسطيني نفسه الهدف الأهم لقنابل الـ" أف 35"، ودرعا بشريا يستعمله جنود الاحتلال لمواجهة المجاهدين المقاومين في غزّة.

مجازر مروّعة شهد أوها أطفال ونساء

المتتبع لحرب الإبادة طوال العام، يجد الأطفال والنساء الهدف الأول والمفضّل للعدوان الصهيوني على غزّة، فمن منا لا يتذكر مجزرة مستشفى المعمداني التي هزّت العالم وجعلته يقف مندهشا وغير مصدق لما فعلته طائرات الاحتلال، ففي 17 أكتوبر 2023 ارتقى 500 شهيد معظمهم أطفال ونساء لجأوا إلى مستشفى المعمداني للاحتماء من ضربات الاحتلال لأنّ القانون الدولي يمنع ضرب المستشفيات، لكن جيش الكيان الصهيوني لا يعترف بأيّ قانون ما دام "فيتو" أمريكا موجود.

أما مجزرة جباليا، وقعت في 31 أكتوبر 2023، بمربع سكني يحاذي المستشفى الإندونيسي في مخيم جباليا شمال شرق مدينة غزّة، وخلّفت استشهاد وإصابة حوالي 400 فلسطيني معظمهم من الأطفال، وفق ما أعلنت وزارة الصحة في غزّة، مجزرة مدرستي الفاخورة وتل الزعتر.. نعم جيش الاحتلال قصف المدارس بعد المستشفيات ليظهر جليا مخطّط حربه الشعواء على أطفال ونساء غزّة، وقد خلّفت المجزرتين 250 شهيد أغلبهم أطفال ونساء نزحوا إليها هروبا من القصف.

مجزرة مستشفى كمال عدوان بمنطقة بيت لاهيا والتي خلّفت استشهاد وإصابة عشرات المرضى والجرحى والأطقم الطبية والنازحين في 16 ديسمبر 2023 وتعمّدت قوات الاحتلال إلى إخراجه عن الخدمة لتزيد من وضعية النازحين سوء وتعقيدا، أمّا مجزرة مخيم المغازي وقعت في 24 ديسمبر من السنة الماضية، خلّفت 70 شهيدا فلسطينيا أغلبهم نساء وأطفال، ومجزرة الطحين (الفرينة) وقعت في 29 فيفري الماضي بدوار النابلسي شمال قطاع غزّة، استشهد فيها نحو 120 شهيدا فلسطينيا سقطوا برصاص جيش الاحتلال عندما كانوا في طوابير الانتظار للمساعدات الغذائية، كما جرح فيها نحو ألف آخرين.

مجزرة مستشفى الشفاء وقعت في أواخر مارس الماضي، أعدمت قوات الاحتلال أكثر من 300 فلسطيني من النازحين والطواقم الطبية والموظفين الحكوميين بالمجمع الطبي، إضافة إلى اعتقال نحو ألف آخرين.

ومجزرة مدرسة التابعين التي قصف جيش الاحتلال المدرسة المكتظة بالنازحين أثناء صلاة الفجر، ففي 10 أوت الماضي سقط أكثر من 100 شهيد وعشرات المصابين والمفقودين معظمهم من الأطفال والنساء، ووصفت منظمة الأمم المتحدة المجزرة بأنّها "إحدى أشدّ الهجمات دموية على مدرسة تؤوي نازحين منذ بداية الصراع".

هي أبرز المجازر في غزّة العزّة التي كشفت وجه الكيان الإجرامي وعرّت ازدواجية المعايير الغربية في التعاطي مع العدوان الصهيوني على الفلسطينيين.

الترويع والتجويع..

يواجه آلاف الأطفال في غزّة خطر سوء التغذية الحادّ، فمنذ بداية العام، تم فحص نحو 240 ألف طفل في غزّة، وتبين إصابة ما يقرب من 15 ألف منهم بسوء التغذية، منهم حالات حرجة تحتاج إلى رعاية عاجلة. وقد تم تشخيص 3,288 منهم بسوء التغذية الحادّ الوخيم، حسب ما جاء في موقع الأمم المتحدة أوت الماضي.

وتدعم منظمة الصحة العالمية مركز علاج سوء التغذية في مستشفى كمال عدوان، شمال غزّة، وهو واحد من أربعة مرافق تعمل في هذا المجال في القطاع، ويعرف المستشفى توافد الحالات مع المضاعفات وهي المرحلة التي يصطلح الأطباء على تسميتها بمحطة "ما قبل الموت".

وكان برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة قد حذّر مؤخراً من أنّ انهيار نظام الصحة والافتقار إلى الوسائل المستدامة للحصول على غذاء، يعرّض حياة عدد كبير من أطفال قطاع غزّة للخطر. وأكّد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنّ "سوء التغذية في غزّة يشكّل خطراً كبيراً على الحوامل وحديثي الولادة وسط تزايد ولادة أجنّة ميتين وأطفال منخفضي الوزن، ويعانون الهزال وتأخر النموّ.

وتحذّر وكالات الأمم المتحدة باستمرار من خطر حدوث مجاعة في قطاع غزّة منذ ديسمبر الماضي، وفي جانفي تجاوزت عتبات الطوارئ لسوء التغذية الحادّ لدى الأطفال. ويستمر سوء التغذية الحادّ بين الأطفال في الارتفاع بسرعة وعلى نطاق واسع، وهناك خطر كبير من أن يستمر في الزيادة في جميع أنحاء قطاع غزّة، ممّا يؤدّي إلى إزهاق المزيد من الأرواح، في ظلّ غياب المزيد من المساعدات الإنسانية واستعادة الخدمات الأساسية.

بينما وصفت ربع السكان، أيّ ما يقدّر بأكثر من 500 ألف إنسان، بأنّهم في وضع كارثي، وكلا الفئتين تعاني، وفق المنظمة العالمية، من جوع شديد ونقص حادّ في الغذاء.

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" في منتصف فيفري 2024 أنّ واحدا من كلّ 6 أطفال دون سنّ الثانية في القطاع، يعانون من سوء التغذية الحادّ، منهم 3٪ يعانون من هزال شديد، وهو أشدّ أشكال سوء التغذية تهديدا للحياة.

قصص أمّهات مع مرحلة "ما قبل الموت"

تعشن المعاناة بكلّ تفاصيلها

عبر موقع الأمم المتحدة، تروي الأمّهات قصصا مؤلمة عن أطفالهنّ الذين يعانون في ظل عدم القدرة على الحصول على الغذاء المناسب، ننقلها لكم لتتعرّفوا عبر هذه الأسطر عن معاناة الأمّهات في غزّة بسبب سوء التغذية ومنع جيش الاحتلال دخول المساعدات الإنسانية إليهم.

تقول ميسون عقل، والدة الطفلة المريضة ملاك: "بدأت الأعراض تظهر على ابنتي بعد أن بلغت من العمر شهرا، وعندما بلغت 40 يوما تقريبا، تم إدخالها إلى المستشفى بسبب إصابتها بإسهال حادّ. في كلّ مرة كانت ترضع فيها، كانت تستفرغ أيّ شيء على الفور. على الرغم من أنّ الأطباء لم يشخّصوا حالتها، إلا أنّهم أخبروني أنّها قد تكون تعاني من حساسية تجاه الحليب، وأخبروني أنّها يجب أن تتناول حليبا خاصا، لكنّه غير متوفر في غزّة. لذلك أعطوني حليبا خاليا من البروتين".

وبرغم أهمية الخضراوات والفاكهة إلا أنّها تظلّ بعيدة المنال بالنسبة للأمهات مثل ميسون عقل: من الضروري أن أتناول الفاكهة والخضروات لأنّها تحتوي على كلّ الفيتامينات وهي ضرورية للأم والطفل. ولكن للأسف الفاكهة والخضروات غير متوفرة في شمال غزّة. لا توجد غير المعلبات. اللحوم أيضا غير متوفرة".

أما دينا الرواحي زيادة، والدة الطفل أحمد فتقول: "طفلي من مواليد 6 جانفي 2024، ووزنه الحالي خمسة كيلوغرامات. ذهبنا إلى قسم التغذية في مستشفى كمال عدوان؛ لأنّه كان يفقد وزنا بدلا من أن يكتسبه. كما تعلمون فالطفل يجب أن يبدأ في أكل الفواكه والخضروات، بعد أن يبلغ عمر 7 أشهر. وبالطبع لا يتوفر أيّ من هذا في شمال قطاع غزّة. أما بالنسبة لتغذية الأم فهي أيضا ضرورية، ولكن لا تتوفر حاليا أيّ أطعمة صحية، وحتى المياه ملوّثة بشكل شبه كامل".

وأبدت دينا الرواحي قلقا على سلامة وصحة ابنها: "خوف الأم على طفلها أمر لا يمكن قياسه. أخاف على ابني من الحرب أكثر من أيّ شيء. أخاف عليه من الجوع وسوء الحالة الصحية والظروف السيئة التي نحن فيها، وبالطبع هذه تؤثر عليّ شخصيا ونفسيا".

منع المعونات

استخدم الاحتلال التجويع سلاحا في الحرب على غزّة، فقد سارعت سلطات الكيان الصهيوني منذ بداية الحرب إلى فرض حصار شامل على القطاع، بهدف الضغط على المقاومة لإطلاق سراح الرهائن، فأغلقت جميع المعابر، ومنعت دخول المساعدات الإنسانية والطبية، كما عمدت إلى تدمير المصادر الحيوية المحلية للغذاء كالزراعة والصيد.

وأفاد تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) بأنّ ما بين 80 بالمائة و96 بالمائة من الأصول الزراعية في غزّة قد دُمّر بحلول أوائل عام 2024، بما في ذلك أنظمة الريّ ومزارع الماشية والبساتين والآلات ومرافق التخزين. وقد أدّى ذلك إلى عدم القدرة على إنتاج الغذاء وتفاقمت مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل.

وبحسب بيانات (أونكتاد)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في غزّة بنسبة 81٪ في الربع الأخير من عام 2023، وبحلول منتصف عام 2024، انكمش اقتصاد غزّة إلى أقلّ من سدس مستواه في عام 2022.

تعاني الأمرين من أقسى حرب في تاريخ البشرية..

المرأة الفلسطينية.. يدٌ تهدهد الأطفال وأخرى تكفكف الدموع..

«زرتُ غزّة أكثر من 50 مرة، ولكن هذه المرة لم يُهيئني أيّ شيء لما شهدته من دمار شامل وانعدام للإنسانية. ما شهدته يتخطّى أسوأ مخاوفي تجاه النساء والفتيات اللاتي عملت معهنّ لسنوات طويلة"، هذه شهادة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين عن زيارتها الأخيرة لقطاع غزّة"..

هكذا تحدّثت المسؤولة الأممية ماريس غيمون للصحفيين في نيويورك عبر الفيديو من القدس، عن التصعيد اليومي للعنف والدمار الناجم عمّا وصفتها بالحرب ضدّ النساء بدون نهاية في الأفق. وأضافت: "الحروب لم تكن أبدا محايدة على صعيد النوع الاجتماعي، ولكن بلا شك فإنّ مليون امرأة وفتاة في غزّة يتحمّلن أسوأ أعباء الحرب".

مليونا قصّة من الفقدان

وذكرت المتحدّثة أنّ النساء في غزّة جائعات ومنهكات ومريضات، يحافظن على بقاء الأسر معا على الرغم من أنّهن يعشن في خوف مستمر وفقدان. وقالت: "كل امرأة قابلتها كانت قصة فقدان. أكثر من 10 آلاف امرأة فقدت حياتها، أكثر من 6 آلاف أسرة فقدت أمهاتها. نحو مليون امرأة وفتاة فقدت منزلها وأحباءها وذكريات حياتها. إنّ غزّة هي أكثر من مليوني قصّة عن الفقدان".

وتحدّثت غيمون عمّا قالته لها امرأة نازحة، أثناء زيارتها مؤخرا لقطاع غزّة، عن رغبتها في أن تذهب إلى شقتها في مدينة غزّة بمجرد وقف إطلاق النار، "فيما كانت تدرك جيدا أنّ المنزل لحقت به أضرار جسيمة، إلا أنّها أرادت أن ترى ما الذي بقي وتجمع بعض مقتنيات وذكريات أسرتها". وقد علمت تلك السيدة فيما بعد أنّ شقتها أُحرقت ولم يتبق شيء منها "ولم يعد لها بيت تعود إليه".

ذكرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ النساء في غزّة يعشن في تنقل مستمر، وخوف متواصل، وقالت "لا يوجد مكان آمن للنساء في غـزّة". وأشارت إلى أنّ 9 من بين كلّ 10 أشخاص في غزّة، نازحون وأنّ نحو مليون فتاة وامرأة قد نزحن خمس أو سبع مرات بدون نقود أو متعلقات وبدون أن يعرفن إلى أين سيذهبن أو سيعشن.

وقد ذكرت العديد من النساء للمسؤولة الأممية أنّهنّ لن ينتقلن إلى مكان آخر بعد ذلك لأنّ النزوح لا يحدث فرقا في سلامتهنّ أو بقائهنّ على قيد الحياة.

قوّة استثنائية

وقالت ماريس غيمون ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين إنّ الرسالة التي تنقلها من غزّة لا تتعلق فقط بالدمار والموت، وأضافت: "نساء غزّة يظهرن قوّة وإنسانية فائقة في كفاحهنّ من أجل البقاء مع تمسكهنّ بالأمل والتضامن وسط الدمار. التقيت نساء رائعات يعتنين بأسرهنّ ومجتمعاتهنّ في وجه الجوع والموت والأمراض والتشريد".

وتحدّثت عن عمل المنظمات التي تقودها نساء لحماية حقوق وكرامة سكان غزّة على الرغم من نقص التمويل والإمدادات والخدمات الأساسية.

واختتمت الكلمة إنّ "غزّة تحتاج إلى السلام والوصول الكامل للمساعدات الإنسانية وفتح جميع المعابر البرية".

الأسر والإخفاء القسري.. سلاح ضدّ المرأة

لا يمكن إغفال ما تتعرّض له المرأة في غزّة من تنكيل وتعذيب بسبب الأسر والإخفاء القسري، حيث قالت هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، في وقت سابق، إنّ 60 أسيرة في سجن الدامون الصهيوني يعشن أوضاعا مأساوية، ناقلة عن إحدى الأسيرات قولها إنّ سجنهنّ أشبه بـ "مقابر للأحياء".

وأشارت الهيئة إلى أنّ الأسيرات "معزولات بشكل تام عن العالم الخارجي، ولا يوجد أيّ تواصل أو زيارات، وهناك قيود كبيرة على زيارة المحامين".

ويتزامن ذلك "مع عقوبات شديدة مفروضة منذ بدء العدوان الصهيوني على غزّة في 7 أكتوبر 2023، على الأسرى وسط غياب كامل لدور الصليب الأحمر، وكلّ المؤسّسات الإنسانية والحقوقية"، محذّرة من أنّ "الأسرى في خطر حقيقي"، وفق البيان ذاته.

استشهاد أكثر من 400 رياضي وتدمير الملاعب والمرافق الرّياضية

الرّياضة.. سلاح الفلسطينيّين في مواجهة المحرقة الصّهيونية

■ منتخب «الفدائيّين» يرفع التّحدّي ويطمح لبلوغ مونديال 2026

تلعب الرياضة دورا محوريا في التعريف بالقضايا العادلة على مستوى المحافل الدولية. وهذا الأمر انطبق من قبل على الثورة التحريرية من خلال الدور الكبير لفريق جبهة التحرير الوطني، وأيضا القضية العادلة للشعب الصحراوي، حيث ساهم الجانب الرياضي في أكثر من مناسبة للتعريف بحقّه في تقرير مصيره، كما أنّ القضية الفلسطينية حيث يرفع الرياضي رايتها ويطلق صرختها المدوية على مستوى المحافل الدولية، خاصة منذ بداية العدوان على غزة من طرف الكيان الصهيوني.

عمار حميسي

لم يفرّق الكيان الصهيوني بين الرياضة والسياسة، من خلال العمل على تدمير وتخريب وقتل كل ما يواجهه دون البحث عن الأسباب أو الدوافع، وهو الأمر الذي يؤكّد نواياه الخبيثة في عدم منح الفرصة لأي موهبة فلسطينية في البروز في كل المجالات ومنها المجال الرياضي.

استهداف الرياضة الفلسطينية ليس مفاجئا بالنسبة للكيان الصهيوني، الذي يدرك أنّ الرياضة وسيلة مهمة لإيصال صوت أي قضية عادلة إلى العالم، وهو الأمر الذي ينطبق على القضية الفلسطينية، التي يدرك العالم أجمع أنها أهم وأكثر قضية عادلة منذ أكثر من 50 سنة، واستغلالها لجانب الرياضي يبقى أمرا مشروعا، في ظل سياسة سد الآذان التي يستعملها الكيان الصهيوني من خلال «لوبيات» متغلغلة في أكبر مراكز القرار على مستوى العالم.

خسرت الرّياضة الفلسطينية الكثير منذ فترة، وزادت أكثر خلال العدوان الصهيوني على غزة، من خلال استشهاد العديد من الرياضيين ولاعبي كرة القدم، إضافة إلى تدمير المنشآت الرياضية من ملاعب وقاعات رياضية، وحتى مقرات لهيئات رياضية مثل مقر اللجنة الأولمبية الفلسطينية.

لم يفرّق العدوان بين المدني والعسكري أو الرياضي، فالكل سواسية بالنسبة له وكل من يحمل الراية الفلسطينية، سيكون هدفا للنيران والصواريخ مما جعل الرغبة تزداد لدى كل الرياضيين، في الدفاع عن الراية الفلسطينية من خلال رفعها على مستوى المحافل الرياضية الدولية.

تجاوز عدد الشهداء الرياضيين الفلسطينيين 400 شهيد، خلال آخر حصيلة نشرتها اللجنة الأولمبية الفلسطينية، وهو ما قاله رئيسها جبريل الرجوب خلال لقائه برئيس اللجنة الأولمبية الدولية توماس باخ، على هامش دورة الألعاب الأولمبية التي جرت في باريس، وندد بهذا علنا وأمام الجميع.

«الفدائي».. وحلم المونديال

يشارك منتخب فلسطين في تصفيات مونديال 2026، بعد أن تأهل إلى الدور الثالث والأخير، حيث يتواجد في مجموعة تضم كل من العراق والكويت، إضافة إلى كوريا الجنوبية والأردن وسلطنة عمان، حيث يتأهل صاحب المركز الأول والثاني مباشرة إلى المونديال المقبل وهو ما جعل الحلم يزداد.

مشوار منتخب فلسطين ناجح لحد الآن، بعد أن نجح في العودة بنقطة ثمينة من عاصمة كوريا الجنوبية، حيث تعادل مع رفقاء نجم توتنهام سون وفشل هذا الأخير في الوصول إلى شباك الحارس المتألق رامي حمادة، الذي يتواجد بدون فريق ويتدرب على انفراد، إلا أنه نجح فيما فشل فيه أفضل حراس المرمى في العالم وهو منع سون من التسجيل في مرماه.

يستقبل زملاء الحارس رامي حمادة في مدينة كوالالمبور الماليزية، بما أنه لا يستطيع استقبال المباريات على أرضه وأمام جمهوره، بعد تدمير أكثر من 70 بالمائة من البنية التحتية الرياضية في غزة، والتي يبقى أشهرها ملعب اليرموك الذي يعد أقدم ملعب في فلسطين المحتلة حيث تم إنشاؤه في الخمسينات من القرن الماضي.

يمتلك منتخب فلسطين مجموعة مميزة من اللاعبين القادرين على منحه الإضافة اللازمة وقيادته إلى المونديال، رغم أن المأمورية لن تكون سهلة، في ظل قوة المنتخبات الأخرى، حيث يراهن أنصار «الفدائي» كثيرا على هداف الأهلي المصري وسام أبو علي، الذي يعد من أبرز عناصر المنتخب.

حلم التأهل إلى المونديال يبقى حلما مشروعا بالنسبة للشعب الفلسطيني، خاصة أنه سيستغل هذا الحدث جيدا من أجل التأكيد على أحقيته في العيش بسلام، وبعيدا عن الدمار الذي كان الكيان الصهيوني سببا فيه، وهذا من خلال تعريف العالم بجرائم الكيان الصهيوني المرتكبة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الإتحاد الفلسطيني لكرة القدم يدق ناقوس الخطر

الاتحاد الفلسطيني من جهته نشر في شهر جويلية الماضي إحصائية تبين عدد لاعبي الكرة الفلسطينيين والإداريين، الذين استشهدوا خلال العدوان على غزة، حيث قدّر عددهم بـ 240، وكان من بين الشهداء هاني مصدر مدرب المنتخب الأولمبي، ومحمد بركات إضافة إلى إسماعيل الغربي لاعبا المنتخب الفلسطيني الأول.

كما ندّد الإتحاد الفلسطيني لكرة القدم بالهجمات الهمجية التي تعرضت لها المنشآت الرياضية، خاصة ملاعب كرة القدم وذلك في بيان شديد اللهجة صدر شهر ماي الماضي جاء فيه: «في الوقت الذي يتطلع فيه الإتحاد الفلسطيني لكرة القدم، لطرح مشروع قرار يتعلق بالخروقات والتجاوزات والمخاطر التي تواجهها منظومة الإتحاد، بفعل ممارسات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، والتي فرضت علينا وقف كافة الأنشطة الرياضية في كل الأراضي الفلسطينية، وما ترتب عن ذلك من تدمير لكافة المنشآت الرياضية واستشهاد واعتقال وإصابة مئات الرياضيين، بمن فيهم عشرات النجوم في الألعاب الفردية والجماعية».

وأكّد الإتحاد الفلسطيني أنه يسعى لحماية المنظومة الرياضية، حتى تمارس مهامها بكل حرية في الإطار العام المنظم من طرف الإتحاد الدولي لكرة القدم: إنّ الإتحاد الفلسطيني يسعى في إطار احترامه الأنظمة والقوانين المعمول بها، في الفيفا والميثاق الأولمبي، لحماية المنظومة الرياضية لممارسة مسؤولياتها في الأراضي الفلسطينية، المعترف بحقها في السيادة عليها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وعضوية فلسطين في اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا، وذلك لمواجهة عمليات الإبادة الجماعية وخرق مبادئ حقوق الإنسان وخرق قوانين الفيفا من جانب اتحاد الكيان الصهيوني، بما في ذلك ممارسة أنشطة رياضية رسمية في أراضي دولة فلسطين وفقاً للمواد 11، 71، 72».

ملاعب مدمّرة ومنشآت رياضية تحولت إلى ركام

كانت الملاعب والمنشآت الرياضية هدفا رئيسيا بالنسبة للعدوان الصهيوني على غزّة، حيث لم تسلم من الصواريخ والقنابل ولم يفوت الكيان الغاشم الفرصة، من أجل تدهيم كل ما يمكن استغلاله من طرف الشباب الفلسطيني، لممارسة أي هواية أو رياضة تسيهم بأسهمه.

تدمير المنشآت الرياضية هو قتل لأحلام الشباب الفلسطيني، الذي لن يجد مكانا يمارس فيه الرياضة ومنها إظهار قدراته، والتدريب بشكل جيد ليكون حاضرا بقوة في المحافل الدولية، وهذا حتى لا ينجح في إيصال صوته وصورته إلى العالم، من خلال التألق في التظاهرات الرياضية الكبرى.

يحتاج الشعب الفلسطيني إلى أكثر من خمس سنوات، من أجل إعادة بناء ما تم تدميره من ملاعب ومنشآت وقاعات رياضية، دون نسيان ضرورة توفر غلاف مالي كبير من أجل إنجاح هذا المشروع، الذي لن يرى النور إلا من خلال تضافر جهود كل من يريد نصرة القضية الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم اللازم لإعادة إعمار ما تم تدميره.

معاناة الرياضة الفلسطينية هو امتداد لمعاناة الشعب الفلسطيني الذي يعاني من القهر والحرمان، إضافة إلى التقتيل اليومي الذي يمارسه الكيان الصهيوني، أمام مرأى ومسمع العالم حيث يبقى من الضروري التنديد بما يحدث، وهو الأمر الذي لم تتوان الجزائر القيام به على مستوى الأمم المتحدة.

ملاعب كرة القدم تحولت إلى مراكز إيواء العشرات من العائلات، التي فقدت منازلها بسبب القصف الصهيوني على غزة، وهو ما جعلها تتحول من مكان للترفيه وممارسة الرياضة إلى مكان للعيش، بما أنها الملاذ الوحيد بعد تدمير كل البنية التحتية في غزة بسبب القصف العشوائي من طرف الصهاينة.

445 شهيد رياضي وتدمير 54 منشأة رياضية

ملاعب تحوّلت إلى مقابر وبنية تحتية تحت الأنقاض

منذ قرابة عام كامل، يشن الاحتلال الصهيوني في فلسطين عدوانا ممنهجا وتطهيرا عرقيا ضد الفلسطينيين، وتأثر الجانب الرياضي بهذا العدوان، بتحويل الملاعب إلى مقابر جماعية للشهداء والى مراكز للتنكيل والاعتقالات واستهدف كافة المنشآت الرياضية والرياضيين بشكل وحشي في انتهاكات صارخة لكافة القوانين ومواثيق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية.

لا تزال الرياضة الفلسطينية في دائرة استهداف الاحتلال الصهيوني باعتبارها إحدى وسائل الصمود والنضال الفلسطيني لإيصال وإسماع صوت المضطهدين والضعفاء إلى كل ربوع العالم، لاسيما العالم الغربي الذي يبقى متفرجا على المجازر الصهيونية دون أن يتحرّك ووسط تعتيم إعلامي كبير لطمس الحقيقة.

القائد السّابق للمنتخب الفلسطيني..صائب جندية:

كل إنجازاتي دمّرها الكيان الصّهيوني

تحدّث صائب جندية قائد منتخب فلسطين السابق لكرة القدم عن معاناته الكبيرة في قطاع غزة، بعدما أصبح نازحا في مقر نادي اتحاد دير البلح، نتيجة تدمير منزله في حيّ الشجاعية شرق مدينة غزة بسبب العدوان الصهيوني المتواصل على قطاع غزة، منذ السابع من شهر أكتوبر الماضي وهو الذي توج ببرونزية في الدورة العربية مع منتخب فلسطين عام 1999.

قال في اتصال هاتفي مع «الشعب»: «لا حياة وكرامة لي، حاليا تركت منزلي، بعد أيام قليلة من بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة، في السابع من شهر أكتوبر 2023، إذ تعرّض حي الشجاعية لقصف شديد، أدى لدمار منطقته السكنية بالكامل بما فيها منزلي، فوجدت نفسي نازحا مع عدد كبير من أفراد أسرتي في مقر نادي اتحاد دير البلح». وقال جندية: «أعيش ظروفا صعبة للغاية في أماكن النزوح، صائب كان يبدأ صباحه وينهي يومه بنشاط رياضي، اليوم أصبح يبدأ صباحه بالبحث عن المياه الحلوة والحطب والغاز والمواد التموينية لأبنائي، وكيف نشحن الهاتف الجوال والبطارية للإنارة في الليل».

ويضيف: «كل أبناء فلسطين أصبحوا نازحين، حتى الذي لا يزال يعيش في مدينته ولم يخرج من بيته يستضيف أسرة أو اثنتين أو ثلاث، الأمر صعب جدا، لذلك ندعو الله أن ينتهي هذا العدوان في أسرع وقت لنعود إلى أماكننا ولأرضنا وليبوتنا. الشعب الفلسطيني قادر على النهوض من جديد وخاصة الوسط الرياضي، لأننا نعرف أننا نحمل رسالة شعب». وختم حديثه معنا بحسرة كبيرة: «الذكريات التي كان يعج بها منزلي، ومنها الميدالية البرونزية خلال دورة الألعاب الآسيوية الشاطئية الثالثة، التي أقيمت في الصين عام 2012، إلى جانب عدد من الميداليات، والكؤوس أصبحت من الماضي والخسارة الكبرى هي خسارة منزلي والذي عملت لقرابة 25 عاما، من أجل بنائه».

الأمين العام للاتحادية الفلسطينية لكرة القدم.. فراس أبو هلال:

الاحتلال حطّم الرّياضة الفلسطينية ودمّر كل المنشآت

قال فراس أبو هلال الأمين العام للاتحادية الفلسطينية لكرة القدم، أن الاحتلال الصهيوني حطم كل أشكال الرياضة الفلسطينية ودمر كل المنشآت الرياضية وحتى البنية التحتية في ظرف عام واحد أي منذ 7 أكتوبر الفارط، مشيرا إلى أن شهداء الرياضة يتعدون 400 شهيد من لاعبين، مدربين وحتى رؤساء اتحاديات.

وأضاف ذات المتحدث في اتصال هاتفي أمس مع «الشعب»، أنه في «في آخر سنة كل أنواع الرياضات متوقفة والمنشآت الرياضية دمّرت عن آخرها من ملاعب وقاعات متعددة الرياضات والانتهاكات الصهيونية بحق الرياضة الفلسطينية لا تحصى، فقد سجّلنا ارتفاعا كبيرا لشهداء الحركة الرياضية إلى 445 شهيد، منهم 305 شهداء في كرة القدم، بواقع 84 طفلا و221 شاب و51 من الحركة الكشفية، و89 شهيدا من الاتحاديات الرياضية، وتم اعتقال ما يقارب 15 فردا في الضفة الغربية و44 من قطاع غزة».

وكان من بين الضحايا هاني المصري، لاعب كرة القدم السابق والمدير التنفيذي للمنتخب الفلسطيني الأولمبي، وقتلت قوات الاحتلال الصهيوني لاعب كرة القدم أحمد دراغمة في الضفة الغربية، كما قتل الاحتلال هاني المصري، مدرب المنتخب الفلسطيني الأولمبي لكرة القدم، والمعروف في فلسطين باسم أبو العبد، وقتل لاعب كرة السلة باسم النباهين، كما استشهد لاعبا الكرة الطائرة حسن أبو زعيتر وإبراهيم قصيعة، اللذين يلعبان للمنتخب الوطني ونادي الصداقة، في قصف صهيوني استهدف مخيم جباليا.

وتابع ذات المسؤول حديثه: «تمّ تدمير 54 منشأة كروية ما بين ملاعب وقاعات تدريب، بواقع 46 منشأة في قطاع غزة و8 بالضفة الغربية وتم تجريف عديد الملاعب منها ملعب نادي الشجاعية الرياضي ونادي الشاطئ وملعب بيت حانون البلدي الرسمي، ونادي ملعب بيت لاهيا وهو بين من الملاعب التي تستضيف مباريات الدوري الفلسطيني وتحويل ملعب رفح البلدي إلى مستشفى ميداني وتجريف 300 ملعب خماسي في كافة ربوع غزة».ولفت إلى تدمير مقر اللجنة الأولمبية واتحاد كرة القدم الفلسطيني بشكل كامل واستهداف مقر المجلس الأعلى للشباب والرياضة ومبنى اللجنة البارالمبية وفي ظل وجود عدد كبير من المفقودين، تبقى هذه الحصيلة غير نهائية.

مساعد مدرّب المنتخب الفلسطيني..فهد عتال:

الصّهاينة حاولوا قتل الرّياضة والحياة في فلسطين

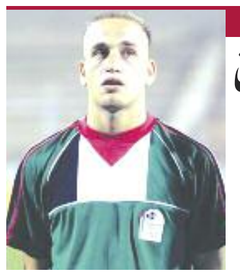

تحسّر فهد عتال مساعد مدرب المنتخب الفلسطيني لكرة القدم على الرياضة الفلسطينية عامة وكرة القدم خاصة في ظل العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني الأبي، مشيرا إلى أنه في الست أشهر الأخيرة من العدوان الصهيوني، تتصاعد معه رقعة ووتيرة القتل والدمار في كل يوم، ويواصل خلالها جيش الاحتلال ارتكاب الجرائم والمجازر بحق كل شيء، ومنها قطاع الرياضة، الذي لم يسلم من الاستهداف المباشر والمتعمد على حد تعبيره.

وقال مساعد مدرب المنتخب الفلسطيني في اتصال هاتفي مع «الشعب»: «اتحاد لعبة كرة القدم يعاني من حجم الانتهاكات والاعتداءات المباشرة والمتكررة، أحالت العديد من المنشآت الرياضية إلى دمار، أما الملاعب فقد كان لكل منها مصير مختلف، فمنها ما تحول لمقبرة جماعية، ومنها ما صار ثكنة عسكرية لجيش الاحتلال، أو معتقلات يمارس فيها جنوده أبشع الجرائم ضد الإنسانية، كما جرى في ملعب اليرموك وهو أحد أقدم الملاعب في فلسطين، حيث تم تأسيسه عام 1938، وتم تجهيزه وفق معايير الفيفا».

وأضاف ذات المتحدث: «الحياة والرياضة انتهت في غزة منذ 7 أكتوبر في ظل تصاعد وتيرة القتل والدمار كل يوم وحتى في الضفة الغربية، الاحتلال دمّر كل شيء، وهو ما أثّر كثيرا على الرياضة الفلسطينية، التي وقفت تماما لا توجد منافسات وحتى مسابقات وطنية ومحلية شلت بالكامل، جميع الرياضات سيما كرة القدم منعدمة في قطاع غزة، وتم تدمير البنية التحتية من ملاعب وقاعات ومنشآت كما تم استهداف الرياضيين الفلسطينيين من لاعبين ومدربين ورؤساء اتحاديات وكوادر بشكل خاص وحتى المنتخب الفيدائي يتعرض لمضايقات من أجل كسر حلمه ببلوغ مونديال 2026».

اللاّعب السّابق..رضا ماتام:

تدعيم المنتخبات الفلسطينية لضمان التّمثيل الرّياضي للقضية

«العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني لا يفاضل أحدا على آخر، ويسعى لقتل أكبر عدد ممكن من السكان المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، وهو ما وثقته الكاميرات، الحمد لله هناك موقف شجاع للدولة الجزائرية التي لم تكتف بالتنديد فقط، بل أنهكت الدبلوماسية الجزائرية بلدان عظمى في الأمم المتحدة لنصرة القضية الفلسطينية، باستدعاء سفراء العالم وحثهم على تطبيق وقف إطلاق النار، وفضحت تواطؤهم في أكثر من مناسبة، وهذه شجاعة كبيرة من الجزائر.

الشعب الجزائري ثوري ومناضل، ويعي جيدا ما يحدث في فلسطين المحتلة لأننا عشنا ويلات الاستعمار، وأثبتنا في أكثر من مرة بأن فلسطين قضيتنا الأولى، والدليل على ما أقول لهم هناك دولة في العالم شعبها يتمنى الهزيمة لبلده لكي يفوز منافسه فوق أرضية الميدان، وهو ما حدث في اللقاء الودي بين المنتخبين الجزائري والفلسطيني بملعب 5 جويلية الأولمبي، وأنا كنت واحدا منهم، أجدادنا رسخوا حبنا لفلسطين وهو ما قمنا به مع أبنائنا.

بالنسبة لإبادة الرياضيين وتدمير المنشآت الرياضية هي خطة من طرف الصهاينة لكبح الرياضة ولو جزئيا، لأن الرياضة أصبحت تمس العديد من القطاعات على غرار الاقتصاد والسياسة، وهي واجهة لإثبات قوة الأمم، رياضي واحد يمكن أن يجلب لبلده سمعة وشهرة كبيرة، ولهذا يعمل الصهاينة على عدم وجود أي ممثل للرياضة الفلسطينية في المستوى العالي، حتى لا يصنع الحدث لدى وسائل الإعلام، وخير دليل على ما أقوله ما صنعه فريق جبهة التحرير الوطني في عالم كرة القدم، الذي جلب إضافة نوعية للثورة التحريرية عبر العالم، الأمر الذي أكسبها قوة أكبر بشهادة زعماء عدة بلدان، ونتمنى أن تفتح الأبواب أمام مختلف المنتخبات الفلسطينية، للقيام بتربصات في مختلف البلدان العربية، ودعمه ماديا للوقوف ضد خطة قمع الرياضة الفلسطينية.

الإعلام يلعب دورا كبيرا في فضح آلة القتل الصهيونية، وجريدة «الشعب» مشكورة على هذا الملف المهم، ويجب أن نواصل الحديث عن مخلفات العدوان على فلسطين في كل القطاعات».

مع التّدمير الصّهيوني الممنهج للرّياضة الفلسطينية

رياضيّون جزائريّون يرافعون لدعم الرّياضيّين الفلسطينيّين

دفعت الرياضة الفلسطينية منذ بدء العدوان الصهيوني على قطاع غزة خلال سنة كاملة ثمنا باهظا على الصعيد البشري والبنية التحتية، حيث كشفت آخر التقارير عن استشهاد أكثر من 400 شهيد من رياضيين ومسيرين ومدربين، وكذا مئات من لاعبي أكاديميات كرة القدم من الأطفال في غزة والضفة الغربية.

أبرز ضحايا الرياضة الفلسطينية مدرب المنتخب الفلسطيني الأولمبي هاني المصدر (أبو العبد)، ولاعبيّ المنتخب الفلسطيني الأول إسماعيل المغربي ومحمد بركات. تمّ تدمير 42 منشأة رياضية بالكامل، بما فيها 7 منشآت رياضية في الضفة الغربية، بنسبة 70 بالمائة من المنشآت الرياضية الفلسطينية، ومنها من استعمل كمعسكرات اعتقال لاحتجاز آلاف الفلسطينيين.

اتّصلنا ببعض اللاعبين القدامى ومدربين للحديث عن محاولة الكيان الصهيوني القضاء على الرياضة الفلسطينية، وقالوا عن هذا الموضوع:

المدرب الفني السّابق للمنتخب الفلسطيني..نور الدين ولد علي:

مجرّد تجميع اللاّعبين أصبح صعبا

من جهته أكّد المدرب الجزائري نور الدين ولد علي، المدير الفني السابق للمنتخب الفلسطيني خلال فترة 2018 وحتى مارس 2021، أنّ الفلسطينيين لا يعيشون في وضع جيد، ولا تتوفر حرية حركة للمواطنين خاصة منذ بداية العدوان الصهيوني على القطاع، وهذا يجعل التدريبات وممارسة الرياضة عامة وكرة القدم خاصة من الأمور الصعبة للغاية.

أضاف ولد علي في تصريح لـ «الشعب»، إن الاحتلال الصهيوني استغل كل عدوانه لتدمير كل ما له علاقة بالرياضة الفلسطينية حيث أصبح مجرد تجميع اللاعبين أمر صعب بل شبه مستحيل في الوقت الحالي، بالنظر لحاجة اللاعبين في غزة والضفة الغربية إلى تصاريح خروج للمرور عبر نقاط التفتيش العسكرية للاحتلال موضحا، انه حتى لو تم منحها، يستغرق ذلك بعض الوقت.

وختتم ولد علي حديثه: «إن آلة الدمار منذ بدء العدوان صبت حقدها على كل ما هو فلسطيني، والرياضة نالت نصيبها وعرفت خسائرا كبيرة».

عزيز - ب

المدرّب محمد ميهوبي:

هكذا تمّ التّخطيط لمحو الرّياضة الفلسطينية

«أولا أتمنى الرّحمة للشّهداء، والشفاء العاجل لكل الجرحى والمصابين..ثانيا، الشعب الفلسطيني أدهش الكيان الصهيوني بصموده ورفضه مغادرة أرضه، وفي الزمن الحالي إذا أردت أن تدمّر أي بلد عليك أن تتجه مباشرة إلى الرياضة، التي تعتبر واجهة لذلك البلد في أكبر المحافل الدولية، الكيان الصهيوني شاهد المساندة الكبيرة للرياضيين العرب والأوروبيين النشاطين في مختلف البطولات العالمية، وكذا جماهير الكرة في العديد من البلدان التي رسمت أجمل الصور في المدرجات مساندة للقضية الفلسطينية، وبعد مشاركة الرياضيين الفلسطينيين في الألعاب الأولمبية باريس 2024، تم التخطيط للمرور إلى خطة جديدة بمحو الرياضة الفلسطينية، بالعمل على تغييب الرياضة الفلسطينية من المحافل الدولية، فوجهت آلة القتل والدمار الصهيونية بوصلتها إلى نجوم الرياضة الفلسطينية، وقتلت لاعبي المنتخب الأول، بالإضافة إلى مدرب المنتخب الأولمبي الفلسطيني هاني المصدر، والكثير من مسؤولي ومدربي ولاعبي الفرق الفلسطينية ومئات لاعبي أكاديميات كرة القدم بالأصناف الدنيا للوصول إلى مبتغاهم، بهدف تقليل قوة مختلف المنتخبات الفلسطينية وفي مقدمتها منتخب كرة القدم.

حان الوقت للبلدان المساندة للقضية الفلسطينية مساعدة الرياضيين الفلسطينيين، والتكفل بهم لرفع مستواهم أكثر حتى يكون تمثيلهم أقوى لإفشال خطة الكيان الصهيوني في القضاء على الرياضة الفلسطينية وتمثيلها في المحافل الدولية.

اللّعب السّابق..أمين بصغير:

متأكّد بأنّ الفلسطينيّين سيعودون أقوى

«فلسطين تمر بمرحلة صعبة للغاية، وتأثر الفلسطينيون في كافة الجوانب (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الرياضية) عقب العدوان الصهيوني.

الرياضة تعتبر حلا من الحلول لإعطاء دفعة وخطوة للقضية الفلسطينية، وتعد واجهة يسمح لها بالبقاء في أذهان الشعوب، وتساعد المقاومة معنويا على الصمود والحاق هزائم ثقيلة بالعدو، مثلما حدث مع المنتخب الفلسطيني الذي خاض مباراة ودية ضد المنتخب الأولمبي الجزائري بملعب 5 جويلية، بالاضافة إلى تواجد ينشطون في فلسطين، بالإضافة إلى تواجد عدد من اللاعبين الفلسطينيين الذين ينشطون بمختلف بطولات العالم، والذين يعدون رمزا للنجاح، كما أن تتدبد لاعبينا في مختلف الدوريات بما يحدث والوقوف مع القضية الفلسطينية، أمر جعل الصهاينة يفكرون في تقليص التمثيل الرياضي الفلسطيني بوسائل الإعلام، وذلك عن طريق محاولة محو الرياضة الفلسطينية من الوجود، بقتل الرياضيين والمدربين وحتى لاعبي الفئات الشبانية، وتدمير أكبر عدد ممكن من المنشآت الرياضية، خصوصا بعد الألعاب الأولمبية بباريس، للقضاء على التمثيل الفلسطيني في المنافسات القارية، وهذا الأمر من دون شك سيزيد من عزيمة إخواننا الفلسطينيين، لمواصلة اسماع صوتهم وتأكيد وجودهم عن طريق الكفاح الرياضي، ونتمنى أن نرى في المستقبل رياضيين فلسطينيين يبرزون دوليا في تحدي جديد للقضية الفلسطينية، لأننا نعلم بأن من شيم وقوة الفلسطينيين الصمود والاستمرار مهما كانت الظروف، وبالرغم من مرورهم بأصعب سنة منذ بداية المقاومة، إلا أنني متأكّد من أنهم سيعودون أقوى في كل المجالات، ويعيدون بناء أنفسهم من جديد».

المتحدّث باسم بلدية غزّة، حسني مهنا:

نعيش كوارث بيئية تستمر لسنوات مقبلة

■ تراكم نحو 350 ألف طن من النفايات المنزلية في الشوارع ■ العكلوك: انبعاث 280 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون في أول شهرين من الحرب

بعد مرور عام كامل على حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الكيان الصهيوني على قطاع غزّة، تعرّضت جميع مكوّنات البيئة الهشّة، التي خلّفتها سنوات من الحصار والاعتداءات المتكررة، لتدمير ممنهج فاقم معاناة الغزّاويين.. تعيش غزّة أزمات إنسانية وبيئية غير مسبوقة، إذ أسفرت الإبادة الجماعية منذ 7 أكتوبر 2023 عن تدمير واسع للبنية التحتية، ما أدّى إلى تفشّي الأمراض والأوبئة.

غزة: حسني نديم

وبحسب مؤسّسات صحية فلسطينية وأممية، فإنّ انتشار الأمراض في غزّة خاصة بين الأطفال، يأتي نتيجة نقص النظافة الشخصية والمياه، وتلوّث الغذاء، والاكتظاظ السكاني في مراكز النزوح جرّاء الحرب، وما يترافق معها من قيود يفرضها الجيش الصهيوني على كلّ مقوّمات الحياة.

أوضاع كارثية

ويصف حسني مهنا، متحدّث باسم بلدية غزّة، الوضع بالقطاع بـ«الكارثي" ويتفاقم يوما بعد يوم نتيجة الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية.

وقال مهنا: "غزّة تعاني من مشكلات صحية وبيئية خطيرة نتيجة الاستهدافات الصهيونية والحصار، أبرزها تكدّس النفايات وانتشارها العشوائي، وتسرّب مياه الصرف الصحي بالشوارع، ممّا يزيد من المخاطر الصحية وينشر الأمراض المعدية"، وأشار إلى تراكم نحو 350 ألف طن من النفايات المنزلية بشوارع غزّة، خاصة بالمناطق المكتظّة بالسكان والنازحين، ما سبّب انتشار الروائح الكريهة والحشرات والقوارض.

وأوضح المتحدّث أنّ "الجيش الصهيوني دمّر أكثر من 165 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي، و8 محطات لضخّ المياه العادمة بشكل كلّي وجزئي، تسبّب طفح مياه الصرف الصحي بالمناطق المنخفضة وتسرّبها إلى الشوارع وشاطئ البحر".

وبيّن مهنا أنّ "تدمير الجيش 62 بئرا للمياه و100 ألف متر طولي من شبكات المياه زاد من حدّة الأزمة المائية، ما أدّى إلى نقص حادّ في المياه الصالحة للشرب وخلق أزمة عطش في غزّة والشمال".

ويضطر المواطنون في غزّة والشمال، إلى قطع مسافات طويلة والوقوف في طوابير لساعات تحت أشعة الشمس للحصول على كميات بسيطة من المياه لا تكفي للاستخدامات اليومية.

ويؤكّد مهنا أنّ "تدهور الخدمات البيئية والصحية في غزّة أدّى إلى انتشار سريع للأمراض، خاصة المعدية، نتيجة التكدّس السكاني بمراكز الإيواء غير الصحية، وتراكم النفايات في الشوارع، ما ساهم في زيادة حالات الالتهابات الجلدية، والتهاب الكبد الوبائي، وأمراض الجهاز التنفّسي".

ومنذ بداية الحرب على غزّة، يواجه الفلسطينيون معاناة النزوح المتكرّر، حيث يأمر الجيش الصهيوني أهالي مناطق وأحياء سكنية بإخلائها استعدادا لقصفها وتدميرها والتوغّل فيها.

ويضطر 2 مليون نازح من أصل 2.3 مليون نسمة (إجمالي السكان)، خلال نزوحهم إلى اللّجوء للمدارس أو لمنازل أقربائهم أو معارفهم، أو إقامة خيام في الشوارع والمدارس أو أماكن أخرى مثل السجون ومدن الألعاب، في ظلّ ظروف إنسانية صعبة، حيث لا تتوفر فيها المياه ولا الأطعمة الكافية، وتنتشر الأمراض.

ويشير الخبير البيئي سعيد العكلوك إلى أنّ الحرب دمّرت شبكات المياه والصرف الصحي بغزّة، ممّا أخرج أكثر من 200 بئر مياه عن الخدمة، وقلّص كمية المياه المتاحة للشرب إلى 8 لترات يوميا، مقارنة بـ84.5 لتر يوميا قبل الحرب.

وأدّى تدمير محطات التحلية إلى اضطرار المواطنين للبحث عن بدائل غير صحية، مثل الآبار الزراعية غير المعقّمة، يقول العكلوك، ويواصل: "تدمير محطات معالجة المياه العادمة أدّى لتسرّب مياه الصرف غير المعالجة للخزّان الجوفي، ممّا زاد من تلوّث المياه".

وبحسب الخبير، يتم ضخّ نحو 100 ألف متر مكعب يوميا من مياه الصرف غير المعالجة إلى شاطئ البحر، ما تسبّب بتلوّثه بنسبة تزيد عن 87 بالمائة، ليهدّد حياة المواطنين، ووفقا للخبير البيئي، يُعتبر شاطئ البحر مكانا خطرا مليئا بالميكروبات والبكتيريا المسبّبة للأمراض.

انتشار متسارع للأمراض

ويشير العكلوك إلى أنّ "عدد الإصابات بمرض التهاب الكبد الوبائي وصل إلى 100 ألف حالة، والأمراض الجلدية تجاوزت 120 ألف حالة، نتيجة استخدام المياه الملوّثة"، كما يعتبر تراكم النفايات الطبية، الذي يصل إلى نحو ألف طن شهريا، كارثة بيئية وصحية، حيث تُحرق أو ترمى مع النفايات العادية، ما يزيد من مخاطر التلوّث وانتشار الأمراض، بحسب الخبير.

الركام وتلوّث الهواء

يقول العكلوك: "نتيجة الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية، تراكمت كميات ضخمة من الركام بغزّة، حيث أفرز تدمير 400 ألف وحدة سكنية حوالي 40 مليون طن من الركام".

ويضيف: "أدّى تدمير المنازل وإحراق الركام إلى انبعاث نحو 280 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون خلال أول 60 يوما من الحرب، ممّا يعادل البصمة الكربونية لعشرين دولة ويؤثر سلبا على التغيّر المناخي"، ولفت إلى أنّ "تلوّث الهواء الناتج عن حرق النفايات والغازات الضارة، إلى جانب الروائح الكريهة من النفايات المتراكمة، بإصابة آلاف المواطنين بأمراض الجهاز التنفّسي، مع تسجيل أكثر من 130 ألف حالة مرتبطة بتلوّث الهواء".

التربة والزراعة

وأوضح الخبير أنّ الحرب ألحقت أضرارا جسيمة بالأراضي الزراعية بغزّة، حيث دُمّرت أكثر من 50٪ منها، ممّا أثّر سلبا على نوعية التربة، وأشار إلى أنّ "الأسلحة المستخدمة تحتوي على مواد كيميائية سامة، مثل الفوسفور الأبيض، التي تؤثر على التربة لفترات طويلة، ما يمنع استخدامها بالزراعة".

وتتجاوز المخاوف من تأثيرات الحرب باللّحظة الراهنة، إذ يتوقّع العكلوك أنّ تلوّث المياه والتربة والهواء سيؤدّي إلى تدهور نوعية الحياة بغزّة لعقود قادمة، مع انبعاثات الغازات الدفيئة التي ستؤثر أيضا على المنطقة، كما سيظلّ تهديد الأمراض المعدية والمزمنة قائما، خاصة بظلّ ضعف النظام الصحي، ما قد يؤدّي إلى عودة أمراض مثل شلل الأطفال أو الملاريا، بحسب الخبير.

وفي 19 جوان الماضي، قال برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنّ التأثيرات البيئية للحرب في غزّة "غير مسبوقة" ما يعرّض المجتمع لـ«مخاطر التلوّث المتزايد بسرعة في التربة والمياه والهواء، فضلا عن مخاطر الأضرار التي لا يمكن إصلاحها للنظم البيئية الطبيعية".

وأفاد تقييم البرنامج بأنّ "إلقاء الذخائر التي تحتوي على معادن ثقيلة ومواد كيميائية متفجرة في المناطق المكتظة بالسكان في غزّة أدّى إلى تلويث التربة ومصادر المياه"، وحذّر من خطورة ذلك على "صحة الإنسان والذي سيستمر لفترة طويلة بعد وقف الأعمال العدائية".

ومنذ بدء الإبادة الجماعية، يمنع الكيان الصهيوني دخول المساعدات الإنسانية والطبية والوقود ومواد النظافة الشخصية، إلا القليل منها للمؤسّسات الدولية، لا يلبّي احتياجات المواطنين.

ويشنّ الكيان الصهيوني منذ 7 أكتوبر 2023 إبادة جماعية على قطاع غزّة أسفرت عن أكثر من 138 ألف قتيل وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة عشرات الأطفال، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

وفي استهانة بالمجتمع الدولي، يواصل الكيان الصهيوني مجازره بغزّة متجاهلا قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية ولتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزّة.

بعد عام من العدوان المستمـــــــر..

شـــــوارع غـــزّة.. مقابـــرهـــا..

في الذكرى السنوية الأولى للعدوان الصهيوني على قطاع غزّة، تستمر شوارع القطاع في احتضان جثامين أبنائها، شاهدة على ألم لا يُحتمل وعائلات ما زالت تنتظر لحظة وداع تليق بأحبّائها.

غزّة: محمد أبو دون

آمال الأسود، من حي الشيخ رضوان شمالي مدينة غزّة، تواصل يوميا زيارة قبري زوجها سامي وصهرها مصطفى اللذين دُفنا بساحة ملعب كرة قدم خلف منزلهما، بعدما لقيا حتفهما بغارة جوية صهيونية في جانفي 2024.. آمال، وهي أم لثمانية أبناء، تجلس قرب قبر زوجها، تحدّثه بصوت يملأه الشوق، وتخنقه الدموع: "إن شاء الله تكون سامعني".

وفي حديثها، تضيف آمال بحزن: "زوجي خرج لمساعدة شقيقته في جلب بعض الأغراض من بيتها ببلدة بيت لاهيا شمالي قطاع غزّة، وكان صهري يرافقه. لكن في طريق عودتهما، استهدفتهما طائرات الاحتلال بصاروخ، فاستشهدا معا".

وعندما تعذّر على العائلة الوصول إلى المقابر الرسمية بسبب القصف المتواصل من قبل الجيش الصهيوني، وتعمّده قطع الطرقات وتدمير البنى التحتية واستهداف المدنيين، لم تجد آمال وأقاربها مكانا سوى ساحة ملعب خلف المنزل لدفن أحبّائها.

ومنذ بداية حرب الإبادة الجماعية الصهيونية على غزّة في 7 أكتوبر 2023، لجأ كثيرون مثلها لدفن الشهداء في مقابر مؤقّتة وسط الشوارع، وفي ساحات المنازل والملاعب، وحتى على الأرصفة، وغيرها من المرافق.

المقابر العشوائية.. رمز المأساة الإنسانية المتفاقمة

ووفقا لإحصائية صادرة عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في سبتمبر الماضي، فإنّ حرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الكيان الصهيوني على غزّة خلّفت أكثر من 120 مقبرة جماعية عشوائية لاحتضان جثامين من قضوا تحت نيران قصفها المتواصل.

حلم الوداع المؤجّل

ومع مرور عام على حرب الإبادة، لا تزال كثير من عائلات شمال غزّة تنتظر فرصة نقل جثامين أحبّائها إلى مقابر تليق بهم، لكنّها تصطدم بعدّة عقبات، من بينها اكتظاظ المقابر الرسمية، وصعوبة التنقل في ظلّ استمرار القصف والدمار.

آمال كانت قد قررت، قبل أشهر، نقل جثماني زوجها وصهرها إلى مقبرة رسمية، لكنّها تراجعت بعد إصرار ابنتها النازحة إلى جنوب قطاع غزّة على أن يبقيا كما هما حتى تتمكّن من العودة لوداعهما.

تقول آمال: "الأفضل هو الدفن في مقبرة رسمية، لكن بعض الأهالي يخشون نقل الجثامين الآن بسبب الظروف الأمنية أو انتظارا لعودة النازحين"، وتشير إلى أنّ كثيرا من القبور العشوائية المؤقّتة ما زالت منتشرة في شوارع غزّة وبين البيوت.

ملاعب تحوّلت إلى مقابر

في حي الشيخ رضوان، تحوّل ملعب "التوحيد" إلى مقبرة عشوائية مؤقّتة منذ الأيام الأولى لحرب الإبادة الصهيونية.

محمود أبو فول، أحد سكان الحي، يروي ما حدث، قائلا: "لم يتمكّن الناس من الوصول للمقابر الرسمية لدفن الشهداء بسبب استهداف الاحتلال للطرقات والأهداف المتحرّكة في شمال القطاع، فتوجّهوا إلى الملعب"، ويضيف: "دُفن حوالي 250 شهيدا هنا، وما زالت معظم جثامينهم في مكانها حتى اليوم".

يقول محمود: "نقل الجثامين بعد هذا الوقت يحتاج إلى فرق مختصّة وتكاليف كبيرة، والأهالي اليوم بالكاد يستطيعون توفير أساسيات الحياة".

تهديد الكلاب الضالة

ليس فقط خطر القصف هو ما يواجه أهالي غزّة، بل أيضا تهديدات من نوع آخر.. إبراهيم المصري، النازح مع عائلته من بلدة بيت حانون إلى مخيم جباليا للاجئين شمال غزّة، اضطرّ إلى دفن شقيقه محمود، الذي قُتل إثر إصابته بشظايا قذيفة مدفعية أطلقها الجيش الصهيوني، في أرض زراعية بعدما تعذّر عليه الوصول للمقبرة الرئيسية.

يقول المصري: "جثمان شقيقي لا يزال هناك، منذ ديسمبر، بسبب صعوبة الوصول للمقبرة الرسمية في بيت حانون لإعادة دفنه هناك"، ويضيف: "نزور القبر يوميا خوفا من الكلاب الضالّة التي نبشت العديد من القبور بالشوارع".

ويتابع بحسرة: "من حقّ كلّ ميت أن يُدفن بطريقة آدمية تحفظ كرامته، لكن ما يحصل في غزّة عكس ذلك، حيث تنتشر جثامين الشهداء في الشوارع وعلى الأرصفة".

ويعرب المصري عن أمنيته في أن تنتهي حرب الإبادة الصهيونية قريبا و«تعود الحياة تدريجيا لغزّة بعد ما حلّ بها من دمار وموت، ونتمكّن من دفن شقيقي بطريقة تليق به بوصفه شهيدا".

إبادة مستمرّة

تستمر حرب الإبادة الصهيونية على غزّة بدعم غربي مطلق، مخلّفة أكثر من 138 ألف قتيل وجريح فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء، وعشرات الآلاف من المفقودين، وسط دمار شامل ومجاعة قاتلة.

وبينما يواصل الكيان الصهيوني تجاهل قرار مجلس الأمن الدولي بوقف هذه الإبادة، ومطالبات محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لوقف الجرائم وتحسين الأوضاع الإنسانية بغزّة، يعيش أهالي القطاع في مأساة مستمرّة، لا تتوقّف عند حدود الحياة، بل تتجاوزها إلى الموت أيضا.

تعــدّ أخطــر الجرائــم التــي شهدتهــا الإنسانيــة..

هذه أسس جريمة الإبادة الجماعية في القانــون الــدولي الجنائي

تخرج جريمة الإبادة الجماعية عن إطار الجرائم العادية؛ لأنّها في الأساس تستهدف من خلال الأفعال المحظورة، تدمير جماعة معينة وليس فردا بذاته. كما أنّ السلوك الإجرامي في هذه الجريمة لا ينتهك قاعدة أو قواعد قانونية فحسب، وإنّما يمسّ بالمقوّمات الأساسية لحياة مجموعة بشرية بأكملها، وبالنظام العام الدولي، ومن ثمّة فإنّ جريمة الإبادة الجماعية تعدّ من أخطر الجرائم التي شهدتها ولا تزال تشهدها البشرية، ممّا دفع المجتمع الدولي إلى وضع نظام قانوني دولي يمنع ارتكاب مثل هذه الجريمة والمعاقبة عليها.

الدكتور محمد الأمين بن الزين

جامعة الجزائر

«الإبادة الجماعية" (Genocide) مصطلح مشتق من اليونانية (Genius) وتعني الجماعة ومن (Caedere) وتعني القتل، أيّ قتل جماعة، وقد بدأ اهتمام الدول بجريمة الإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أسندت لمنظمة الأمم المتحدة، مهمة وضع اتفاقية دولية تتضمّن أحكاما ضدّ هذه الجريمة الدولية، وتحدّد المسؤولية الجنائية المترتّبة عنها، وتعتبر أول محاولة لتحديد مفهوم جريمة الإبادة الجماعية، نصّ القرار الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 11-12-1946، وقد جاء في هذا القرار : "إنّه طالما اضطهدت جماعات من البشر بقصد إبادتها إبادة تامة أو جزئية.. وأنّ إبادة الجنس، أيّ إنكار حقّ الوجود بالنسبة لجماعة إنسانية بأسرها، جريمة في نظر القانون الدولي، يستحق مرتكبيها العقاب عليها سواء كانوا فاعلين أم شركاء.. وسواء كانوا رجال دولة أم موظفين أم أفرادا، بصرف النظر عن البواعث التي تدفعهم إلى ارتكاب جريمتهم، كما أنّها تتعارض مع أغراض ومقاصد الأمم المتحدة، وينكرها العالم المتمدّن".

وبتاريخ 09-12-1948، أقرّت الجمعية العامة بالإجماع، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وجاء في المادة الثانية من هذه الاتفاقية: الإبادة الجماعية تعني أيّ من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلّي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنيه أو عرقية أو دينية. ووفقا لنصّ هذه المادة تتمثل الأفعال المجرمة في: القتل أو إلحاق أذى جسدي خطير بأعضاء من الجماعة أو إخضاع الجماعة لظروف معيشية قصد إهلاكها، أو اتخاذ تدابير لمنع إنجاب الأطفال داخل الجماعة أو نقل الأطفال وتهجيرهم عنوة ".

وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقية الدولية، فإنّ أهم تطور سجّل على مستوى القانون الدولي الجنائي تمثل في تبنّي المجموعة الدولية لنظام المحكمة الجنائية الدولية سنة 1998.

لقد حدّد النظام الأساسي، في المادة الخامسة، أنواع الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ومن هذه الجرائم، جريمة الإبادة الجماعية. ووفقا لنصّ المادة 06، فإنّ الإبادة الجماعية تعني: "أيّ فعل من الأفعال يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو اثنيه أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكا كليا أو جزئيا: قتل أفراد الجماعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة، إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية يقصد بها تدميرها أو إهلاكها كليا أو جزئيا، فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة، نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى..

أما على مستوى الفقه فقد وردت تعاريف مختلفة لجريمة الإبادة الجماعية، إذ يرى غرافان Graven أنّ جريمة الإبادة الجماعية تعني إنكار حقّ المجموعات البشرية في الوجود، وهي تقابل القتل الذي هو إنكار حقّ الفرد وحقّ الإنسان في البقاء، أما ديفارب Devabre فيرى أنّ جريمة الإبادة الجماعية هي جريمة ضدّ الإنسانية، وتتخذ ثلاثة مظاهر: الإبادة الجسدية، وتتمثل في الاعتداء على الحياة والصحة والسلامة الجسدية. الإبادة البيولوجية وتتمثل في الاعتداء على نمو المجموعة البشرية بواسطة الإجهاض والتعقيم. الإبادة الثقافية وتتمثل في تحريم اللغة الوطنية والاعتداء على الثقافة القومية.

ويذهب ليمكين إلى أنّ الإبادة الجماعية تستند على خطة منسّقة من خلال عدّة أعمال مختلفة، تهدف إلى تدمير الأسس الضرورية لحياة جماعة قومية، قصد تدمير هذه الجماعة. وتهدف الخطة تفصيلا إلى تفتيت وتفكيك المؤسّسات السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية والشعور القومي والديني والوجود الاقتصادي للجماعات القومية، وأيضا القضاء على الأمن الشخصي والحرية والصحة والكرامة، ويضيف ليمكين بأنّ الإبادة الجماعية توجّه ضدّ الأفراد بصفتهم أعضاء ينتمون إلى الجماعة وليس بصفتهم الفردية.

بناء على ما سبق، فإنّ جريمة الإبادة الجماعية تتميّز بالصفة الجماعية للضحايا، أيّ المجني عليهم حيث تقع هذه الجريمة ضدّ جماعة، وتحدّد الجماعة على عدّة أسس مختلفة، فالجماعة القومية تتكوّن من أشخاص ذوي أصل قومي مشترك، ويعني الجنسية أو المواطنة أو على أساس نفسي اجتماعي.

الطابع الدولي لجريمة الإبادة الجماعية

تعرف الجريمة الدولية بأنّها سلوك إنساني غير مشروع صادر عن إرادة إجرامية يرتكبه فرد باسم الدولة أو برضى منها، وينطوي على انتهاك لمصلحة دولية يقرر القانون الدولي حمايتها عن طريق الجزاء الجنائي.

ولقد أقرّت ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الطابع الدولي لجريمة الإبادة الجماعية وجاء في نصّ الديباجة بأنّ: "الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها".

كما تنصّ المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أنّ: "الإبادة الجماعية سواء ارتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب هي جريمة بمقتضى القانون الدولي وتتعهّد بمنعها والمعاقبة عليها.

ويرى عدد من الفقهاء أنّ هذه الاتفاقية أرست مبادئ وأحكام قانونية تلتزم بإعمالها كافة الدول بصرف النظر عن تمتّعها بوصف الطرف في الاتفاقية أو افتقارها إلى هذا الوصف، فهي مبادئ وأحكام معترف بها من طرف الأمم تستهدف تحقيق غايات إنسانية وحضارية تتمثل في : حماية الوجود للجماعات البشرية.

إنّ إضفاء الصبغة الدولية على أفعال الإبادة الجماعية، مستمدّة من طبيعة المصلحة الجوهرية المعتدى عليها؛ فالمحافظة على الجنس البشري وحمايته من أيّ اعتداء أصبح يمثل هدفا وغرضا أساسيا للنظام القانوني الدولي، ومن هذا المنظور، فإنّ جانبا من الفقه يذهب إلى اعتبار أنّ هناك حقوقا إنسانية معيّنة تشكّل قواعد آمرة للقانون الدولي، يتعين احترامها حتى في غياب التزام اتفاقي باحترام هذه الحقوق. فأيّ فرد في العالم له حقوق أساسية يجب حمايتها من أيّ انتهاك، حيث تقوم فكرة حماية حقوق الإنسان في العالم على أساس ضرورة وجود تضامن إنساني، يشكّل أبرز أسس القانون الدولي.

ولاشكّ أنّ جريمة الإبادة الجماعية، مضادة لحقّ أساسي من حقوق الإنسان، بل حقّ يأتي على رأس هذه الحقوق، وهو الحقّ في الحياة. وتبعا لذلك، فإنّ هذه الجريمة تمثل خرقا صريحا للقواعد الدولية الآمرة في القانون الدولي العام التي تهدف إلى الحفاظ على النظام العالمي.

ومن الملاحظ أنّ الإبادة الجماعية تعتبر جريمة دولية بطبيعتها، كما أنّ المسؤولية المترتبة عن هذه الجريمة هي مسؤولية مزدوجة تقع تبعتها على الدولة من جهة، وعلى الأشخاص الطبيعيين مرتكبي الجريمة، من جهة أخرى.

ونتيجة لذلك، فإنّ المادتين 5 و 6 من نظام روما الأساسي، اعتبرا جريمة الإبادة الجماعية جريمة دولية تمثل خطورة على الأسرة الدولية، حيث جاء في الفقرة 1 من المادة 5: يقتصر اختصاص المحكمة على أشدّ الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره"، ومن هذه الجرائم، جريمة الإبادة الجماعية.

إنّ الطابع الدولي لجريمة الإبادة الجماعية كرّسه القضاء الدولي، ففي رأي استشاري سنة 1951 اعتبرت محكمة العدل الدولية بأنّ الاعتبارات الإنسانية الأولية هي جزء من المبادئ العامة القانون، وأنّ المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منع الإبادة الجماعية، هي مبادئ مقرّرة بواسطة الأمم المتحدة كقواعد ملزمة للدول حتى بدون التزام اتفاقي، فهي مبادئ تفرض نفسها على المجتمع الدولي.

أركان جريمة الإبادة الجماعية..

لقيام المسؤولية الجنائية الدولية، يجب أن تتوافر في جريمة الإبادة الجماعية ثلاثة أركان: الركن المادي، الركن المعنوي والركن الدولي.

أما الركن المادي فإنّه يشمل كلّ ما يدخل في تكوينها، وتكون له طبيعة مادية، ويتمثل الركن في أحد الأفعال المكوّنة للسلوك الإجرامي، وهذه الأفعال محدّدة على سبيل الحصر في تعريف جريمة الإبادة الجماعية في المادة 6 من نظام روما الأساسي، وتأخذ المظاهر أو الصور المادية التالية:

قتل أفراد الجماعة: تتجسّد هذه الجريمة في إقدام الجناة على قتل أفراد مجموعة أو جماعة بشرية تقوم بينها روابط مشتركة دون تمييز بين الرجال والنساء والشباب والأشخاص المسنّين، ويشمل القتل جميع أفراد الجماعة أو معظمهم. ويهدف القتل إلى الاستئصال المادي للجماعة المجني عليها، ويتحقّق ذلك بأفعال مادية تؤدّي إلى القضاء على الجماعة المضطهدة كليا أو جزئيا، ومن أمثلة ذلك صور القتل الجماعي مذبحة دير ياسين 1948 التي اقترفتها قوات الاحتلال الصهيوني، مساء يوم 9 أفريل سنة 1948، ضدّ سكان دير ياسين العربية، وقامت القوات المعتدية بقتل 250 شخصا، وهي لا تختلف عمّا يحدث منذ عام كامل بفلسطين.

إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة: وهي الصورة الثانية للركن المادي في جريمة الإبادة الجماعية ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتنصرف هذه الصورة إلى كافة الأفعال المادية التي تؤثر على السلامة البدنية والجسمية، وكذلك على القوى العقلية للمجني عليه، ومن أمثلة هذه الاعتداءات استخدام وسائل التعذيب بشتى أنواعها وما قد ترتبه من عاهات وإعاقات جسدية مستديمة لدى الأشخاص الضحايا أو إصابتهم بأمراض عقلية أو عصبية. ويدخل ضمن حالات الإيذاء الجسمي والنفسي، وهو ما يحدث يوميا في سجون الاحتلال الصهيوني في حقّ الأسرى الفلسطينيين.

إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية بقصد إهلاكها: يقصد بهذه الحالة تعمّد حرمان الجماعة من الموارد الأساسية التي تعتمد عليها في حياتها من أجل البقاء مثل المواد الغذائية والخدمات الطبية: الماء والكهرباء والطرد من المنازل أو حتى تدمير المنازل. ويمكن أيضا أن تتحقّق هذه الصورة من صور الإبادة الجماعية بواسطة الحصار الذي يفرض على جماعة لمدّة زمانية معيّنة. ويرى جانب من الفقه أنّ هذه الطريقة للإبادة الجماعية تنطوي على إبادة بطيئة، فهي تهدف إلى إخضاع المجموعة لظروف معيشية قاسية من شأنها القضاء عليهم ببطء، وهو ما يطبّق على الفلسطينيين حرفيا، بداية من منع الأغذية والمياه، إلى اغتيال الأطفال الخدج في المستشفيات، بقطع الكهرباء.

فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة: يطلق الفقه على هذه الصورة من صورة الإبادة الجماعية اسم "إعاقة التناسل في الجماعة"، وهي إحدى صور إبادة الجنس البشري، حيث تعتمد على أساليب بيولوجية تعوق نموّ وتزايد أعضاء الجماعة المستهدفة مثل استعمال وسائل الإجهاض عند تحقّق الحمل وطرق التعقيم، ويدخل ضمن صورة منع الإنجاب عمليات القتل للرضع والأطفال صغار السنّ، وهو ما يتحقّق في الحالة الفلسطينية منذ 1948.

نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى: تتحقّق هذه الصورة عند النقل القسري للأطفال من جماعة إلى جماعة أخرى، قصد فصلهم عن جماعتهم الأصلية، وذلك لقطع أيّة صلة لهم مع جذورهم، ومن الواضح أنّ النقل القسري للأطفال يسبّب أذى جسيما للطفل المعني ولوالديه وأقاربه ويلحق أذى بالمجموعة.

أما الركن المعنوي لجريمة الإبادة الجماعية، فهو يشكّل ركنا أساسيا إضافة للركن المادي، وقد أكّد نظام المحكمة الجنائية الدولية على أهمية الركن المعنوي : ووفقا لنصّ المادة 30 من النظام الأساسي: " لا يسأل الشخص جنائيا عن ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ولا يكون عرضة للعقاب على هذه الجريمة إلا إذا تحقّقت الأركان المادية مع توافر القصد والعلم"، وعرفت المادة نفسها "القصد" بأنّه ارتكاب الشخص للسلوك المجرم قانونا والتسبّب في النتيجة التي يحدثها سلوكه، ولابد من توافر علاقة سببية بين إرادة الجاني والفعل، أو التصرف الذي أتاه، فيسأل الإنسان ويعاقب عن أفعاله التي أتاها بإرادته ولا تكون هذه الإرادة مجرمة إلا إذا كانت مدركة وقائمة على مكننة التمييز بين الأفعال المحظورة والمباحة. فالركن المعنوي علاقة بين المظهر المادي للجريمة وشخصية الجاني، وتظهر هذه العلاقة سيطرة الجاني على الفعل وآثاره.

الركن الدولي في جريمة الإبادة الجماعية..

يقصد بالركن الدولي في جريمة الإبادة الجماعية ارتكاب هذه الجريمة بناء على خطة منظّمة مرسومة من "الدولة" ينفّذها كبار المسؤولين فيها أو أنّ الدولة تشجّع تنفيذها من قبل الأفراد العاديين ضدّ مجموعة تربط بين أفرادها روابط قومية أو اثنيه أو عرقية أو دينية. ولا يشترط في المجني عليهم أن يكونوا تابعين لنفس الدولة أو دولة أخرى. ويستوي أيضا أن تقع جريمة الإبادة الجامعية في وقت السلم أو وقت الحرب.

بعد أن عزّزوا موقفهم بحكم المحكمة الأوروبية

الصحراويون يستعجلون الأمم المتحدة تنفيذ تقرير المصير

رحبت الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي (إيساكوم) بالحكم الأخير لمحكمة العدل الأوروبية الذي ألغى الاتفاقيات التجارية الأوروبية المغربية، معتبرة إياه انتصارا تاريخيا لنضال الشعب الصحراوي وداعية الأمم المتحدة لأخذه بعين الاعتبار وضمان ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه في تقرير المصير والحرية.

أكدت الهيئة في بيان لها على أن هذا الحكم يعزز حق الشعب الصحراوي في السيادة على موارده الطبيعية ويدعم موقف جبهة البوليساريو كممثل شرعي لهذا الشعب.

وأضافت أنها تدعم هذا الحكم القضائي الذي تعتبره انتصارا كبيرا لنضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال، وتثبيتا لقيمة التمثيلية التي كرستها المحكمة حيث اعتبرت أن جبهة البوليساريو هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب الصحراء الغربية، وبالتالي لها الحق القانوني في مقاضاة الاتحاد الأوروبي وأي دولة أخرى تنتهك قرارات المحكمة.

كما اعتبرت أن هذا الحكم القضائي يعيد التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والسيادة على أراضيه وموارده الطبيعية، وأن الصحراء الغربية تظل بلدا منفصلا ومتمايزا عن المغرب، وأن هذا الأخير لا يملك أي سيادة عليها.

وطالبت منظمة الأمم المتحدة بأن تأخذ بالجدية المطلوبة مخرجات حكم المحكمة الأوروبية لبلوغ أهداف الأمن والسلم المرجوة وحل النزاع بما يضمن ممارسة حق تقرير مصير الشعب الصحراوي وينهي معاناته الطويلة وغير الإنسانية.

تصحيح سلوك منحرف

من جهتها رحبت اللجنة الوطنية الصحراوية لحقوق الإنسان بصدور قرار محكمة العدل الأوروبية الذي ألغى اتفاقيات التجارة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والتي شملت المنتجات السمكية والزراعية المستغلة بشكل غير شرعي من الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية.

واعتبرت اللجنة في بيان لها، أن هذا الحكم التاريخي انتصار كبير لكفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير والاستقلال وإنصاف مجهودات الشعب الصحراوي بقيادة ممثله الشرعي والوحيد جبهة البوليساريو، التي انتهجت منذ مدة طويلة الطريق القضائي والقانوني لتصحيح سلوك الاتحاد الأوروبي المنحرف عن جادة الشرعية الدولية والمتواطئ مع دولة الاحتلال المغربي.

وبعد أن ثمنت اللجنة الصحراوية لحقوق الإنسان، القرار القضائي الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، أدانت وبقوة مواقف وسياسة الكيل بمكيالين لدول أوروبية متواطئة مع المغرب منذ احتلاله لأراضي الصحراء الغربية سنة 1975، بحيث عقب صدور قرار المحكمة المذكور، صدرت مواقف من دول أوروبية متناقضة مع مضمون ومحتوى الحكم القضائي بغية استرضاء دولة الاحتلال المغربي، متجاهلة مرة أخرى حق الشعب الصحراوي وسيادته على ثرواته الطبيعية، وهو سلوك مشين يعكس عدم اكتراث هذه الدول المتواطئة أصلا بقواعد القانون الدولي والأوروبي ذات الصلة.

على الاتحاد الأوروبي الامتثال للقانون

وذكرت اللجنة الوطنية الصحراوية لحقوق الإنسان، الاتحاد الأوروبي بمسؤولياته وبنحو كامل وفعال تجاه الصحراء الغربية، التي لا تزال إقليما خاضعاً لتصفية الاستعمار، وتجاه شعبها وثرواته الطبيعية التي تنتهك بشكل فاضح ومخالف لأحكام محكمة العدل الأوروبية والقانون الدولي، وبالتالي يجب على الاتحاد الأوروبي في تعامله مع المملكة المغربية، ضرورة التقيد التام بمعايير احترام حقوق الإنسان والشعوب واحترام السيادة الدائمة للشعب الصحراوي على موارده الطبيعية.

الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا:

حتمية مضاعفة الجهود لتحرير إفريقيا من الاستعمار

أشاد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا، بالحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، والذي أكد عدم شرعية الاتفاقيات التجارية المبرمة مع المغرب، واصفا إياه بـ "الحكم التاريخي الذي يعد انتصارا لنضال الشعب الصحراوي".

ذكرت وكالة الأنباء الصحراوية (واص) أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي اعتبر، في بيان له، أن "هذا الحكم التاريخي انتصار كبير لنضال الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال"، مضيفا أنه "يعيد التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والسيادة على أراضيه وموارده الطبيعية".

وفي وقت أكد الحزب "التزامه الثابت" بدعم القضية الصحراوية، شدد على أنه وبعد هذا القرار الذي يعد "انتصارا هائلا" للشعب الصحراوي، "وجب تصنيف البضائع المنتجة في الصحراء الغربية بوضوح على أنها قادمة من الصحراء الغربية وحدها، دون أي إشارة إلى المغرب".

وجدّد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تأكيد استنتاج المحكمة بأن الصحراء الغربية تظل إقليما منفصلا ومتمايزا عن المغرب، وأن هذا الأخير لا يملك أي سيادة عليه، منتقدا استمرار احتلال المملكة المغربية لأراضي الصحراء الغربية، فما يحدث ظلم تاريخي.

كما ذكر الحزب بأن مطالبة المخزن بأراضي الصحراء الغربية "أمر غير شرعي"، لافتا النظر إلى أن "السوابق القانونية الدولية، بما في ذلك قرار الأمم المتحدة رقم 1514 لعام 1960، تؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير".

ومنه، طالب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي المجتمع الدولي بـ "مضاعفة جهوده من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الصحراوي"، محملا إياه مسؤولية إنهاء "المعاناة الطويلة وغير الإنسانية" التي يعاني منها الشعب الصحراوي ومساعدته على تحقيق حريته التي طال انتظارها.

جدير بالتذكير أن محكمة العدل الأوروبية رفضت، الجمعة، الطعون التي تقدم بها مجلس ومفوضية الاتحاد الأوروبي ضد قرار المحكمة الأوروبية العامة، والذي يقضي بإلغاء اتفاقيتين بين المغرب والاتحاد الأوروبي لأنهما تشملان الصحراء الغربية المحتلة بطريقة غير قانونية، وقررت إلغاء هاتين الاتفاقيتين.

وجاء في حكم محكمة العدل الأوروبية إن "الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لعام 2019 بشأن مصايد الأسماك والمنتجات الزراعية، والتي لم يوافق عليها شعب الصحراء الغربية، أبرمت في تجاهل لمبادئ الحق في تقرير المصير لهذا الشعب".

وأكدت المحكمة في قرارها بخصوص عدم قانونية هذه الاتفاقيات، أن "موافقة شعب الصحراء الغربية على تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و المغرب بشأن مصايد الأسماك والمنتجات الزراعية في هذا الإقليم غير المتمتع بحكم ذاتي، هي شرط لصحة القرارات التي وافق عليها المجلس نيابة عن الاتحاد الأوروبي".

وشددت في السياق على أن جبهة البوليساريو "لا تزال الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي ولها الحق في الطعن في القرارات محل الخلاف أمام المحاكم الأوروبية لصالح الشعب الصحراوي".

اجتماع في إقليم الباسك يناقش الانتهاكات المغربية

منظمات ألمانية متضامنة تُرافع لوقف نهب الثروات الصحراوية

أشادت منظمات ألمانية متضامنة مع الشعب الصحراوي، بالقرار الصادر عن محكمة العدل الأوروبية القاضي بعدم شرعية الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، داعية إلى تطبيقه فورا.

أكدت الجمعيات في بيان لها أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحترم أحكام محكمته الخاصة ويقر بأن الصحراء الغربية ليست جزءًا من المغرب، ولا ينبغي إدراج الصحراء الغربية في المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

ودعا البيان جميع الشركات الخاصة التي تتورط في استغلال موارد الصحراء الغربية من خلال المغرب، إلى التوقف فوراً عن أنشطتها في المنطقة واحترام سيادة القانون.

في الأثناء، أقيم في دار جمعيات المجتمع المدني بمدينة فيتوريا بإقليم الباسك، اجتماع مشترك لورشتي حقوق الإنسان والثروات الطبيعية للتنسيقية الأوروبية.

وتخلل الاجتماع محاضرات حول حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، بحضور عدد من المتضامنين مع القضية الصحراوية وأفراد من الجالية الصحراوية المقيمة في المنطقة.

وافتتحت المحاضرات السيدة سونيا إيريرو عن جمعية أكابس من كتالونيا، التي قدمت تقريراً سنوياً شاملًا حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية على يد سلطات الاحتلال المغربي، مسلطة الضوء على أبرز الجرائم والانتهاكات التي تم توثيقها.

في محاضرته، تناول ممثل جبهة البوليساريو بجنيف، أبي بشرايا البشير، الرهانات المتعلقة بوقف نهب الثروات الطبيعية الصحراوية، وأهمية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. كما استعرض آفاق العمل في هذا المجال على ضوء قرارات محكمة العدل الأوروبية، مؤكداً على أهمية الاستعداد للندوة الدولية المقبلة "الأيوكوكو" لدعم الشعب الصحراوي.

أما المهندس غيثي النخ، فقدم محاضرة حول مخاطر الألغام التي زرعها الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية، والتهديدات التي تشكلها على المدنيين الصحراويين في الأراضي المحررة، كما تحدث عن الجرائم المرتكبة بحق الصحراويين في تلك المناطق.

واختتم السيد أنسيلمو فيريرا من جزر الكناري سلسلة المحاضرات، مشيراً إلى كيفية استغلال المغرب وشركائه للثروات الطبيعية في الصحراء الغربية، خاصة الثروات السمكية والفوسفات، في ظل استمرار الاحتلال.

هذا، وحظي الحدث بتفاعل كبير من قبل الحاضرين، الذين أكدوا دعمهم المستمر لحقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره واستعادة أراضيه. وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع نضال الصحراويين ضد الاحتلال المغربي، مشيرين إلى ضرورة تعزيز الجهود الدولية لفضح انتهاكات حقوق الإنسان ووقف نهب الثروات الطبيعية في الصحراء الغربية.

في تصعيد غير مسبوق ضد الحكومة

المحامون في المغرب يشنّون إضرابا لمدة أسبوعين

يستعد المحامون في المغرب لخوض إضراب شامل عن العمل لمدة أسبوعين، ابتداء من اليوم الإثنين، في خطوة تصعيدية غير مسبوقة في وجه الحكومة التي تتجاهل مطالبهم العديدة من بينها تحسين أوضاعهم المهنية و حماية حقوقهم، بالإضافة إلى إصلاح منظومة العدالة بشكل عام.

وكرد فعل لما وصفته بـ "ردود الأفعال غير المسؤولة وغير المتجاوبة" من جانب الحكومة تجاه مطالب المحامين والتي تم طرحها عبر سلسلة من الندوات والوقفات الاحتجاجية، أعلنت جمعية هيئات المحامين بالمغرب الشروع في إضراب شامل عن العمل، ابتداء من اليوم، يشمل مقاطعة جلسات الجنايات وصناديق المحاكم لمدة أسبوعين، مع استثناءات محدودة تتعلق بآجال قانونية.

وأوضحت الجمعية، في بيان لها، أن هذه الإجراءات تأتي "بعد فشل كل المحاولات الحوارية مع الحكومة"، مؤكدة أن مطالبها شاملة وغير قابلة للتجزئة وأنها لن تتراجع عنها حتى تلبي الحكومة مطالبها بشكل كامل.

وأكد المحامون أن هذه الخطوة التصعيدية جاءت نتيجة لما وصفوه بـ«حوار مبتور وغير منتج" مع السلطات المعنية وأوضحوا أن تجاهل الحكومة للمطالب المستمرة دفعهم إلى العودة للاحتجاجات، معتبرين أن مقاطعة الجلسات تمثل نتيجة حتمية لغياب الاستجابة الحكومية، وهو ما يعكس أزمة عميقة داخل قطاع العدالة ويؤثر سلبا على ظروف عمل المحامين وكرامتهم المهنية.

وإلى جانب مقاطعة الجلسات، أعلنت الجمعية تنظيم وقفات أسبوعية أمام المحاكم في مختلف أنحاء المملكة، وذلك كل يوم خميس لمدة ساعة، للتعبير عن استيائها من الوضع الراهن والضغط على الحكومة لتلبية مطالب المهنة تعنت الحكومة وعدم استجابتها لمطالبها المشروعة.

وشددت الجمعية، في بيانها، على أن "المسار النضالي" للمحامين لا يقتصر على مطالب محددة، بل يتصل بملف مطلبي شامل يهدف إلى الدفاع عن مهنة المحاماة ودورها الجوهري في ترسيخ دولة الحق والقانون.

وختم البيان بالدعوة إلى مواصلة الضغط على الحكومة للتجاوب مع مطالب المحامين وإجراء الإصلاحات الضرورية التي من شأنها تحسين ظروف العمل في قطاع العدالة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة التصعيدية تعتبر الأهم التي تقوم بها هيئات المحامين بالمغرب منذ فترة، حيث تعكس حجم الاستياء الذي يسود صفوف المحامين من الوضع الحالي.

وتأتي هذه الاحتجاجات في ظل تزايد التوتر بين المحامين و الحكومة، حيث يطالب المحامون بتحسين ظروف العمل ورفع الأجور وتوفير بنية تحتية مناسبة للمحاكم وضمان استقلال القضاء.

ومن المنتظر أن يشل هذا الإضراب عمل المحاكم بشكل كبير، مما سيؤثر سلبا على سير العدالة وتعطيل العديد من القضايا.

الواقع يكذّب ما تدعيه سلطات المخزن

انتقادات للبطء الشديد في إعادة إعمار مناطق زلزال الحوز

وجهت المجموعة النيابية لحزب "العدالة والتنمية" المغربي سؤالا كتابيا إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش حول البطء الشديد في عملية إعادة إعمار مناطق زلزال الحوز.

أكدت المجموعة في ذات السؤال أن الواقع يكذّب ما تدعيه الحكومة حول تقدم إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز.

وأشارت أن تقارير رسمية أفادت بأن نحو ألف أسرة فقط تمكنت من إعادة بناء منازلها، بعد مرور عام على زلزال الحوز الذي دمر حوالي 60 ألف مبنى وتسبب في وفاة نحو 3000 شخص.

وأبرزت أن الواقع بعيد كل البعد عن التقدم الذي أعلنته الحكومة في مناسبات مختلفة، حيث لا تزال نسبة كبيرة من المتضررين تعيش تحت الخيام، في ظروف مناخية صعبة ولم يتجاوز عدد الأسر التي حصلت على الدفعة النهائية من الدعم 939 أسرة.

ولفتت إلى أنه رغم الترخيص بإعادة بناء أكثر من 55 ألف منزل، إلا أن عمليات إعادة الإعمار، التي رصدت لها ميزانية تقدر بـ بقيمة 120 مليار درهم، تعرف تأخرا شديدا، حيث استفادت فقط حوالي 57 ألف أسرة من دفعة الدعم الأولى المقدرة بـ20 ألف درهم، إلا أن عدداً قليلاً منها أكمل عملية البناء.

أشاوس جيش التحرير الوطني تصدّوا للمخططات الآثمة..

هكذا أحبطت الولاية السادسة مشروع ديغول (1)

أخذت قضية الصحراء الجزائرية إبان الثورة الجزائرية جهدا ووقتا كبيرا، وكانت عبئا كبيرا على القيادة السياسية لجبهة التحرير خاصة على المسار التفاوضي، للحفاظ على الوحدة الوطنية والدفاع عن المصالح المادية للشعب الجزائري بكبح جماح فرنسا من استغلال الثروات الباطنية الجزائرية، وإحباط كل المؤامرات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء والتقسيم أو تشكيل كيان سياسي مرتبط بفرنسا، ومن الجانب العسكري، كتب على وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة خوض معركة كسر عظم في سبيل مضاعفة النشاط العسكري بضرب المصالح الاقتصادية للاستعمار في الصحراء المتمثلة في الشركات النفطية، وتوسيع دائرة الأهداف العسكرية عبر كافة نطاق الولاية السادسة..

ولقد تمكن جيش التحرير الوطني عسكريا من وأد مشروع فصل الصحراء، وأصبحت وحداته هدفا استراتيجيا للاستعمار الفرنسي، فالقضاء على جيش الولاية السادسة يعني إنعاش حظوظ هذه المؤامرة التي تحفظ مصالح فرنسا الاستراتيجية، وفي هذا السياق السياسي، وقعت معركة الـ48 ساعة أو كما عرفت بمعركة «الكرمة وجربيع ببوكحيل»، يومي 17 و18 سبتمبر 1961 وهي معركة مني فيها الجيش الفرنسي بهزيمة نكراء، كان لها انعكاساتها السياسية خاصة على مسار المفاوضات.

الولاية السادسة التاريخية وأهميتها الاستراتيجية

تعتبر الولاية السادسة أكبر الولايات الثورية التي أقرّها مؤتمر الصومام، وكانت ضمن الأقاليم العسكرية بمقتضى قانون 1902 وتحدها من الشمال الولايات الرابعة والأولى والثالثة ومن الغرب الخامسة ومن الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر، هذه الشساعة عقدت من العمل الثوري وتنظيم الولاية، إضافة إلى الظروف الطبيعية الصحراوية القاسية، وندرة الغطاء النباتي الغابي الذي يساعد في تنظيم العمل الثوري كباقي الولايات، واشتملت الولاية على سلسلة الأطلس الصحراوي في شمالها، وهي المشهورة بحافاتها شديدة الانحدار كالسفوح الجنوبية للأوراس وجبال الزاب وجبال أولاد نايل وجبال عمور غرب الولاية، وكتلة الهقار لأقصى جنوبها، بالإضافة إلى الهضاب العليا والكتل الرملية والحمادة.

وتعتبر الولاية السادسة ذات أهمية استراتيجية كبيرة جدا للثورة الجزائرية، نظرا لعدة معطيات كشساعة مساحتها وحدودها مع العديد من الدول الإفريقية وعلى رأسها المملكة الليبية والتي تعتبر من أهم طرق التسليح للثورة الجزائرية، وكذلك لمتاخمتها أغلب الولايات الثورية كالولاية الأولى والثالثة والرابعة والخامسة وسهولة الاتصال فيما بينها، وسرعان ما تهيكلت خلايا جيش التحرير الوطني بالجنوب، أي منذ أن أرسل زيان عاشور المجاهد عبد الرحمن بن الهادي في أفريل 1956 ليقوم بتوسيع النشاط الثوري في جبال العمور، وكلفه بربط الاتصال بوادي ميزاب الشعانبة، وتكفل الحواس من جهته بمحاولات في المناطق الصحراوية الشرقية كبسكرة والزيبان وورقلة وغرداية، وبعد صدور قرارات مؤتمر الصومام ركزت القيادة على التنظيم السياسي والعمل العسكري والفدائي في المناطق الصحراوية، وفي هذا الإطار، كلفت مجموعة من المجاهدين يرأسها محمد جغابة ومزيان صندل ورابح عجمان بالتوجه نحو أقصى الجنوب بهدف تدعيم التنظيم الثوري بوادي ميزاب ومتليلي والمنيعة وعين صالح وتمنراست، وكانت من أهم مهامهم جمع السلاح والتنظيم الشعبي والفدائي وباشرت المجموعة عملها في أكتوبر 1956 ببريان والقرارة، غرداية، متليلي، والاتصال ببقية المناطق الجنوبية عن طريق التجار والبدو.

تركز النشاط الثوري على العمل الفدائي لظروف المنطقة بتنظيم فرق فدائية في كل المدن لإثبات وجود الثورة في هذه المناطق، وأرسل الحواس مجموعات أخرى منها مجموعه محمد روينة قنتار وحامدي بلقاسم وإبراهيم حليلو والروبني الغويني ورابح الأبيض، لتدعيم المجموعة الأولى حيث عملت قيادة المناطق الصحراوية إلى تكوين فرق صغيرة لتمثل نواة جيش التحرير الوطني عن طريق تجنيد أبناء المنطقة، وتكونت كتيبة قامت بعدة عمليات ليوسع النشاط العسكري فيما بعد بالاعتماد على التنظيمات الشعبية والفرق الفدائية، فأصبحت الولاية السادسة تراقب أغلب نقاط الجنوب الجزائري الشرقي في المدن خاصة، والشريط الحدودي.

ويأتي اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في باطنها حيث تم اكتشاف الغاز الطبيعي مبكرا سنة 1954 بعين صالح والبترول 1956 بايجلي وحامي مسعود، ليعطى دورا استراتيجيا للولاية ويدخل جيش التحرير الوطني في معركة كسر عظم مع الاحتلال الفرنسي لإحباط مشروع فصل الصحراء من جهة، والعمل على حرمان الاحتلال من استغلال الثروات الباطنية للصحراء من جهة أخرى.

مؤامـــرة فصـــل الصحـــراء..

بدأت فرنسا بالعمل الميداني لفصل الصحراء وعزلها عن محيطها الطبيعي الجزائري، تمهيدا للإبقاء على حالة التبعية لها في حال قررت التخلي عن شمال الجزائر، وضاعفت الحكومة الفرنسية من جهودها في التنقيب، فكلفت شركات نفطية بوضع خريطة جيو-فيزيائية لأحواض النفط والغاز في الصحراء فكان أهمها حوض الحمراء للبترول، بحاسي مسعود، وحوض حاسي الرمل للغاز، بالقرب من الأغواط، وقد وضعتهما إدارة الاحتلال في متناول الشركات البترولية العالمية التي استفادت من الرخص الخاصة الممنوحة لهم للبحث والتنقيب.

ومضت السلطات الاستعمارية قدما في سبيل فصل الصحراء واستغلال ثرواتها الباطنية عن طريق الزج بحزمة من الإجراءات القانونية كاستحداث المنظمة المشتركة لتنمية المناطق الصحراوية OCRS والتي صادق البرلمان الفرنسي على إنشائها في ديسمبر 1956، وأعلنت رسميا في 10 جانفي 1957، والهدف منها – كما أعلن – تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية لرفع المستوى الاجتماعي للصحراء، وتضم كلا من الصحراء الجزائرية (عمالتي الواحات والساورة وموريتانيا والسودان الفرنسي والنيجر وتشاد أي دول الساحل الإفريقي الفرنسي)، وتم إقصاء شمال الجزائر من هذه المنظمة، لتكون محاولة مبكرة لتجسيد النوايا الفرنسية في تقسيم الجزائر معتبرة الصحراء الجزائرية فضاء لا علاقة له بالشمال، وتأتي الخطوة العملية الثانية بإنشاء وزارة الصحراء للمرة الأولى في 17 أوت 1957 تولاها كولينيون موليني Couniglion Molinie ثم خلفه في 1 جوان 1958 ماكس لوجان Max Le jeunne في حكومة ديغول، وتم استحداث استشائي للتنظيم الحكومي الفرنسي، فمنذ أن شرعت فرنسا في احتلال الجزائر بتاريخ 14 جوان 1830 إلى غاية مارس 1934، تاريخ احتلال تندوف، بقي الجنوب الجزائري تحت الحكم العسكري من 1870 إلى غاية 20 سبتمبر 1947 والظاهر من إنشاء هذه الوزارة هو التسريع في مشروع فصل الصحراء، ورفع كل القيود البيروقراطية المتعلقة باستغلال الثروات الباطنية بسحب الصحراء من المصالح الحكومية الأخرى، وكذلك للعمل على تنظيم ساكنة الصحراء وتهيئتهم إداريا لمشروع التقسيم وفصلهم عن باقي الجزائر.

وبمجيء الجنرال ديغول للحكم بعد أحداث 13 ماي 1958، فيما يعرف بقيام الجمهورية الخامسة، كانت قضية فصل الصحراء في صلب اهتماماته، إضافة إلى مشاريعه السياسية والاجتماعية كمشروع قسنطينة وسلم الشجعان ومشروعه العسكري مخطط شال الهادفة للقضاء على الثورة الجزائرية كما صرح بذلك في عديد المناسبات، بقصد «المحافظة على أوضاع أبار البترول وقواعد تجارب القنابل النووية» أو ما ورد في خطابه يوم 19 سبتمبر 1959 «يجب تقسيم البلاد واقتطاع الصحراء من الجزائر لضمان مرور أنابيب البترول وفرض التجزئة الترابية».

وعبر ديغول في مذكراته عن سر الرغبة التي كانت تحذوه للحفاظ على الصحراء وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا ومستقبلها.. قال: «منذ عهد قريب، حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجاتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية إذ ثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا».. وفور استلامه الحكم، أرسل وزيره الأول ميشال ديبري للجزائر لدراسة الأوضاع العامة، وطلب دراسة خاصة بالصحراء من مستشاره اوليفيي قيشار Olivier Guichard.

لقد أظهر ديغول أن قضية فصل الصحراء تعتبر حيوية وعلى قدر كبير من الأهمية، ولتكن بمثابة الغنيمة التي يمكن من خلالها إنهاء حالة الحرب في الجزائر، والدخول للمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني حول استقلال الشمال الجزائري؛ لهذا عمل ديغول كل ما في وسعه لمضاعفة الجهود التي سبقته في هذا الإطار، خاصة في ظل سباقه المحموم للحاق بركب الدول المتقدمة في الصراع على منابع الطاقة وبناء قاعدة نووية تمكنه من دخول النادي النووي، وكل هذا يجب أن يمر عبر فصل الصحراء الجزائرية عن باقي الوطن، فجند ديغول كل طاقات فرنسا المادية والبشرية لهذا المسعى، وامتدت سياسته على ثلاث محاور أساسية: المحور الأول الخطة الاقتصادية لاستغلال الثروات الباطنية وإنشاء قاعدة للصناعة الاستخراجية، المحور الثاني الخطة الإعلامية والدعائية لتضليل الرأي العام الجزائري والدولي، المحور الثالث المخططات العسكرية والسياسية للقضاء على النشاط الثوري بالصحراء.

إحباط مؤامرة فصل الصحراء.. سياسيا

قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ إعادة هيكلة الولاية السادسة في أفريل 1958 وأسندت قيادتها إلى الصاغ الثاني احمد بن عبد الرزاق الحواس، إلى جانب أعضاء مجلس الولاية عمر إدريس الطيب الجغلالي محمد العربي بعرير، وتم وضعت استراتيجيه وفق التطورات الجديدة التي شهدتها سنه 1958 بظهور الجمهورية الخامسة التي جاءت للقضاء على الثورة والعمل الجدي على فصل الصحراء، مما جعل قيادة الولاية تتخذ إجراءات جديدة بتكثيف الاتصال والتنسيق والتعاون بين الولايات المجاورة الأولى والثالثة والرابعة والخامسة في نهاية سنة 1958 في مجال التموين والذخائر الحربية، وإجراءات تتعلق بتبادل الإطارات والوحدات بين الولايات كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما عملت على الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد وكل الأعيان، ودعوتهم إلى اتخاذ موقف واضح من فكرة فصل الصحراء، وتحسيسهم بخطورة الأمر.

وضاعفت قيادة الولاية من حملاتها التوعوية وإجراء اتصالات مع كتاب لاصاص وكل الجزائريين العاملين في هياكل إدارة الاحتلال والمنتخبين، وإقناعهم بضرورة تقديم استقالاتهم بصورة جماعية تعبيرا عن مساندتهم القوّية للثورة، ورفض سياسة فصل الصحراء، وكذا تنظيم مكاتب سرية في كل المصالح الإدارية المدنية والعسكرية الاستعمارية.

وباستلام العقيد محمد شعباني قيادة الولاية، تم إعادة هيكلة المناطق الجنوبية من الولاية وتأطيرها مما يسمح بمتابعة الأحداث عن كثب، والانتشار عبر كل شبر من الصحراء، فأصبحت كل من غرداية ومتليلي وورقلة تمنراست أهم مراكز الانطلاق، وعرفت بالمنطقة الخامسة تعاقب عليها عدد من المسؤولين كأحمد طالب، السعيد عبادو، رشيد صايم، علي الشريف، احمد بن شرودة، الجموعي قرمة، العابد زروال ومحمد شنوفي.

وكثفت قيادة الولاية كذلك من نشاطها الدعائي المضاد لمشروع التقسيم ويتجلى ذلك في نشرية «صدى الجبال» التي يتكفل الجيش بتوزيعها وشرحها للشعب، كما يروى المجاهد محمد شنوفي في شهادته: «كانت مجلة صدى الجبال تحتوي على مواضيع تتعلق بكل سياسة ديغول، وبعد تجاوز مرحلة المناشير، دخلنا مرحلة أصبح من الضروري فيها تبني طرق أخرى، حيث أسندت القيادة بعض المهام السياسية بالإضافة إلى المهام العسكرية العادية لبعض المجاهدين كي يتصلوا بالجماهير وتوعيتها بمشروع التقسيم، وإعطاء عزيمة للمفاوضين والوقوف إلى جانبهم، والثمرة أتت بسلسلة المظاهرات في الجنوب وادي ميزاب 1961 غرداية ومتليلي، ومظاهرات تقرت، سبتمبر 1961، وورقلة في فبراير 1962.

وفي هذا السياق، نشر العقيد محمد شعباني مقال «مهزلة المهازل» بمجلة «صدى الجبال» في عددها الثاني الصادر سنة 1961، ولقي صدى كبير جدا، فقد شرح السياسة الفرنسية في الصحراء، وأرسل عدة رسائل تهديدية حيث قال: «لم تستح حكومات باريس من الهزائم المرة التي تلقتها على يد الثورة التحريرية في الجزائر خلال السنوات السبع المنصرمة، في المحيطين الداخلي والخارجي، ولم تتعظ بالدروس التي لقنها إياها الشعب الجزائري بإحباط مؤامراتها ومناوراتها الرامية إلى فصله عن ثورته أحيانا، وتقسيمه وتشتيته أحيانا أخرى، فمحاولاتكم الأخيرة السافرة الفاشلة المخزية والمحكوم عليها في مهدها والرامية يا حكام باريس إلى فصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري.. هذه مهزلة أحقر من خرافة ربع الساعة الأخير.. إنكم تضيعون أوقاتكم ومصيرها الفشل والخسران؛ لأن الصحراء جزء غال وعزيز من التراب الجزائري رغم أنفكم، وسد الكون والتاريخ والجغرافيا قد فرضت ذلك».

وكللت هذه الجهود من القيادة بالنجاح، خاصة في مجال التحسيس بحجم المؤامرة الفرنسية، فقد استطاعت قيادة الولاية تجنيد المواطنين وكسبهم في معركة التقسيم، والفضل يعود – بالدرجة الأولى – إلى جهود المحافظين السياسيين لجيش التحرير الوطني، والالتفاف الكامل للشعب مع الثورة، وقطع دابر المؤامرة الفرنسية وتجلى في المظاهرات الشعبية العارمة التي جرت في مدن بسكرة بوسعادة الجلفة الأغواط غرداية تقرت ورقلة.. مظاهرات تحدى فيها الشعب الجزائري السلطات الاستعمارية وجيوشها رافعا الأعلام الوطنية، مناديا بالوحدة الوطنية والتأييد الكامل لجبهة التحرير وتوّج هذا الرفض بالإضراب العام الذي دعت إليه الحكومة المؤقتة يوم 5 جويلية 1961 ليكون يوما وطنيا ضد سياسة التقسيم، فكان إضرابا عاما وشاملا وناجحا 100 بالمائة باعتراف الصحافة الفرنسية والدولية، رغما عن الحشد العسكري الكبير الذي جند لإفشاله والذي قدر بـ30 ألف عسكري.

محاورة الموروث وحوار الفنون

تجربة عزالدين جلاوجي المسرحية.. فنّ التجاوز (2)

نستند في هذه المقاربة القراءة على قناتين تمثلان الأرضية التي من خلالها نفكّك تمثلات ترهين الموروث في الكتابة المسرحية لجلاوجي، وهي عتبة منهجية تخرج ممّا هو آلي إلى ما هو تأويلي. حيث نمطّط المنهج الذي يحلّل دلالة الانبناء الجديدة ومدى شعريتها. وللإجابة على السؤال كيف تم هذا الترهين، نبتغي مقاربات جيرار جينيت من خلال نظرية العلاقات عبر النصية، بما تشتمل عليه من أنماط المناصّ والتناصّ والمتناصّ وباقي الأنماط (وهي نظرية تخرج من التفكيك اللّغوي، إلى فتح الأثر الأدبي على آفاق الثقافة والهوية.

د. صابر حرابي المدرسة العليا للأساتذة – بوزريعة

للإجابة على السؤال «لماذا» الذي يبحث عن سببية لجوء الكتابة المسرحية إلى هذا الانفتاح التطريسي والرؤيوي – وإن كان منطق الكتابة الأدبية لا يحتكم إلى الأسباب والمسبّبات – ننخرط في قراءة الأثر الأدبي بما تقدّمه نظرية الحوارية التي أرسى قواعدها ميخائيل باختين. ذلك أنّ عز الدين جلاوجي يحاول أن يقيّم – عبر طبقات مسرحياته المتشعّبة – علاقات حوارية «ميتا مسرحية وحكائية»، يراوح من خلالها بين صوت الذّات، وأصوات الحقول المعرفية والجمالية المختلفة، وهو ما يسم الكتابة المسرحية بتعدّدية صوتية تنأى عن المونولوجية النموذجية.

التحاورية التراثية.. قراءة خارجية

سنقرأ التأويل الدلالي والجمالي لتمثّل التراث في الكتابة المسرحية، على مستوى العتبات، ثمّة ظاهرة ملفتة وشديدة البروز في أعمال عز الدين جلاوجي المسرحية على مستوى المناصّ تمسّ العناوين الرئيسية والمؤشّر الجنسي. وهي تطريس التراثي للعنوان، ممّا يخلي الكتابة المسرحية تتشكّل كفسيفساء نصية، تتوخّى ملامسة الغواية والإشراق المتجلّي للّغة، وهو يروم تيمة التقاطع مع الجماليات التراثية. حتى وإن كان مسار المسرحية ومخيالها يتلولب في الرؤية الواقعية، وذلك على مستوى إحداثيات الواقع أو الوجود، وهي ظاهرة تستند إلى خلفية تراثية، إذ يحاور الناصّ وعي الكتابة التراثية الرقش واللّغة ومستوياتها ومدى نفاذها وتلويناتها على حسب السياقات، من حيث إدراك أهمية الحقول المعجمية كعلامات مؤشّرة تكشف عن هوية النصّ الجمالي، في حين تتكشف في جذور اللّغة وامتداداتها. وهي أولى تمظهرات الترهين التراثي الذي يبغي التأصيل لا المحاكاة والتقليد، إذ لا يرصّع النّاص فضاء المناصصة بالعناوين المصاغة بالحياكة الجمالية، إلا ليجذّر الخلفية الدلالية للكتابات التراثية المحبوكة بهذه السيمياء في أغلبها، مثل المدوّنات الصوفية والأندلسية والشعبية وبالتالي النأي عن النماذج الغيرية المحتكمة بتصوّرات تحف الكتابة.

هذا ما نجده من خلال تمثل البعد الشعبي في مسرحية «أحلام الغول الكبير»، وهو عنوان يكشف البعد الدلالي للمرجعية التراثية الشعبية. فمن خلال وظائف العنوان التعيينية والدلالية واللغوية والشعرية التي وضعها جينيت، يرتبك المتلقّي بالمقصدية الكتابية للمسرحية عبر التماثل والتشكال، والانشداد في القراءة. فالعنوان يشكّل تناصّا داخليا وخارجيا، إذ يربط من حيث القراءة الداخلية بين سيمياء العنوان اللغوية وبين طرائق الكتابة في متن النصّ، فالتوشيح التراثي يحمل دلالة تركيب الجمل والكلمات في المسرحية، أيّ يمسّ الصياغة اللّغوية.

هذه الصياغة ذات الحمولة التراثية الترميزية، فعبارة العنوان مكثفة مديدة وهو ما نقرأه في النصّ يكتب الناصّ (أنتم يا مولاي يا سيدي الزعيم.. أكبر من الشورى والديمقراطية.. المسرحية (ص 14)، ويكتب (جانب من المدينة.. سوق شعبية عامة.. الناس صمتا مطبقا.. تجللهم سحائب من حزن (ص 13). فعبر مثل هذه الصياغات، ينشد التناصّ بين المناصّ/ العنوان، والمتن عبر تمثل التشكال والتماثل عبر الصياغة التراثية.

أما من حيث التناصّ الخارجي للمناصّ، فيتمظهر في شعرية العنوان، التي تستقرئ الكتابة التراثية الشعبية، أيّ تمثل المدوّنة الشعبية، إذ يحيل المناصّ إلى انشداد المسرحية إلى الأجواء واللّغة الشعبية، بما تكتنفه عبارة « الغول الكبير « هذه العبارة التي تواتر في المخيال الشعبي الجزائري والغول هي من الحكايات الأكثر تداولا في المدوّنة الحكائية الشعبية الجزائرية، وهو ما يوثق صلة الترهين التراثي للكتابة المسرحية. كما تشي هذه المناصصة «أحلام الغول الكبير» بالمحاورة التراثية، من خلال الصياغة التراثية، التي تعتمد على طول الجملة ورحابتها، وشعريتها، أيّ وضاءتها اللّغوية. فأغلب الكتابات الأدبية التراثية طرست بعناوين طويلة مثلما نجد في كتاب السرد الخالد «ألف ليلة وليلة» بعنوانيه الرئيسي والفرعي، والسير الشعبية، مثل « سيرة الأميرة ذي الهمة « وغيرها. وهي ظاهرة تفرّدت بها الكتابات التراثية. من هنا تتلولب المسرحية من خلال الإيحاءات المكثفة للعنوان – في المخيال التراث الشعبي.

وهو ما نجده كذلك في مسرحية «التاعس والناعس» التي تتحكّم في أنساقها الكتابية، الصياغات التراثية بدءا من العنوان وهذه الكتابة الموغلة في التطريس التراثي الشعبي تأخذ بسمات التشكيل التراثي على مستوى تطريس العتبات، من خلال خصائص الإزدوجية، أيّ دائما ثمّة عنوان يتناصّ داخليا وخارجيا، وكذا طول الجملة في التركيب الذي يأخذ تنميقا شعريا، وبالتالي، تثوير المنواليات الحكائية التراثية الشعبية، من خلال تمثلات انزياحية مشفّرة وفق جماليات دائمة الحركة. ويخرج هذا الترهين من الهيكلة التشكيلة ليمسّ الحضور الثقافي، أيّ هذه الكتابة تنقّب في خصوصية الهوية والذات. كما تتمرجع/تتناص الكتابة المسرحية لدى جلاوجي مع الموروث الشعبي في سياق التناصّ العام للمسرحية «أحلام الغول الكبير» و «التاعس والناعس» و«البحث عن الشمس» مع الحكاية الشعبية. أيّ تأخذ المسرحية الحكاية كإطار زئبقي متماه تبني عليه مسردية جديدة. فالمسرحية تتكئ على الحكاية كمرجع موحٍ فقط، يقوي صلة تناص المسرحية بالمدوّنة الشعبية. مثلما نجد في «أحلام الغول الكبير» التي تستضيء بحكاية الغول، أو الغولة. وتتكئ مسرحية «التاعس والناعس» على حكاية شعبية متواترة، وتتكئ مسرحية «البحث عن الشمس» على قصّة أهل الكهف.

هذه التقنية التي تستند على تمثل إهاب الحكاية أو الأسطورة الدينية أو الشعبية تقنية متداولة في الكتابة المسرحية العالمية والعربية، فبرناردشو حرك الأسطورة اليونانية في مسرحيته الشهيرة «بجماليون» وكذلك فعل توفيق الحكيم في «بجماليون» و«أصحاب الكهف» و«شهرزاد» غير أنّ حداثية جلاوجي تكمن في تهجين النصّ المسرحي، الذي تسبكه صيغ سردية وحكائية وميتا حكائية وميتاحوارية ومسرحية. من بدءا من المؤشر الجنسي، حيث يرّصع جلاوجي مسرحياته بـ«مسردية» وهو ما يفتح النصّ على كتابة تأويلية هجينة تقتات من تهويمات السرد وتشعّباته. فالمسرحية – لدى جلاوجي بتمفصلاتها التراثية – حكاية وسرد ومسرح وشعر.

إنّ الكتابة وفق هذه الطرائق التي تبتغي وهج التراث، تموضع نفسها في نسق أدبي حضاري يخلي حضورها حيا كما هي حياة الموروث، أيّ كتابة تزداد توهّجا وألقا، كتابة تحاول أن تقول صوتها وصوت المرورث في آن، دون أن تفقد خصوصيتها وأسلوبيتها، كما يتمظهر المتناص التراثي في مسرح جلاوجي، من خلال إدراج مقاطع تاريخية، أيّ متناص تاريخي، وأحيانا يتمظهر المتناصّ الأدبي، والمتناص الديني. ويندسّ المتناص في لحمة النصّ، ويتفكّك في نسيجه، فيتمفصل كبينة متقّمة، لا تحدث نشازا. كما نقرأ في هذا المقطع في «أحلام الغول الكبير» (لبيك مولانا وسعديك) وهو متناصّ أدبي. ونقرأ في مسرحية «البحث عن الشمس» (سيدي الحكيم العظيم.. صاحب العقل، القويم والمنطق السليم، والحسب الكريم، أرفع إليك شكواي ياموﻻي (ص 51)، وهو متناصّ أدبي يدرج المسرحية في فضاءات الكتابة التراثية ممثلة في السير الشعبية.

الحوارية الفنية - قراءة داخلية

من خلال ما تقدّمه نظرية الحوارية، نفكّك البنية التراثية المترسّبة في الكتابة المسرحية لجلاوجي والحوارية ترصد حضور المرجعيات التراثية في النصّ، عبر قنوات عديدة أهمها : الأسلبة والتعدّد الصوتي. أيّ تحاول الإجابة عن السؤال «لماذا»، من خلال تحسّس الصوت التراثي المندسّ والمتناثر في معمار وبنية المسرحية. وإذ نقرأ مسرحية «غنائية الحب والدم» نجدها تعجّ بالأصوات التراثية، ممثلة أساسا في الغناء والشعر الشعبي، إذ بدت المسرحية قصيدة شعبية ممسرحة، وهو ما يشي به عنوان المسرحية بدءا (غنائية). وهنا يمكن حوار الفن للفن، أيّ ترهين المسرحية لخصائص الغناء الشعبي، ومن ثمّة تأخذ المسرحية شكل القصيدة الشعبية، أيّ تتأسلب بأسلوبها والأسلبة تشتغل ضمن التوليد القصدي، من خلال إبداع صورة جديدة للغة والأسلوب في الكتابة من حيث استدعاء صوت الآخر (إذ يستخدم المؤلف خطاب الآخر ليمنح توجيهاته الخاصة أسلوبا تعبيريا)، ويتدغم هذا الأسلوب في الصوغ المسرحي، وتتخصّب الإنتاجية الأدبية من خلال التأويل العام للمسرحية. إذ تتعاضد رؤية الخطاب الوافد مع الخطاب المشفّر.

وإذ نرصد التعدّد الصوتي – وهو إحدى مظاهر التشخيص الأسلوبي للخطاب، ويعني تعدّد الأصوات – فيكمن القول إنّ مسرح جلاوجي يمتح من المدوّنة الشعبية بشكل كثيف وواع يغني جمالية الإهاب المسرحي ويقوي دلالاته الرؤيوية، إذ تعجّ المسرحيات بأساليب الحكي وأساليب الأسطورة وصور السرد الشعبي والغناء الشعبي في تفاعل وسجال. كما يتموّج النسيج النصّي بالإيقاع الشعري الشفيف صياغة ومعمارا، ففي «غنائية الحب والدم»، تتدفّق الحكم الشعبية والغناء الشعبي، وهو أجلى تحاور/تفاعل/تناص للمسرحية مع المدوّنة التراثية الشعبية، بمختلف أطيافها وغاياتها وأشجانها. يكتب الناصّ: (واختالفت لقوال.. بين قايل وقوال.. بين عالم وجهال.. بين صحيح معلال.. قالوا من الشمس جاو وبانو.. كي نجوم السما لمعو وضواو..). ويكتب كذلك.. (شفتو يا سامعين يا حضار .. انفوس تقسدها وحدو من ثلاث اخطار.. مال يملى لجيوب ويعمرها تعمار).

وهكذا تصدح الأغاني الشعبية في المسرحية، محيلة بنيتها إلى قصيدة طويلة هجينة، يثورها شبق الشعر، ويحكمها منطق السرد المسرحي. وتحضر هذه الأغاني في كثافة، لتخصيب النصّ المسرحي على مستوى البنية السردية، إذ تحضر هذه الأغاني بأشكالها الشعبية المتواترة، أيّ بمقطوعاتها في تشكيلاتها، ومن ثمّة تتموّج المسرحية بإيقاع شعري كثيف، أيّ يتخلّق السرد المسرحي في نسق شعري من حيث الصوغ، حيث تتهلهل نصّية السرد المسرحي في منعرجات التقطيع الشعري، فتتزاح القراءة إلى المحمولات الاستهامية الاستعارية.

وضمن هذا النسيج المتشظي، تتحلّل الأجناس الأدبية في (مقولة النّص الواحد)، إذ تذوب مقطرة صورتها الشعرية، فتتبدّل هندسة الكتابة في المشهد النصّي. من هنا تترافد وتتعاضد الحكاية الشعبية والأسطورة والأغنية الشعبية، في تحاورية تراثية، وحوارية فنية لتوهّج النصّ المسرحي، الذي يسمك بين ناصية صوت الذّات المبدعة، وصوت الموروث في آن واحد، في كتابة تتجذّر في هويّتها، وتقول ثقافتها.

تخصيص 70 مليار دينار فورا.. و30 أخرى سنويا لمكافحة السرطان
الرجل الرجال ويبقى الأثر
رؤساء وقادة دول شقيقة وصديقة يهنئون الرئيس
كلمات الرئيس تبون يجب أن يخلدها التاريخ الفلسطيني
صامدون.. مستشهدون حتى النصر
المقاومة توعد: عساكر العدو سيخرجون في أكياس سوداء
نقابة الصحفيين: محاولة فاشلة من المحتل لإخفاء جرائم الإبادة
إسقاط 25 ألف طن متفجرات على أطفال ونساء غزة

حملت للرئيس رسالة الودّ والاحترام من نظيره الفرنسي
الجزائر- سلوفينيا.. آفاق جديدة لتعاون الاقتصادي
وضع حقوق المواطنين وحمايتهم ضمن أولى الأولويات.. خبراء لـ"الشعب"
الرئيس تبون أعطى نفسا جديدا للسلطة القضائية
لا مقابر لدفن الشهداء.. ولا مستشفيات لعلاج الجرحى
خروج 16 مستشفى و32 مركزا للرعاية الصحية عن الخدمة
استشهاد 150 كادرا صحيا وتدمير 27 سيارة إسعاف
52 ألفا و500 رغيف يوميا بين خطر القتل والجوع والجفاف
وزير سيولي يقصو تسقف الطابع بالتسرع وإنهاء العمل مع فسحة المستشفيات
توزيع 40 ألف وحدة سكنية بسيدي عبد الله في 2024
فلسطين على خطى الجزائر
آليات جديد للجميعات تسمح للتحرر من احتلال غاشم

هذه شروط تأسيس مكاتب صرف "الدوفيز"
مرتاض كان نبراسا للأجيال ومنهما لها
عرض مشروع قانون المالية لـ 2024 أمام اللجنة البرلمانية.. هايد:
الرئيس تبون أعاد الاستقرار للاقتصاد الوطني
الصهاينة يقصفون المساجد والمدارس والمستشفيات !
67 %

بناء منظومة قانونية قوية تمكّن الإعلاميين من العمل بكل أريحية
موقف مشرّف للجزائر بقيادة الرئيس تبون لدعم فلسطين
الجزائر حريصة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.. الوزير الأول
من حق الشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه كاملة غير منقوصة
مقاضاة الصهاينة.. جرأة جزائرية
غزة
تجريم الاحتلال..
إجراءات بنكية وجمركية وضريبية لدعم التصدير
مخطط ردعي استراتيجي لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين

شكرا للرئيس تبون على مواقفه العظيمة
أيها الصهاينة.. جرائمكم تلاحقكم

ثوار أحرار رسموا طريق الأبطال الشجعان إلى النصر أو الاستشهاد
ثورة الأسياد والأمجاد
الوحدة..
الجزائر - فلسطين..
لا يمكن السكوت عن العدوان الصهيوني
تواطؤ مواقف كبيرة ومشرقة للرئيس تبون في إدانة الاحتلال الصهيوني وجرائمه

حكومة كفاءات قبل نهاية السنة.. ولن تتخلى عن المواطن
إشادة بجهود الجزائر لضمان التكفل الإنساني بالمهاجرين
الطاقات الخضراء.. عملاق جزائري يتأهب
الجزائر.. صوت الشجعان ضدّ العدوان
الرئيس تبون:
جرائم ضد الإنسانية متكاملة الأركان.. والفلسطينيون ليسوا إرهابيين
سراديب المخزن تهتزّ..